## محضر الجلسة رقم 578

**التاريخ:** الثلاثاء 07 ذوالحجة 1428 (18 دجنبر 2007).

**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس المجلس، ثم المستشار السيد محمد فوزي بنعلال الخليفة الثاني للرئيس، ثم المستشار السيد أحمد الشرقاوي الخليفة الثالث للرئيس.

**التوقيت:** أربع ساعات وعشر دقائق، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين صباحا.

**جدول الأعمال:**

- تقديم التقرير العام للجنة المالية حول مشروع القانون المالي لسنة 2008؛
- المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2008.

---

**المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:**

ننتقل إلى الدراسة والتصويت على مشروع القانون المالي لسنة 2008 وسنفتح أو سأعطي الكلمة، استسمحكم لأعطي الكلمة للسادة المتدخلين بإسم فرقهم والنقابات.

في البداية أعطي الكلمة للسيد المقرر العام للجنة المالية.

**المستشار السيد أحمد بنيس مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية:**

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد الرئيس المحترم،

السيدات السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية رقم 38.07 لسنة 2008، كما عدله وصادق عليه مجلس النواب.

بداية لابد من توجيه الشكر والتقدير للسيد وزير الاقتصاد والمالية على العرض الشامل الذي تقدم به أمام لجنتنا الموقرة، وعلى الإيضاحات الصريحة التي تقدم بها ردا على تساؤلات واستفسارات السادة المستشارين، حيث برهن عن كفاءة عالية وإلمام كبير بجميع الملفات وقضايا الاقتصاد الوطني.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أطر وزارة الاقتصاد والمالية على المجهودات التي يبذلونها في تحسين ظروف تحضير ومناقشة مشاريع قوانين المالية، ولا تفوتني الفرصة لتقديم كذلك أخلص عبارات الشكر والتقدير للسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة هذا المشروع بكل جدية وبكل مسؤولية، رغم الضغط الزمني الناتج عن التأخر في إحالة هذا الأخير على البرلمان.

وجدير بالذكر أن مناقشة مشروع قانون المالية أمام لجنتنا، ورغم هذا الإكراه الزمني، اكتست طابعا متميزا بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة في مجالات متعددة، من ممثلي الجماعات المحلية والمهنيين والمأجورين، وشكلت بذلك مناسبة للوقوف على التوجهات والخيارات السياسية الكبرى في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفرصة لمسائلة الحكومة بشأن مدى قابلية تفعيل هذه الخيارات على أرض الواقع.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا، الذي يستمد مرجعيته من التوجهات الملكية السامية الواردة في خطاب ورسائل جلالة الملك، خصوصا منها خطاب العرش لسنة 2007 والخطاب الثاني الذي ألقاه جلالته أمام البرلمان بتاريخ 11 أكتوبر الماضي، يهدف - كما جاء على لسان السيد وزير الاقتصاد والمالية- إلى بلورة الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي عبر تفعيل الأولويات التالية:

- توطيد الوحدة الترابية وتعزيز أمن المواطنين؛
- توفير شروط تنمية قوية ومستدامة وجعل الاقتصاد المغربي قاعدة صلبة للاستثمار والتصدير؛
- توزيع مجالي متوازن لمجهود التنمية؛
- إنعاش القطاعات الاجتماعية وتعزيز التآزر الاجتماعي عبر إنعاش التنمية البشرية ومحاربة الفقر؛
- مواصلة إصلاح قطاع التربية الوطنية؛
- تعميم التغطية الصحية؛
- الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؛
- وكذلك توفير السكن الاجتماعي؛

- كذلك هناك إيلاء الأولوية للعالم القروي.

هذا، وقد ارتكزت التوقعات المتعلقة بمشروع قانون المالية 2008 على الفرضيات الأساسية التالية:

- توقع انتعاش في معدل نمو الناتج الداخلي الخام، حيث من المرتقب أن يضل هذا المعدل خلال سنة 2008 إلى 6.8 مقابل 2.5 في السنة الماضية، وذلك بفضل ارتفاع مرتقب للناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة تناهز 6%؛

- توقع التحكم في نسبة التضخم في حدود 2% مقابل 2.5 في السنة الماضية بفضل مواصلة تطبيق سياسة نقدية حذرة، بالإضافة الى تدخل الدولة من خلال صندوق المقاصة؛

وتقوم هذه التوقعات على أساس فرضية تسويق برميل النفط الخام بسعر 75 دولار أمريكي وفرضية تحويل الأورو بالدولار الأمريكي بسعر 1.40 دولار.

على أساس هذه الفرضيات الماكرواقتصادية يقدر المبلغ الإجمالي للتحملات المتوقعة برسم السنةالمالية 2008 بحوالي 251 مليار درهم مقابل ما يقارب 228 مليار درهم في السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 10.13%، منها حوالي 208 مليار درهم للميزانية العامة والباقي يوزع على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

وفي حين كذلك يقدر المبلغ الإجمالي للموارد بحوالي 238 مليار درهم، أي بزيادة تقدر ب13.22% مقارنة مع السنة الماضية، وستصل توقعات الموارد الميزانية العامة باحتساب مداخل القروض الداخلية والخارجية التي تبلغ 49.5 مليار درهم إلى حوالي 195 مليار درهم، مسجلة بذلك نموا نسبيا بنسبة 9.27% مقارنة كذلك مع تقديرات 2007، تساهم فيها:

- الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بما يناهز 57.8 مليار درهم، أي بزيادة تقارب حوالي 20% مقارنة مع سنة 2007؛

- الرسوم الجمركية بما يناهز 52.9 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 17.87%؛

- رسوم التسجيل والتنبر بحوالي 10.15 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 28%؛

- حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة بما يقارب 6.1 مليار درهم أي بانخفاض نسبته 13.65%؛

- إضافة الى حصيلة تفويت مساهمات الدولة بما يناهز 3 مليار درهم.

وبناء على هذه التوقعات الخاصة بالموارد والتحملات، يرتقب أن يتم حصر عجز المالية في حدود 3%.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد شكلت مضامين مشروع القانون المالي وكذلك المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة في إطار المناقشة العامة، همت مجموعة من القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية، نوردها مختصرة، فيما ستجدونها مفصلة في الفقرة المتعلقة بالمناقشة العامة وجواب السيد الوزير وذلك داخل التقرير.

فيما يتعلق بالنمو والذي أبدى بعض المتدخلين استفسارا حول مدى واقعية التوقعات المرتبطة به برسم سنة 2008، توقعات نذكرها ب 6.8% خاصة في ظل التقلبات المناخية التي تؤثر بشكل كبير من مردودية القطاع الفلاحي، تم التأكيد من جهة على أن النمو في المغرب لم يعد كما كان عليه فيما قبل يرتبط بنتائج القطاع الفلاحي خاصة، وذلك بفضل تنويع النشاطات الإنتاجية للاقتصاد المغربي من خلال الإصلاحات الهيكلية والقطاعية، ولاسيما قطاعات البناء والأشغال العمومية والسياحة والمواصلات والنقل، التي حققت في السنوات الأخيرة نسب نمو مستدامة تتراوح ما بين 8 و10% سنويا، وذلك بفضل التطور الحاصل على مستوى الإستثمار الذي وصل إلى مستويات تناهز 30% من الناتج الداخلي الخام، نتيجة لتحسن مستويات الإدخار وكذا السياسة الإرادية التي تم اتباعها في هذا المجال.

هذا، وقد أكدنا داخل اللجنة على أن تسريع وتيرة النمو سيكون غير ذي معنى وغير ذي جدوى إذا لم يؤدي إلى التقليص من حدة الفقر ببلادنا، وبذلك يجب أن يكون الهدف الأسمى وراء كل المجهودات الرامية إلى تسريع وتيرة النمو هو تحسين ظروف عيش المواطنين والرفع من قدراتهم في إطار تنمية بشرية مستدامة، تضع العنصر البشري في مركز ارستراتيجيات التنموية.

فيما يخص اشكاليات العجز التجاري الذي مافتئ يتفاقم سنة بعد أخرى مؤديا إلى تراجع معدل تغطية الواردات للصادرات الذي انتقل من 62% سنة 2003 إلى حوالي 47% سنة 2007.

سجلنا داخل اللجنة بأن هذه الوضعية هي نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتها الأسواق العالمية للمواد الأولية خلال السنوات الأخيرة التي تتمثل بالأساس في ارتفاع أسعار النفط وكذا غلاء أسعار المواد الأولية الفلاحية، بالاضافة إلى الارتفاع الذي عرفته واردات المنتجات النصف المصنعة ومواد التجهيز.

وأمام هذا الوضع، تم التأكيد على أنه لا مناص من مواصلة الجهود الرامية الى إنعاش الصادرات وتوفير المزيد من الدعم لفائدة القطاع الخاص المصدر، إضافة الى إعادة هيكلة المكتب الشريف للفوسفاط، حتى يصبح شركة قوية قادرة على الرفع من قدراتها الإنتاجية وتنويع منتجاتها كمواد نهائية الصنع وموجهة للتصدير.

فيما يتعلق بإشكالية تطور المديونية التي عبرنا داخل اللجنة عن تخوفاتنا إزاءها على خلفية اللجوء المتزايد إلى التمويل الداخلي، حيث سجلنا تخوفنا من أن يحدث هذا الإرتفاع في الدين الداخلي تداعيات سلبية على تمويل القطاع الخاص، تمت طمأنتنا من طرف السيد وزير الإقتصاد والمالية على أن لجوء الخزينة إلى الدين الداخلي لم يفرز أي أثر مزاحمة على الفاعلين الإقتصاديين، كما أنه يمكن اعتبار مستوى الدين الحالي متحكما فيه نسبيا، حيث يتوقع أن ينخفض إلى 55.5% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2008.

وفيما يتعلق بالتدابير الجبائية، فقد أكدنا داخل اللجنة، بأن هذا النوع من التدابير لما له من ارتباطات بشتى مجالات التنمية، يجب أن يدرس ويناقش في إطار مستقل عن مشروع قانون المالية، حتى يحظى بدراسة معمقة، وهذا الأمر يستلزم في نظر اللجنة مراجعة القانون التنظيمي للمالية.

أما فيما يخص ما جاء به مشروع القانون المالي بشأن تخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة 35% إلى 30% مع إلغاء مؤن الاستثمار، فقد أكدنا داخل اللجنة على ضرورة مواصلة هذا الإصلاح في اتجاه الملاءمة مع ما هو معمول به في الدول المتوسطية، إلا أننا سجلنا بعض التساؤلات حول مدى تأثير هذا الإجراء على ميزانية الدولة وحول مدى استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من هذا التخفيض.

وفي هذا الإطار تم التأكيد على أن مداخيل الضريبة على الشركات يتوقع، رغم هذا التقليص، أن تعرف زيادة بنسبة 4.6% برسم السنة المالية 2008، بالرغم من هذا التخفيض كما قلنا، وذلك بفضل ارتفاع مرتقب لحجم الاستثمارات، كما تم التأكيد على أن التخفيض ستستفيد منه المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة على حد سواء.

أما فيما يتعلق بالضريبة على الدخل، فقد سجلنا داخل اللجنة بأنها لم تنل نصيبها من التخفيض، معتبرين أن التخفيض من أسعار هذه الضريبة التي تهم بالأساس الأجراء من شأنه أن يساهم في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما وأن هذه الأخيرة في تدهور مستمر أمام الارتفاع المهول لأسعار المواد الأولية والخدمات الأساسية.

وفي هذا الإطار، سجل السيد وزير الاقتصاد والمالية بأن الحكومة تلتزم بتخفيض أسعار هذه الضريبة في السنوات المقبلة عبر مراحل وحسب الإمكان في اتجاه ملاءمتها مع نسب الضريبة على الدخل المطبقة في البلدان المتوسطية.

أما فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، فقد أكدنا كذلك داخل اللجنة على ضرورة مواصلة الإصلاحات بغية تخفيض السعر العادي وتوحيد أسعار هذه الضريبة في سعر موحد أو سعرين إثنين مع مراعات توسيع الوعاء بطبيعة الحال، هذا وقد أكدنا على ضرورة إضافة مقارنة بين مدونة الضرائب المغربية ومثيلاتها بالدول المجاورة والمنافسة للمغرب، لتحديد الإصلاحات الواجب إنجازها، بهدف الرفع من تنافسية المنتوج المغربي على المستوى الداخلي والخارجي.

من جهة أخرى، شكل موضوع المؤسسات العمومية واحدا من أهم المواضيع الكبرى المثارة في إطار المناقشة العامة، حيث تمت الإشارة إلى أن هذه المؤسسات تسير قسطا كبيرا من المال العام، وترصد لفائدتها نسب مهمة من اعتمادات الإستثمار، إلا أنها تبقى في منأى عن المراقبة البرلمانية، لذلك أكدنا داخل اللجنة على ضرورة إخضاع هذه المنشآت للمراقبة البرلمانية، لاسيما وأنها تعتبر المستثمر العمومي الأساسي، حيث تساهم بنسبة 60% من الإستثمار العمومي.

وفي هذا الإطار طالبنا بضرورة تمكيننا كبرلمانيين من الإطلاع على تقارير المجالس الإدارية لهذه المنشآت وتقارير لجان التدقيق والمراقبة المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية.

أما فيما يتعلق بصندوق المقاصة والذي رصد له غلاف مالي يناهز 20 مليار درهم برسم هذه السنة، فقد تم الإجماع على أنه لابد من إعادة النظر في طريقة تدبيره حتى يبلغ الأهداف المتوخاة منه في مساعدة الفئات المحتاجة.

وجدير الذكر أن البعد الاجتماعي للميزانية قد استأثر باهتمام كبير أثناء المناقشة العامة، حيث سجلنا عدة تساؤلات حول التدابير الحكومية من أجل تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، مؤكدين على أن مفهوم البعد الاجتماعي لا يمكن في زيادة الإعتمادات المالية المرصودة للقطاعات الإجتماعية، وإنما يستلزم بلورة استراتيجيات وسياسات فعالة في مجال التنمية البشرية من خلال محاربة الفقر وتحسين ظروف عيش المواطنين وتنمية قدراتهم على الولوج إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والشغل والسكن.

وفي هذا الصدد، تم التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية للعالم القروي عبر توفير التجهيزات والخدمات الأساسية في مجالات الماء الصاح للشرب والكهرباء والصحة وإنجاز الطرق والمسالك، بالإضافة إلى ضرورة التخفيف من أثر الجفاف.

وعلاقة بالعالم القروي، شكل موضوع النهوض بالقطاع الفلاحي محط اهتمام كبير داخل اللجنة، حيث أكدنا على أن تحقيق الإقلاع الإقتصادي لا يمكن أن يتم دون تنمية القطاع الفلاحي، وفق منظور جديد يتوخى تنمية القطاعات الفلاحية التي يتوفر فيها المغرب على سبق تنافسي، وكذا تنمية الحاجات في مجال تثمين الأراضي الزراعية والسقي ودعم التعاونيات وحل الإشكاليات المرتبطة بالتمويل.

هذا، وقد أكدنا في اللجنة على ضرورة إشراك المؤسسة التشريعية في إعداد مشاريع قوانين المالية قبل أن تتم إحالتها للمصادقة البرلمانية، وهو ما من شأنه أن يضفي نوعا من الشرعية على الخيارات الاستراتيجية التي يتم التوافق بشأنها.

كما طالبنا كذلك بضرورة خلق قنوات للتعاون المثمر بين مصالح وزارة الإقتصاد والمالية ومكتب تحليل الميزانية الذي أحدثه مجلس المستشارين هذه السنة والذي نعتبره لبنة أساسية للزيادة من تقوية قدرات مجلس المستشارين في مجال التشريع والمراقبة، من خلال إمداد السادة المستشارين بالدعم الفني والتقني وكذا الدراسات والأبحاث في مجالات الإقتصاد والمالية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

إن هذه القضايا الكبرى التي تم تداولها في إطار المناقشة العامة حثت بالسادة المستشارين إلى ترجمة مواقفهم إزاءها في إطار تعديلات تقدم بها كل من فرق الأغلبية وفرق المعارضة وفريق التحالف الوطني ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ولقد صبت هذه التعديلات في مواضيع مختلفة، إلا أن المادة 8 والمتعلقة بالمدونة العامة للضرائب، استأثرت بالنصيب الأكبر منها.

وقد همت هذه التعديلات من بين ما همته، عدة جوانب في المدونة العامة للضرائب، وكذلك الرفع من المبلغ المخصص لصندوق التنمية القروية، إعفاء مواد أساسية أخرى من الضريبة على القيمة المضافة، دعم القدرة الشرائية للفئات المعوزة المتضررة من ارتفاع أسعار التطبيب، إعفاء المعاشات التي تقل عن 60.000 درهم سنويا من الضريبة على الدخل، خفض الضريبة على الدخل بغية دعم القدرة الشرائية للمواطنين، تشجيع الإستثمار في بناء الأحياء والإقامات الجامعية، تشجيع استيراد الطاقات البديلة والتخفيض من التكلفة الطاقية وما ينتج عنها من إنهاك للميزانية العامة للدولة.

وفي معرض مصادقتها على مواد المشروع، تم التصويت على معظم المواد التي ورد بشأنها تعديل بالإجماع، باستثناء 3 مواد تمت المصادقة عليها بالأغلبية النسبية.

ومن جملة التعديلات المقبولة بالإجماع، نذكر التعديل الذي ورد بشأن الرفع من المبلغ المخصص لتمويل صندوق التنمية القروية من 200 مليون إلى 300 مليون درهم، وكذلك إرجاء العمل بما جاء به المشروع بخصوص مدينة طنجة الى غاية 2010.

هذا، وقد صوتت اللجنة على كافة المواد التي لم يرد بشأنها تعديل بالإجماع، كما صادقت اللجنة أخيرا على أبواب المشروع وأجزائه طبقا للنتيجة التالية:

الموافقون = 22؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = لا أحد.

وفي الختام، صادقت اللجنة على مشروع القانون المالي برمته طبقا للنتيجة التالية:

الموافقون = 22؛

المعارضون = 10؛

الممتنعون = لا أحد.

وتوصي اللجنة المجلس الموقر بالمصادقة كذلك على مشروع قانون المالية لسنة 2008.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المقرر العام للجنة المالية.

بعد استماعنا إليه سنفتح باب المناقشة في مشروع القانون المالي خصوصا الجزء الأول المتعلق بالمداخيل، سنبدأ بالأستاذ إدريس موان عن الفريق الحركي، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي لأعرض على أنظار مجلسنا الموقر فلسفة ومضامين مشروع القانون المالي لسنة 2008، ولمناقشة الأبعاد السوسيو إقتصادية لمعطياته وفرضياته الرقمية، انطلاقا من كون أرقام والتزامات القانون المالي، هي المحك الحقيقي لاختبار مرتكزات وتوجهات السياسة الحكومية كما جاءت منصوص عليها في التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام مجلسنا الموقر.

وقبل ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأحيي النشاط الملكي الدائم والمستمر والمتعدد الأبعاد والمحالية الذي مكن من تحريك كل دواليب الدولة ومؤسساتها وإننا نؤكد لجلالته تجندنا وراءه بخصوص الخطوات التي يتبعها في تناغم تام مع شعبه بخصوص قضيتنا الوطنية بدءا بإنجاح مقترح المغرب بخصوص الحكم الذاتي بصحراءه، ونهاية بتحرير مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية.

إن فريقي يجدد التنديد بما قامت به جبهة البوليزاريو ومن ورائها الجزائر من خرق للقانون واستفزاز للمغرب ومن خلاله المجتمع الدولي ومحاولة التشويش على اللقاء المباشر الثالث المقرر عقده ابتداء من يوم 7 يناير المقبل تحت رعاية الأمم المتحدة وذلك بعقده لمؤتمر يومي 14 و15 دجنبر الحالي فوق المنطقة المغربية العازلة بتيفريتي، كما نتأسف لعدم تعامل الأمم المتحدة مع هذا الخرق السافر بالحزم الذي يرقى إلى احترام مسؤوليتها.

سيدي الرئيس،

إن المغرب القوي بالتفاف شعبه حول عاهله القائد العلى للقوات الملكية المسلحة الباسلة والمحصن قانونيا بخصوص ملف صحرائه بفضل قوات أمنه وقوات الدرك الملكي والقوات المساعدة الذين نحييهم جميعا يسعى للمساهمة الفعالة في بناء المغرب العربي الذي هو اختيار استراتيجي لشعوب المنطقة لا بد من تحقيقه عاجلا أم آجلا لما فيه من خير للأجيال القادمة على هذا الأساس

إن التصريح الذي أكدنا خلال مناقشته أنه نتاج لحكومة لا لون لها، وتأكد جليا عدم الرضا عليها حتى من داخل مكوناتها، ليس بإمكانها أن تكون قوية من خلال مشروع ميزانيتها، ونعتقد أن الوضع لن يتغير إذا لم نقم حكومة وبرلمانا بتغيير نمط الاقتراع الذي أفرز لنا حكومة ومجالس محلية وإقليمية وجهوية، غير متجانسة، يتأثر بها سلبا السير الحكومي والجماعي على حد سواء، مما يفرض المراجعة السريعة لهذا النمط في اتجاه تطبيق النظام الأحادي الإسمي الذي أثبتت التجربة أنه يتلاءم مع مكونات وثقافة المجتمع المغربي.

كما نعتقد أن التغيير لا بد ان يشمل أجندة تواريخ الاستحقاقات في المغرب حتى تكون أكثر ملائمة وتساهم إيجابا في رفع نسبة مشاركة المواطنين في هذه الاستحقاقات.

وفي انتظار ذلك لا بد أن نثير انتباه الحكومة إلى ضرورة حل إشكالية تدبير الزمن في تقديمها لمشاريع قوانين المالية على أنظار البرلمان، واحترام المدة الزمنية التي يحددها الدستور، وذلك حتى تتمكن هذه المؤسسة من القيام باختصاصاتها كاملة، فمن غير المعقول أن يمتد الإعداد الحكومي لهذا المشروع حوالي 8 أشهر ويفرض على مجلس المستشارين أن يدرسه ويصادق عليه في أقل من 20 يوما، مما يكرس تلك الصورة النمطية التي تقدم عن البرلمان كمحطة عبور شكلي لمقررات الحكومة ومشاريعها.

وتجاوزا لهذا الوضع، فإن فريقنا يطلب أن يصاحب البرلمان والمجتمع المدني والمهنيون إعداد مشروع قانون المالية خلال فترة تهييئه، مما سيساهم في خلق حوار سياسي على طول السنة، حول الإجراءات الكبرى التي قد يتضمنها، ويسهل في نفس الوقت دراسته بعد تقديمه إلى البرلمان.

إن هذا المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، لا يمكن وصفه حتى بالمشروع الانتقالي، بسبب التغييرات التي أدخلتها عليه الحكومة في آخر لحضة دون أن تتسنى لها دراسة معمقة أفقدته تجانسه محاولة بذلك إعطاء الانطباع بأن شيئا قد تغير في حين ظلت بنيته جامدة جمود القانون التنظيمي للمالية، الذي ظل متمنعا عن كل تعديل من

شأنه أن يخلق توازنا بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في مجال التشريعي المالي.

إن فرضيات ونوايا وتوقعات هذا المشروع مفرطة في التفاؤل، إن على مستوى نسبة النمو أو التحكم في عجز الميزانية والتضخم، في ظل التقدير لمعدل سعر برميل النفط، والارتفاع التصاعدي لأثمان القمح وضغط تكلفة كتلة الأجور وما يرافقها من المطالب الاجتماعية المتزايدة، والارتفاع الملحوظ للأسعار فضلا عن تكاليف خدمة الدين العمومي.

يضاف إلى ما سبق، افتقار مشروع القانون إلى رؤية متوازنة في رسم خريطة الأوراش والمشاريع، وفق معادلة التوازن الجهوي والاجتماعي والمجالي، فاجتهاد الحكومة في تقديم ملامح خريطة جهوية لتوزيع إعتمادات الميزانية العامة، أسقطها في توزيع رقمي أبان عن التباين السافر والخارق بين الجهات دون مجهود منها من أجل تصحيح ذلك، مستسلمة تماما للأمر الواقع.

وقد طالبنا في فريقنا بأن تزود الحكومة بلائحة المشاريع المزمع إنجازها مع تحديد الإعتمادات المرصودة لكل مشروع ونوعيته وزمان ومكان إنجازه، وذلك تسهيلا للدور الرقابي للبرلمان، وبلورة أيضا للتفاوت الذي تحدثنا عنه، آملين أن يكون معطا لتجاوز هذا الوضع في السنوات المقبلة.

السيد الرئيس،

قبل الوقوف بشكل دقيق على البنية الاقتصادية والمالية للمشروع، وملامسة الرهانات الاجتماعية وموقع التنمية القروية في حيثياته، والحضور النوعي والكمي للمؤسسات العمومية والجماعات المحلية في المجهود التنموي المنشود، لا بد أن نؤكد هنا على عدم تعامل المشروع مع النوايا المعبر عنها من لدن الحكومة في إنصاف مكونات الهوية الوطنية بمصادرها المتنوعة، كما لم تنصف الثقافة الأمازيغية ولم يعلن عن دعم اللغة العربية والآفاق الزمنية التي سيتكلم فيها، إن شاء الله، كل المغاربة هاتين اللغتين المساهمتين معا في انصهار المغاربة انصهارا كليا، لن نفرق بعده بين المغاربة عربا أو أمازيغ.

وفي إطار تكافؤ الفرص بين كل المغاربة، فإننا بخصوص مناصب الشغل المحدثة برسم سنة 2008، لا بد أن نسجل رفضنا للمقاربة التفضيلية في التوضيف التي نص عليها صرح بها السيد الوزير الأول أمام البرلمان، انطلاقا من كون جميع المواطنين سواسية أمام القانون، مستحضرين هنا مدى جدية المغادرة الطوعية إذا كنا بحاجة إلى 16.000 منصب شغل بهذه السرعة، التي ستعيد نسبة كتلة الأجور إلى سابق عهدها.

وإنصافا لموظفي الجماعات المحلية، نتساءل عن عدم تمكينهم من هذه الفرصة - كما يعتبرونها الموظفون - رغم التزام الحكومات السابقة بذلك مرات متعددة .

السيد الرئيس،

تضمن المشروع عدة تدابير من أجل إرساء قواعد نمو قوي ومستدام، وبنظرة بسيطة لمختلف المؤشرات الماكرو اقتصادية وللفرضيات المتعلقة بنسب النمو والتضخم وعجز الميزانية إلى آخره، يتضح لنا أن المشروع الذي قدمته الحكومة أمامنا، يفتقد، إلى الابتكار وإلى الإبداع الضروريين لمواجهة انتظارات المواطنين الملحة والمستعجلة، وثقل نفقات الدين العمومي، وتزايد متطلبات صندوق المقاصة التي بلغت 20 مليار درهم، ومن المؤكد أن ترفع الى أكثر من ذلك، رغم أنها لا تصل إلى الفئات الاجتماعية المحتاجة، الشيء الذي يجعلنا نطلب بإلحاح من الحكومة، البحث عن السبيل الذي يجعل هذا الصندوق يؤدي دوره اتجاه المحتاجين من المواطنين دون غيرهم.

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة تضمن أكثر من 70% من المواد ذات طبيعة إجراءات ضريبية وهو بهذا كسابقيه، يفرض على البرلمان ضغطا ونمطا من الاشتغال غير مجدي، لا يسمح بتدارس مضامينه بتأن، يمكن معه إبراز جودة العمل ووضوح التشريع، ويتبلور هذا في صعوبة التطبيق السليم للقوانين أثناء الممارسة.

لذلك فالأمر يتطلب، وهذه قناعتنا، ضرورة الإسراع بمراجعة وتحيين التشريعات الضريبية، خارج القانون المالي، للحد من هذه الاختلالات بدل التعديلات الجزئية والسنوية التي يتم تمريرها داخل قوانين المالية.

ولا بد أيضا من وضع ميثاق جديد للاستثمار يعطي الرؤية الطويلة المدى للمستثمرين، ويساهم في التوازن بين نمو الجهات والأقاليم.

السيد الرئيس،

إن تقوية المالية العمومية في نظرنا، رهين بسن سياسة تنموية هادفة ومستدامة، ونعتقد أن التدابير التي نص عليها المشروع من أجل تأهيل المقاولة المغربية، غير كافية ونعتقد في الفريق الحركي أيضا، أن تحقيق

التنمية ببلادنا يمر عبر إيجاد منهجية جديدة لرفع كل الحواجز التي تعرقل الاستثمار والمقاولة في آن واحد.

إن كل الحكومات السابقة أقرت بوجود هاته العراقيل و لم تتوفق في تجاوزها، لذلك فعملية الإصلاح يجب أن ترتكز بالأساس على تأهيل المقاولة الصغيرة والمتوسطة، من خلال تفعيل الميثاق الخاص بها، علما أن المتدخلون لا يتوفرون الآن حتى على التعريف الموحد الذي يمكن من تصنيفها، كذلك لابد من توجيه استثماراتها إلى مجالات إقتصادية واجتماعية في الجهات التي من المفروض أن توفر لها تنافسية من خلال تحفيزات يحددها القانون.

وبخصوص توفير الأراضي الصالحة للإستثمار، فإننا نطالب أولا بحل إشكالية العدد الهائل من البقع الأرضية التي تم تفويتها إلى الخواص لإقامة مشاريع فوقها منذ سنوات طوال، هذه القطع التي تحولت إلى أراضي للمضاربات العقارية ونقط سوداء، ضارة للسكان وللمعامل المجاورة، دون أن تتدخل الدولة في حل هذه الاشكالية، رغم ما صدر حولها من مشاكل كانت موضع أسئلة عديدة من طرف البرلمانيين.

السيد الرئيس،

عمدت الحكومة بشتى الوسائل على إبراز الإجراء المتعلقة بتخفيض الضريبة على الشركات من 35 إلى 30%، واعتبرت أنها طبعت مشروع القانون الحالي بإجراء شجاع وقوي سيساهم في التخفيض من العبئ الضريبي وسيمكن الشركات والاستثمار من الانطلاق.

إن هذا الإجراء في نظرنا من شأنه منطقيا أن يقلص من المداخيل الضريبية، لكن الحكومة عكس ذلك أكدت أن هذه المداخيل سترتفع خلال سنة 2008 قياسا مع 2007، في حين لم تعلن عن الإجراءات المتخذة من أجل توسيع الوعاء الضريبي لتعويض النقص المترتب عن التخفيض المذكور، وبالتالي تبقى هذه المعادلة مستحيلة إلا إذا تحمل المواطن بطريقة أخرى زيادة ضريبية تمكن الحكومة من تحقيق التوازن المالي المطلوب.

إن ما لم تقله الحكومة بوضوح للمواطنين وللمواطنات والمقاولات، أنها رفعت نسب الضريبة في مجموعة من المجالات والمواد، وعلى الخصوص الضريبة على القيمة المضافة بخصوص عمليات البناء التي، كما نعرف، يقوم بها كل مغربي أراد بناء بيته، حيث سيؤدي 20% عوض 14% المعمول بها حتى الآن، وكذلك الشركات خصوصا التي تعمل في ميدان البناء والأشغال العمومية، والمنعشين العقاريين الصغار والمتوسطين.

أيضا، فإن المواطن الذي سيلجأ إلى شراء سيارته عن طريق الإيجار التمويلي سيجد نفسه مضطرا لأداء ضريبة 20% عوض 10%. أيضا فإن مجموعة من الامتيازات التي كانت تتمتع بها الشركات سيتم حذفها وخصوصا: المخصصات غير الجارية وأداء الضريبة على القيمة المضافة في الداخل واسترجاعها بعد ثلاثة أو أربعة أشهر بالنسبة للشركات المصدرة للملابس الجاهزة.

ونحن نعلم أن المقصود من هذا هو توفير السيولة للدولة على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي غالبا ما تلجأ إلى القروض لتوفير هذه السيولة، وهذا إجراء من شأنه أن يخلق عراقيل إدارية جديدة الكل في غنى عنها. كما سيفرمل المستثمرين الجدد في هذا المجال الحيوي.

السيد الرئيس،

نعتقد أن هذا التخفيض الذي تعتز به الحكومة هو بمثابة شجرة مخضرة تخفي غابة عطشاء، فلا الشركات، ستستفيد ولا الطبقة المأجورة ستعرف يسرا بخصوص التخفيض الضريبي على الأجور، إننا قدمنا تعديلاتنا إلى جانب زملاءنا في فرق المعارضة من أجل إعادة النظر في الضريبة على الدخل لصالح الأجراء ونأسف لأنها قوبلت بالرفض من طرف الحكومة، رغم أنه تفهمت صوابها.

السيد الرئيس،

كنا نأمل بأن يأتي مشروع القانون المالي الذي بين أيدينا ببعض التحفيزات الضريبية التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة، وذلك بالدفع اتجاه الإعفاء الضريبي لمنتجي ومستهلكي الطاقات المتجددة وإعفاء التجهيزات التي يقتنيها المواطنون من أجل استعمال الطاقة الشمسية، وكذا الشركات التي تعمل في مجال إعادة استعمال المواد المستهلكة مثل البلاستيك والورق والزجاج وغير ذلك، ومن شأن هذه الإجراءات أن تساهم في التخفيف على الطبيعة من المواد الملوثة، وكذا الاقتصاد في استيراد المواد الأولية والتشجيع على إستعمال الطاقات المتجددة ...الخ.

إن وجاهة التعديلات التي قدمناها للدفع في هذا الاتجاه احرجت الحكومة فكان سحبها مقابل التزامها بدراستها خلال السنة المقبلة.

إن القطاع البنكي يساهم في الاختلالات التي يعاني منها القطاع الاقتصادي ببلادنا، ولطالما نادينا من هذا المنبر، وأكدنا أن النظام البنكي ببلادنا هو نظام احتكاري، يحصل على ربح وافر، وهو ما دفعنا لرفض التخفيض الضريبي الذي جاءت به الحكومة لصالح هذا القطاع، الذي يتعامل وبشروط مفرطة أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات.

إنه من غير الصواب أن تخضع فوائد القروض للضريبة على القيمة المضافة نظرا لتوظيف ما يتم اقتراضه لإقتناءات، أو استثمار خاضع للضرائب، مما يجعل القرض مضرب مرتين، وقد أدى ذلك بالعديد من المواطنين إلى الإفلاس وإلى العيش الدائم تحت ضائقة اليد، وهذه ظاهرة اقتصادية واجتماعية لا بد أن تنتبه لها الحكومة، وأن تعمل على معالجتها بإصلاح القطاع البنكي والدفع به للمساهمة في الحياة الاجتماعية والتنمية الوطنية.

إن نظام السلفات الصغيرة هو الآخر تبين أنه أضر بالكثير من المواطنين البسطاء لارتفاع الفوائد المعمول بها والتي تفوق بكثير تلك المطبقة من طرف الأبناك، في غياب إجراء حكومي يحدد السقف المسموح به، وقد اقترحنا معالجة هذا الخلل في تعديلاتنا وقوبلت بالرفض من طرف الحكومة.

السيد الرئيس،

تضمن التقرير الخاص بقطاع المقاولات والمنشآت العامة التي يبلغ عددها الاجمالي 673 هيئة، أهدافا لإصلاح هذا القطاع واتخذت الدولة على عاتقها في السابق إصلاح عدد من هذه المؤسسات، نذكر منها على الخصوص:

- مؤسسة القرض العقاري والفندقي؛
- البنك الوطني للإنماء الاقتصادي؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

مع إدماج صناديق مجموعة من المؤسسات. كل هذه الاصلاحات كلفت وستكلف المواطنين عشرات الملايير من الدراهم .

إننا مع هذه الاصلاحات اللازمة، ولكننا في نفس الوقت نعتبر هذا استثمارا لكل المغاربة لأنهم مساهمون فيه، ومن حقهم أن يطالبوا الحكومة، بإلزام كل المؤسسات العمومية وشركات الدولة والشركات المختلطة بالشفافية وحسن التدبير، والنتائج الإيجابية التي يجب نشرها للعموم. وفي هذا الاتجاه طلب الفريق الحركي من كل الفرق البرلمانية ومن الحكومة عبر وزير المالية أن تكون سنة 2008 سنة الزيارات وجلسات الإطلاع والمراقبة لكل الهيئات السالفة الذكر، لندشن بذلك انطلاقة ورش كبير في العمل البرلماني، الهدف منه ضمان نجاح مختلف المؤسسات العمومية، لتكون رافعة لتنمية يستفيد من مردوديتها كل المغاربة الذين أدوا ثمن الإصلاحات المذكورة.

السيد الرئيس،

لا زالت الإدارة ... (ما زال عندي الوقت)

**السيد رئيس الجلسة:**

غير بغيت نخبركم وكذلك الإخوة رؤساء الفرق الآخرين أننا اتفقنا في المكتب وكذلك في ندوة الرؤساء على مدة زمنية معينة حتى نستطيع إنهاء برنامجنا اليوم إن شاء الله.

اتفقنا على:

- الفرق: عشرون دقيقة؛
- النقابات والمجموعات: خمس عشر دقيقة.

فإني أرى من الواجب أن نحترم هذا التوقيت حتى نستطيع إنهاء عملنا في وقت مبكر من مساء هذا اليوم إن شاء الله.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

السيد الرئيس عملتوا اجتماع ومتمكناش نحضرو معكم وبالتالي لسنا على علم بهذا الأمر وبالتالي فأنتم مداخلتي كالعادة.

**السيد رئيس الجلسة:**

علاش ما كنتوش في ندوة الرؤساء السيد الرئيس؟

**المستشار السيد إدريس مرون:**

ما حضرناش لأن التزامن أنتم كتعرفوه، تزامن الاجتماع مع اللجان.

**السيد رئيس الجلسة:**

أرجوكم أن تختصروا جهد المستطاع.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

السيد الرئيس،

لازالت الإدارة وممارستها البيروقراطية من معوقات الإستثمار والتنمية ببلادنا، وإن تضمين مشروع الميزانية لبعض التدابير بخصوص إصلاح الإدارة هي نفسها التي تعودنا عليها خلال تقديم كل مشاريع القوانين المالية السابقة والتصريحات الحكومية المتعاقبة، ومع الأسف يزداد سخط المواطنين على إدارتهم كل سنة.

إن الوضعية التي يوجد عليها المرفق الإداري ببلادنا يفرض التعجيل بنهج برنامج إصلاحي هادف وشامل، يوفر وسائل التصدي لمختلف عوامل الإختلال والسلوكات السلبية، من تمركز إداري وثقل للمساطر، وضعف المردودية، والارتشاء، والزبونية واستغلال النفوذ واللامبالاة، وغياب التنسيق بين الإدارة الواحدة داخل نفس الملف، وإتلاف الملفات، وغياب المخاطب، وهذا واقع يؤثر على نفسية المواطنين، ويجعلهم مستاءين ومشمئزين بشكل دائم، إنهم من جراء السلوكات المشينة، يفضلون التخلي عن قضاء مصالحهم الإدارية على أن يواجهوا إدارة تحتقرهم في أغلب الأحيان.

ويعود هذا في نظرنا إلى :

1 – إنعدام تحديد المسؤوليات؛

2 – غياب وسائل المراقبة والتدقيق والمحاسبة؛

3 – غياب آليات قياس النجاعة والمردودية؛

4 – عدم تطبيق مبدأ الاستحقاق في تحمل المسؤولية؛

5 – غياب التكوين المستمر؛

6- طول بل دوام الأشخاص في نفس الوظائف؛

7- عدم إعتماد النتائج، وتقدير الكفاءات إلى غيرها مما يمكن أن يذكر.

السيد الرئيس،

إن التربية والتكوين تكتسي أهميتها من منظور الحركة الشعبية من دورها الأساسي في التنمية باعتبارها رافعة قوية لبناء مجتمع المعرفة الذي يشكل أحد الأبعاد الرئيسية الثلاث لمفهوم التنمية البشرية، ولقد ترجمت العديد من خطب جلالة الملك محمد السادس نصره الله هذه الأهمية إذ اعتبر جلالته في الخطابين التوجيهيين الساميين ل11 أكتوبر 2002 و12 أكتوبر 2007 بمناسبة افتتاح الولايتين التشريعيتين السابعة والثامنة، إصلاح المنظومة التربوية من الأولويات الأساسية للعمل الحكومي، وهو ما لم نلمسه في مشروع قانون المالية لسنة 2008، الذي كرس الزيادة المتواضعة في ميزانية هذا القطاع للتسيير عوض التجهيز الذي يؤكد عليه ميثاق التربية والتكوين.

إننا نتساءل كيف ستتمكن الحكومة من معالجة ما نسجله من تراجعات مستمرة في منظومتنا التربوية، حيث استفحال الهدر المدرسي والاكتظاظ وضم المستويات وارتفاع العنف داخل المدارس والمشاكل الاجتماعية المتفاقمة، ورداءة حالة المؤسسات التعليمية، ولا داعي أن أدخل في التشريح أكثر، لأنه إذا كان المغرب يتوفر على فحص دقيق وكاف فهو بكل تأكيد لقطاع التربية بكل مستوياته.

إن الحكومة وهي على دراية تامة وكاملة بكل مشاكل التعليم، وما خفي منها وما ظهر، وهي مسنودة بخارطة الطريق التي يعطي معالمها ميثاق التربية والتعليم، وبالإجماع الوطني الذي يحضى به ومآزرة هيئة دستورية هي المجلس الأعلى للتعليم، لم تستفد من هذه الفرصة المريحة سياسيا ومجتمعيا لتعكس من خلال أول مشروع قانون المالية لها الأولوية القصوى الثانية بعد الوحدة الوطنية، التي يعطيها المغرب ملكا وشعبا لقضية التعليم. ونحن في الفريق الحركي كنا ولازلنا نعتبر هذا القطاع من الأولويات، وقد عبرنا على ذلك أثناء ردنا على التصريح الحكومي.

إنكم، السيد الوزير، خيبتم آملنا كما خيبتم آمال المغاربة بهذا الخصوص – أتكلم عن التعليم – كما ستزيدون من خدش مصداقيتكم، إذ ستكرسون عجزكم على القدرة في إحترام تنفيذ إجبارية التعليم، الذي يعتبر من القوانين القليلة التي صوت لها البرلمان بالإجماع وصفق له المجتمع المغربي كافة، لأن ميزانيتكم المقترحة لم توفر لكم الإعتمادات الضرورية لذلك، وستتحرمون عددا كبيرا من الأطفال من التمدرس بطريقة إرادية، لمعرفتكم التامة، بإشكالية التعليم والأولوية القصوى التي يحضى بها، وحتى القطاع الخاص الذي لجئت الدولة إلى مساهمته لمساندتها في مهمتها التربوية، آملة أن تصل هذه النسبة إلى 20% من التلاميذ في أفق 2010.

ونذكر أن هذا القطاع لا يساهم حتى الآن إلا ب6%، ونحن على بعد سنتين فقط عن 2010، لم تأت الحكومة بأية إشارة لتفعيله، سواء تعلق الأمر بالجانب العقاري أو الترخيصات وخصوصا النظام الضريبي.

إن المفارقة تكمن في كون الدولة ترغم آباء وأولياء التلاميذ بأداء تمدرس أبنائهم في المدارس الخصوصية وذلك لعدم قدرتها على توفير تعليم عمومي مقبول وتلزمهم بأداء الضرائب على تمدرس أبنائهم من خلال تضريب المؤسسات الخصوصية التي هي الواقع تلعب دور القابض لصالح الدولة.

أما في مجال محاربة الأمية والتربية غير النظامية، نسجل في الحركة الشعبية للأسف كون الحكومة أدارت ظهرها لهذا القطاع وغيبته من الهيكلة الحكومية الجديدة، ولم تعلن عن أية هيئة وطنية لتحمل مسؤولية

هذا القطاع، مما يجعلنا نشك في الرغبة السياسية ومدى القدرة على الوصول إلى تحقيق هدف ميثاق التربية والتكوين المحدد لهذه العشرية، خصوصا إذا ما علمنا أن الاعتمادات المخصصة لها بقيت جامدة في ما يقارب 29 مليون درهم.

السيد الرئيس،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى إنطلاقتها جلالة الملك محمد السادس نصره الله نعتبرها في الفريق الحركي نقلة نوعية للمسألة الإجتماعية التي ما فتيء جلالته يوليها عنايته السامية، إننا ننوه بها وتنويهنا هذا يجد تبريره في كون هذا المشروع المجتمعي وضع اليد على المشاريع ذات الوقع الهام، على الحلقات المجتمعية التي ظلت بعيدة عن إهتمام الحكومات، وجاءت بمقاربة تشاركية مع الجماعات المحلية والمجتمع المدني، وفاعلين آخرين، ونظرا لتجاوب الشركاء معها، وإرتياح السكان لها كان على الحكومة مدها بإمكانات أكثر تتماشى ونتائجها الإيجابية المرضية، خصوصا وأن الاعتمادات المخصصة لها تتولد عنها اعتمادات أخرى تأتي من لدن الشركاء المنخرطين فيها.

ودعما لهذه المبادرة، فإن فريقنا يقترح تحويل اعتمادات الإنعاش الوطني إليها، متأكدين أن نتائج هذا الإجراء سيعود بالمنفعة على الشرائح الفقيرة.

السيد الرئيس،

إننا نؤمن في الحركة الشعبية بأن شعبا متمتعا بصحة جيدة هو شعب منتج وخلاق للثروات، وأن الصحة أحد أعمدة سياسة التنمية المستدامة، من هذا المنطلق نرفض أن يبقى مجال الصحة على الوضعية الراهنة المتمثلة في ...

**السيد رئيس الجلسة:**

إلى سمحتم السيد الرئيس، القطاعات سنناقشها فيما بعد، هذا متعلق بالمداخيل، تدخلات رؤساء متعلقة بالمداخيل، أرجوكم الاختصار لأن الوقت انتهى، وأخذتم عشرة دقائق زيادة.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

السيد الرئيس أنا لا أتدخل في القطاعات، احنا المجلس ديالنا يهتم بالتدقيق ولسنا بصدد إلقاء خطاب سياسي محض، احنا كنتكلمو على القطاعات، ما يمكنا إلا نتكلمو على القطاعات في خطوطها العريضة.

**السيد رئيس الجلسة:**

على كل حال السيد الرئيس، إذا سمحتم، عندنا واحد البرنامج ولا بد نحترموه، كيفما كان الأمر، تدخل ديال رؤساء الفرق يتكيف مع الزمن اللي مخصص، ماشي المجلس اللي هو غادي يتكيف مع تدخل رئيس الفريق، كيفما كان الأمر، باش ما تقولوش احنا كنقمعو المعارضة أو شيء من هذا القبيل، راه اتفقنا على واحد البرنامج محدد في الزمان، أرجوكم احترام هذا البرنامج وإلا ما ...

**المستشار السيد إدريس مرون:**

سأتعاون معكم السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، شكرا.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

لتجاوز إلقاء مجموعة من الصفحات، ولكن لابد أن نتكلم عن الإسكان والتعمير والتنمية المجالية في بعض الأسطر.

الإستراتيجية المتبعة في السكنى مكنت فعلا من إنتاج عدد مهم من الشقق سنويا، ولكن هذا الإنتاج يصاحبه تخوف مشروع يكمن في كون ساكنة هذه الشقق الاقتصادية والمعدة لإحتواء ساكني دور الصفيح، وساكني الفنادق بالمدن العتيقة والدور الآيلة للسقوط، والطبقات ذات الدخل المحدود، تجعل منها مناطق فقر وبؤس، يزيد منه اكتواء الساكنة بالديون التي لجأت إليها، علما أنها لا تستجيب لما تتطلبه الأسرة المغربية الواحدة بسبب إرتفاع عدد أفرادها وعاداتها الدينية والعائلية والمجتمعية.

كما تفتقر هذه البنايات إلى ما يكفي من التجهيزات الأساسية والسوسيوإجتماعية والساحات الخضراء على الخصوص، ومن حقنا أن نتخوف عن ما سينتج عن هذا النوع من السكن الذي لا يمكن من اختلاط مختلف الطبقات فيما بينها.

(غادي نقزو واحد العدد الصفحات باش نفكو لكم الجرة).

العالم القروي، لابد أن اقول فيه بعض الكلمات.

**السيد رئيس الجلسة:**

ممكن ناخذو التدخل ونسجلوه في المحضر.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

أقول السيد الرئيس أن 30 مليار سنتيم اللي غادي تدار في ذاك... اللي تقبل يدار لها حساب، مهمة جدا ولكنها لمن تكفي لمعالجة مجال يسكنه تصف المغاربة.

اللامركزية والأمن، قطاع الأمن... نتمنى أن تكون الزيادة التي عرفها هذا القطاع الأساسي بإمكانها مواجهة الأمواج العارمة من الجرائم المختلفة نوعا وشكلا وموطنا، والمتعددة أيضا أسبابها من اجتماعي إلى أخلاقي إلى إلتطرف وغيرهم.

إننا في فريقنا ندعم هذا القطاع ونعتبر أنه مجال العمل لكل القطاعات الحكومية والمجتمع المغربي كافة الذي لابد من مؤازرته للساهرين عن القطاع وأن على الحكومة أن تعمل على توعية المواطنين بواجبهم في هذا الخصوص.

أما بالنسبة للامركزية فإننا ننتظر من الحكومة في هذا المجال الذي هو اختيار استراتيجي للحكم أن تضع بين أيديتا الإصلاحات اللازمة لتحقيق لامركزية حقيقية تكون الجماعات المحلية من خلالها مشاركة مع الدولة في تسيير شؤون المواطنين، ونعتقد أن 0.77% من الاعتمادات ديال التجهيز المخصصة لها، تبقى حقيقية ضعيفة جدا.

وفي الأخير، نشير إلى أن مشروع الميزانية ديال 2008 هو مشروع لا يعكس إرادتنا وتطلعاتنا، وهو مشروع أقل من عادي في مقابل أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية غير عادية، ولهذا سنرفضه والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الرئيس.

المرجو موافاتي بالتدخل كاملا حتى ينشر في محضر الجلسة، الكلمة الآن للأستاذ عبد الحق التازي باسم الفريق الاستقلالي، قبل ذلك أحد السادة المستشارين يطلب نقطة نظام.

تفضلوا الأستاذ عبد الحق.

**المستشار السيد عبد الحق التازي:**

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على آخر المرسلين و على آله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقدم موقف الفريق الاستقلالي في مجلس المستشارين بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008، الذي صادق عليه قبلنا مجلس النواب بما أدخل عليه من تعديلات، ولست بحاجة إلى التذكير بأنه الأول من نوعه في ولاية الحكومة الجديدة، التي نأمل لها كامل التوفيق في تحقيق البرنامج الذي نالت عليه مصادقة الأغلبية البرلمانية التي ننتمي إليها.

وبداية، نؤكد أننا نتبنى مواقف فريقنا في مجلس النواب، كما عبرت عنه رئيسته الأخت الأستاذة لطيفة بناني سميرس.

لقد استخلصنا من الدراسة التي قمنا بها للمشروع أنه يؤشر لانطلاقة ناجحة للحكومة، لأنـــه يمتاز:

- أولا بأهمية حجم الاعتمادات المرصودة للمجال الاجتماعي، أكثر من 50%، والتجهيز، 106 مليار درهم كاستثمار إجمالي للقطاع العام؛

- ولكونه ثانيا يهيئ البلاد لرفع كثير من التحديات:

- جلب الاستثمار؛
- مواصلة الأوراش الكبرى؛
- تأهيل الاقتصاد المغربي لتحقيق التنافسية التي تفرضها العولمة واتفاقيات الشراكة والتبادل الحر.

- ولأنه ثالثا يفتح الأفق لتقديم ميزانيات أكثر جرأة في أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية، توجه نحو التخلص من هواجس التوازنات المالية لتحقيق المطامح الاقتصادية.

ولذلك، فنحن في الفريق الاستقلالي على اقتناع كامل بأن تحقيق هذه التطلعات ممكن بتوفر الإرادة السياسية، وتعبئة كل الطاقات، ورصد الوسائل الضرورية لمضاعفة مجهودات إرساء قواعد الإصلاح، وترسيخ مقومات البناء، والقضاء على عوامل الإحباط والانتظارية.

نعم السيد الرئيس هذا ممكن، في الوقت الذي يتوطد ببلادنا الإجماع التاريخي تحت قيادة جلالة الملك حول الثوابت الوطنية للحفاظ على الإنسية المغربية بمقوماتها الدينية واللغوية، واختيارها للملكية الدستورية نظاما للحكم، قوامه - الذي لا رجعة فيه - الديموقراطية وقيم المواطنة والحريات وحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، وأساسها وحدة التراب الشاملة، حيث يؤكد المغرب تمسكه المستمر بتحرير سبتة ومليلية والجزر التابعة لها، وتشبثه بمبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي وحيد للنزاع المفتعل من أجل تمكين سكان الأقاليم

الجنوبية من تدبير شؤونهم بأنفسهم، في إطار سيادة المغرب ووحدته الترابية، مجندا للتصدي لكل المؤامرات، في صورة الإجماع الذي جسده البرلمان قبل أيام باستنكار طيش الانفصاليين وانتهاكهم لاتفاق وقف إطلاق النار الذي ترعاه الأمم المتحدة، بتنظيم مؤتمرهم بالمنطقة العازلة بتيفاريتي.

إن خرافة دولة الوهم ما فتئت تتآكل أمام إصرار المغرب على حقوقه الشرعية وتقديمه حلا معقولا يحظى بترحيب دولي.

نعم السيد الرئيس،

إن هذا الإجماع هو القاعدة الصلبة التي تجعل المغرب في موقع القادر على تحقيق مطامح نموه الشامل.

نعم إن هذا ممكن: لأن مشروع القانون المالي المعروض علينا يستند على مرجعية إرادية صادقة ومسؤولة، هي أولا، مرجعية خطاب جلالة الملك عند افتتاح دورة البرلمان ليوم 12 أكتوبر، لما حدد على وجه التدقيق، التوجهات الأساسية للعمل الحكومي والبرلماني الذي ينبغي أن ينكب على تحقيق ما هو أهم بالنسبة للمواطن: أي توفير مقومات العيش الكريم لكل المواطنين.

وهي ثانيا، مرجعية التصريح، لما أعلن عزم الحكومة على مواصلة برنامج الإصلاحات ودعم الاستثمار ومحاربة الفقر والإقصاء والتهميش.

نعم السيد الرئيس، إن هذا ممكن، لأن التحدي الحقيقي الذي يرفعه المغرب اليوم، هو هاجس استثمار المجهودات الكبرى المبذولة طيلة العقد الماضي، لصياغة المشروع المجتمعي الذي يؤسس للمستقبل.

نعم السيد الرئيس، إن هذا ممكن إذا ما تم التخلي عن نشر ثقافة التيئيس، والكف عن رسم صورة قاتمة للواقع، لتبرير عزوف الشعب عن صناديق الاقتراع، وعن العمل السياسي.

إن دور السياسيين في أي موقع كانوا، هو محاربة بؤس السياسة ورفع معنويات الشعب، بالعمل الدؤوب للتسلح بالأمل والثقة والدفاع عن مكتسبات البلاد لربح رهانات المراحل المقبلة.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2008، يؤسس منظومة تدابير متدرجة في الزمن لمصاحبة السياسات الرامية إلى بلوغ ثلاثة أهداف مركزية:

* توفير شروط نمو اقتصادي قوي ومستدام؛

* إنعاش القطاعات الاجتماعية؛

* تنفيذ مقاربة مندمجة للتنمية القروية.

فإلى أي حد تمت تعبئة الإمكانيات المالية وتوظيف أدوات القانون المالي للمساهمة في مراكمة المنجزات لتحقيق هذه الأولويات؟

إن محاولة الجواب على هذا السؤال العريض، يستدعي منا الإدلاء برأينا من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : إيجابية المؤشرات العامة

السيد الرئيس،

إن المؤشرات المتوفرة، تبرز توجها رصينا نحو رفع معدل النمو (6.8 %) والتحكم في التضخم (2%)، والعجز (3% من الناتج الداخلي الخام)، وتحسين مستويات الاستثمار (بزيادة تناهز 39%)، وفتح المزيد من مناصب الشغل (16 ألف في الوظيفة العامة)، وحماية القدرة الشرائية (20 مليار درهم لصندوق المقاصة)، تحقيق زيادة في الموارد (بنسبة 9.27%)، مع إطلاق تدابير جبائية جديدة لتخفيف العبء وتوسيع الوعاء نحو إرساء عدالة جبائية، واستكمال الإصلاح الضريبي، ومتابعة إصلاح السياسات الاجتماعية في قطاعات الصحة والتعليم والسكن.

إننا إذ نسجل أهمية هذه المؤشرات، لنحرص على التذكير من جديد، بضرورة التزام الحكومة بتحقيق تواصل مستمر مع البرلمان، خلال تنفيذ القانون المالي، وإشراكه في مراحل التحضير، والإسراع بحل إشكالية تأخر عرض قوانين التصفية، وكذا احترام شروط استعمال الفصل 45 من الدستور، وهذا ما يجعلنا نجدد الدعوة إلى التعجيل بإصلاح القانون التنظيمي للمالية، كما التزم بذلك التصريح الحكومي بهدف معالجة مثل هذه الإشكاليات وغيرها، من أجل تحسين وعقلنة التهييء والدراسة والتصويت ومراقبة تنفيذ القوانين المالية.

المحور الثاني : تقوية النمو الاقتصادي ومتطلباته

السيد الوزير،

أكدتم في تقديم الميزانية سعي الحكومة إلى إرساء قواعد نمو قوي ومستدام، اعتمادا على رفع مستوى الاستثمار وتقوية الصادرات وتفعيل السياسات القطاعية.

وتتطلعون إلى تحقيق نسبة 31.5% من الناتج الداخلي الخام كمستوى للاستثمار الوطني في سنة 2008.

إن الدولة مدعوة إلى تأهيل وعصرنة القطاعات العمومية، وبذل التحفيزات الضرورية لشركات كبرى قصد الاستفادة من

التكنولوجيات، وإعدادها للمنافسة التي تفرضها سياسة الانفتاح، وما تتطلبه كذلك من مجهود لاستيفاء كل الشروط الكفيلة بإيجاد وتطبيق سياسة جديدة للتكوين والتأهيل.

لقد إلتزمتم أيضا باتخاذ ما يلزم من تدابير لإنعاش الاستثمار الخاص، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي لا تخفى مكانتها في النسيج الاقتصادي للبلاد، فهي تتطلع إلى تفعيل هذه الإجراءات التي من شأنها تقوية تنافسيتها وتنمية قدراتها في الإنتاج والتشغيل، بما يقتضيه ذلك من تطوير للشروط القانونية والمؤسساتية والضريبية الموطرة للنشاط الاقتصادي، المدعمة للمقاولة الصغرى والمتوسطة.

إننا نتفهم طبيعة وفلسفة التخفيضات الواردة في مشروع القانون المالي بالنسبة للضريبة على الشركات، وننظر إليها من زاوية إيجابية، باعتبارها حلقة في مسلسل إصلاح متواصل، تحكمه رؤية واضحة لإعطاء تنافسية للاقتصاد المغربي وجلب الاستثمار وإرساء قواعد ميثاق جبائي يحقق الاطمئنان للدولة ولكل الفاعلين الاقتصاديين، في اتجاه إنهاء العمل بمختلف الإعفاءات غير المبررة والأنظمة الخاصة، وفتح الأفق لفاعلين ذوي قوة ومناعة، منخرطين في نظام ضريبي متسم بالسلاسة والتلقائية، ومؤثر بإيجابية على الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

إن الدولة مطالبة بترسيخ قواعد العدل والتضامن في الاستفادة من ثمرات النمو، ولتحقيق ذلك ينبغي أن تحكم تدابيرها مبادئ التحفيز لا التمييز، والحرص على التحصيل ومحاربة كل أوجه التملص أو الغش.

إننا نسجل بإيجابية الالتزامات التي أكدتموها، وأعلن عنها فيما قبل التصريح الحكومي، بمواصلة هذا الإصلاح، وذلك بمراجعة الضريبة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، ونظام الضريبة على الدخل، الذي تنتظر الطبقة الشغيلة إصلاح أسعاره برفع الحد المعفى وتخفيض الحد الأقصى، وتقليص الضريبة على القيمة المضافة، في اتجاه توحيد سعرها.

السيد الوزير،

التزمتم بتدعيم المقاربة التشاركية لضبط العلاقات بين السلطات والمنشآت العامة من جهة، والمستثمرين الخواص من جهة أخرى، وفي هذا الصدد أكدتم عزم الحكومة إلى جانب مواكبة برامج الخوصصة والتدبير المفوض، على مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة المدى التي تم وضعها بالنسبة لعدد من القطاعات الواعدة، والتي تهم فروع الصناعة والخدمات والإدارة الالكترونية والسياحة والصناعة التقليدية والتجارة.

ومن المؤكد أن لمثل هذه البرامج أثر إيجابي على دينامية الاستثمار والتنمية، ولذلك فنحن نشيد بعزم الحكومة على إعمال هذه المقاربة لتأهيل قطاعي الفلاحة والصيد البحري، بما يتناسب وطاقاتهما الفعلية. تماما كما نشيد بمخطط تعزيز دور المكتب الشريف للفوسفاط في مجال الانتاج والتشغيل والتصدير.

ومن الاستراتيجيات المهمة التي يتوجه إلى اعتمادها برنامج الحكومة، ماكنا دائما ندعو إليه من ضمان الأمن الطاقي، لتقليص التبعية في مجال استيراد النفط، بتحرير قطاعات الكهرباء وتكثيف التنقيب عن البترول، وتشجيع استعمال مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

السيد الرئيس،

من المتطلبات الأساسية للنمو الاقتصادي، ترسيخ الإصلاح الهيكلي في القطاع المالي والإدارة والعدل.

فيما يخص الإصلاح الإداري فمن الواجب من جديد التأكيد على أهمية التفعيل الأمثل لكل الآليات والهيئات والوسائل التي سبق الإعلان عنها للقضاء على الرشوة، واستغلال النفوذ، والسطو على المال العام، وتعزيز التدابير الرامية إلى تبسيط المساطر الإدارية، وإشعاع قيم النزاهة والشفافية وتطبيق مقتضيات التصريح بالممتلكات، وتحسين تدبير الموارد البشرية وإنصافها بتحقيق الشروط المادية والمعنوية، ومكافأة المردودية.

لقد أمر جلالة الملك في خطابه أمام البرلمان، بإجراء تشاور واسع لتحضير ميثاق وطني للتغيير العميق والشامل للقضاء، والواقع أن إصلاح قطاع العدل بتحديثه وتأهيله وتحقيق استقلاليته، من شأنه أن يكون العضد الأساسي لتقوية النمو الاقتصادي، ونحن نعتبر أن الزيادة بنسبة 10.6% في الموارد المخصصة لوزارة العدل برسم ميزانية 2008، هو مجرد إفصاح متواضع عن شعور بالنقص المهول الذي يعاني منه القطاع رغم كل ما يبذل من جهود، وهو نقص يتطلب أيضا عقلنة في تدبير الموارد المالية والبشرية وتحسين أدائها للإسهام في النهوض بعدالتنا لتكون الضامنة لسيادة الحق والقانون.

المحور الثالث: توسيع وتحسين الخدمات الاجتماعية

السيد الوزير،

إن تخصيص أكثر من 50% من ميزانية الدولة للقطاعات الاجتماعية، يترجم حجم الخصاص والوسائل التي يحتاجها النهوض بهذه القطاعات في تدبيرها وخدماتها، ويلاحظ الكثيرون أن العجز المتراكم لا يتعلق فقط بالقيمة الكمية للموارد المرصدة، ولكن بمضمون السياسة الاجتماعية وأولوياتها في مختلف المجالات.

إن مختلف السياسات والبرامج التي تم اعتمادها، تحتاج في هذه المرحلة الجديدة من الإصلاح والبناء الاقتصادي والمؤسسي، إلى تقييم شمولي وعميق للنتائج لتصحيح مساراتها وتدعيم وسائلها، والأمر يتعلق أساسا بميثاق التربية والتكوين، وما أضحى يتطلبه بلوغ أهدافه الكمية والنوعية من برنامج استعجالي، وكذا رفع العوائق التي تعطل فعالية نظام التغطية الصحية، وتعميمها على الطلبة وأعوان السلطة والأئمة وقدماء المقاومين وضحايا انتهاك حقوق الإنسان، والتعجيل بإرساء المساعدة الطبية للمحتاجين ونظام "عناية" لذوي المهن الحرة.

ولا يفوتنا التنبيه إلى المخاطر الاجتماعية التي ينذر بها كل تأخر في معالجة مشكلة صناديق التقاعد، بعد المجهود المالي الكبير الذي بذله المغرب لسد المتأخرات المستحقة للصندوق المغربي للتقاعد (أكثر من 11 مليار درهم)، منوهين بالعمل على تسوية الصناديق الداخلية لبعض المؤسسات العمومية، داعين إلى التحقيق بكل نزاهة وصرامة، في الظروف والمسؤوليات التي أوصلت هذه الصناديق إلى الأزمة التي أضحت اليوم تكلف خزينة الدولة أموالا طائلة.

السيد الوزير،

لقد كانت حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إيجابية في مجملها بعد تجربة سنتين، إذ نشيد بتخصيص 1.2 مليار درهم كمساهمة للميزانية العامة، ندعو إلى جعل هذه المبادرة حافزا، لتعبئة وطنية مواطنة تبلور روح التضامن والتماسك الاجتماعي ضمن رؤية شمولية، تحكمها توجهات منسجمة في سياسة مكافحة الفقر والإقصاء والإدماج الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إن الحكومة تعلن عن انخفاض نسبة البطالة إلى أقل من 10% نتيجة للسياسة المتبعة في مجال التنمية الاقتصادية والأوراش الكبرى، وللسياسات القطاعية للنهوض ببعض الأنشطة ذات الأولوية، وإعادة نظر في ظروف ومسالك التكوين وكذلك البرامج الجديدة "تأهيل"، "إدماج"، "مقاولتي"، "والتكوين للإدماج".

وقد أعلن السيد وزير المالية عن برامج طموحة تهدف تكوين 15 ألف مهندس سنويا في أفق 2010 و3300 طبيب في أفق 2012، كما أن القانون المالي يفتح 16 ألف منصب، ويلتزم ب250 ألف فرصة عمل.

وإذا كانت هذه المؤشرات إيجابية بالنسبة لمعضلة التشغيل، باعتباره عنصر الانشغال الأول لدى عموم المغاربة، فإننا ندعو من جديد إلى تكثيف ودعم آليات خلق الشغل ببذل مجهودات أكثر تنظيما وبأهداف محددة، تبدأ بتفعيل أكثر جرأة لميثاق المقاولات، ولوكالتها الوطنية، للقيام بالمهام التي أناطها بها القانون لدعم وتحديث وتأهيل المقاولة المغربية، التي تشغلها خمس هواجس أساسية:

- القضاء؛
- الإدارة؛
- العقار؛
- التمويل؛
- والجبايات.

ونحن ننبه بمناسبة هذه المناقشة إلى الطابع الاستعجالي لمثل هذه التدابير، بالنظر لأثرها الإيجابي على محيط المقاولة وعلى الاستثمار والتشغيل، كما نشيد بسعي الحكومة إلى حل بطالة حاملي الشهادات بإرساء برنامج لإعادة التكوين ومشاركة 3000 منهم في مباراة لتوظيف 1000 أستاذ، وموافقة لجنة الاستثمارات على مشاريع لخلق 5000 منصب شغل، مؤكدين أن كل هذه الجهود تحتاج إلى مزيد من المبادرات بهدف إيجاد حلول عاجلة للأعداد المتراكمة من الشباب العاطل لإرجاع الثقة إلى أنفسهم والاطمئنان على مستقبلهم واندماجهم في مسيرة تنمية البلاد.

إن مضاعفة الاهتمام بالسكن الاجتماعي على الخصوص وبقضايا الإسكان والتعمير لجدير بالتنويه، وقد تعزز بالتدابير الجديدة التي يقترحها مشروع القانون المالي، سواء بخفض سقف الوحدات المستفيدة من الإعفاءات أو الإعفاء الكامل بالنسبة لبرنامج السكن المندمج بكلفة منخفضة لاتزيد عن 140 ألف درهم للشقة، وقد استقطب هذا الموضوع نقاشا عميقا بشأن ضرورة الحزم في تنفيذ مثل هذه البرامج، بتدعيمها ومواكبتها ومراقبة جودتها، والحد من تفاقم الغش والمضاربات، التي تؤدي إلى غلاء العقار وإلى إفراغ السياسة السكنية الاجتماعية من محتواها والابتعاد بها عن أهدافها.

السيد الوزير،

تتوقعون أن تقفز تحملات المقاصة إلى 20 مليار درهم بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتوسيع الدعم إلى الدقيق العادي، وحرص الحكومة على حماية القدرة الشرائية.

إن كل الأصوات اليوم تنادي باعتماد مقاربة جديدة تستهدف الفئات الأكثر احتياجا، وكنا ننتظر من الحكومة تقديم التدابير التي تقترحها لمعالجة هذه الوضعية، حتى يتم توظيف الإمكانيات المالية المرصدة للدعم لبرمجة مشاريع هادفة لتغطية احتياجات الفئات المعوزة، ونحن لازلنا في انتظار الإجراءات التي سيتم اتخاذها في هذا الصدد.

المحور الرابع : المقاربة المندمجة للتنمية القروية

إن زيادة الغلاف المخصص لتأهيل العالم القروي في الميزانية المعروضة علينا (+ 13.2%) بالإضافة إلى ميزانيات المنشآت العامة، يؤكد حرصكم على انخراط هذا العالم في مسار النمو بتسريع وتيرة وإنجاز التجهيزات والخدمات الأساسية (من ماء وإنارة ومسالك وتمدرس وصحة، ومحاربة الفقر وتنشيط سوق الشغل والأعمال المذرة للدخل...)

وقد تدعمت الإمكانيات المرصدة بالغلاف الإضافي الذي اقترحه إخواننا في مجلس النواب بالنسبة لصندوق التنمية القروية (200 مليون درهم) ستضاف إليها بعد قبول تعديلنا 100 مليون درهم ليصل إلى 300 مليون درهم.

إن المنجزات والبرامج المسطرة تعكس إرادة راسخة في نهج مقاربة مندمجة للتنمية القروية، نحن في الأغلبية نشيد بها، داعين إلى التعجيل بالإستراتيجية التي أعلنتم أن الحكومة قد شرعت فيها لإصلاح قطاع الفلاحة، بوضع منظور متجدد شمولي يهم تنمية الأنشطة الواعدة، والاهتمام بالأراضي والموارد المائية والري والآليات والتكوين والتمويل وتقوية التعاونيات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لقد ذكرنا عند بداية مناقشة هذا المشروع بما لمجلس المستشارين من خصوصيات في تكوينه تجعل دراسة قانون المالية ذات تميز يعطي قيمة مضافة بالنسبة للمقاربات التي ينطلق منها إخواننا في مجلس النواب.

ويمكننا القول الآن بأن حوارنا مع الحكومة كان غنيا ومجديا، حيث قدمنا العديد من التعديلات والمقترحات، ونحن من موقعنا كأغلبية فاعلة، منفتحة على المهنيين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمنتخبين المحليين، الذين يجدون في مجلسنا تمثيلية واسعة لهم، تجعل أولوية أولوياتها الدفاع عن المصلحة العليا للبلاد، وتنبيه الحكومة للانعكاسات المحتملة سلبا على بعض القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، ودعوتها- عند الاقتضاء - إلى اتخاذ تدابير لتحسين وتقوية المقتضيات الواردة في مشروعها.

لقد أثمر هذا الحوار موافقة الحكومة على عدد من تعديلات الأغلبية من أهمها:

- إرجاء تطبيق المقتضيات المتعلقة بمنطقة طنجة وعدد من الأقاليم التي كانت تستفيد من إعفاءات ضريبية، وبتمديد الإعفاء إلى غاية 2010 والتدرج في إعمال تلك المقتضات مابين 2010 و2015؛
- اعتماد سعر 15% بدلا من 20% كضريبة على تفويت الأسهم وغيرها من سندات رأس المال، لتلافي التأثير السلبي على البورصة؛
- جعل الإعفاءات المتعلقة بالسكن الاجتماعي في إطار الكلفة المخفضة ب140 ألف درهما، خاصة بالاتفاقيات عوض البرامج المبرمة مع الدولة ما بين 2008 و2012، تدقيقا لهذه الآلية وضمانا لتحقيق أهدافها؛
- دعم الاعتمادات المرصدة لصندوق التنمية القروية بإضافة 100 مليون درهم.

والواقع أننا في الأغلبية تحاورنا مع الحكومة بخصوص أزيد من 40 اقتراحا همت مدونة الضرائب ومساطرها لتخفيف العبء وتوسيع الوعاء، وتحقيق المزيد من الضمانات للملزمين، ودعم قطاعات واعدة وفاعلة، كالمقاولات الصغرى والمتوسطة والتأمينات والمقاولات المصدرة والمناجم والمقاولين الشباب والتحفيز على التشغيل وغير ذلك.

وإذا كانت بعض هذه التعديلات لم تعتمد، فقد لمسنا لدى الحكومة قابلية أكدها الالتزام بدراسة إمكانيات بلورة معظمها في القانون المالي المقبل.

إن هذه الروح الإيجابية تدفعنا إلى تأكيد مساندتنا لهذا المشروع وتصويتنا عليه بالإيجاب، متطلعين أن تنجح بلادنا في تحقيق توقعاته، مجددين دعوتنا لمواكبة البرلمان لتنفيذ الميزانية وإشراكه في تحضير

المشروع القادم، وهي مناسبة للإشادة بإحداث مكتب لتحليل الميزانية في حظيرة مجلسنا، آملين أن يجد هذا المكتب من المجلس والحكومة ومختلف الفاعلين والمؤسسات الاقتصادية والمالية والجامعية، السند الضروري ليكون كما يرجو ذلك الجميع، مؤسسة منتجة فعالة داعمة للعمل التشريعي في المجال المالي والاقتصادي، ومن الله التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة الآن عن فريق التجمع الوطني للأحرار، الأستاذ المعطي بنقدور، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد المعطي بنقدور:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة و السلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني ويشرفني أن أعرض وجهة نظر فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين حول مشروع قانون المالية لسنة 2008، السنة الأولى لهذه الحكومة الجديدة.

ووجهة نظر فريقنا يؤطرها ويحدد انتماءها الثابت والمخلص والمسؤول داخل الأغلبية البرلمانية والحكومية المتعاقدة حول البرنامج الطموح الذي وافق عليه البرلمان، ودعمنا دفاعنا عنه المضمون كذلك، يضمنه التزامنا الثابت لضمان نجاح المنهجية الديمقراطية التي نعزز بها ونقوي بها اختياراتنا السياسية في هذه الحكومة التي أكدت على ضمان الاستمرارية للمنهجية السياسية التي ساهمنا في بلورتها منذ سنة 1997 وفي دعم خطواتها الإصلاحية على كل الأصعدة الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تدعونا اليوم إلى التجند لتعزيز مسيرة المغرب، المغرب الجديد في عهد جديد.

ونحن إذ نجتمع اليوم في مجلس المستشارين، وما لهذا المجلس من دور وأهمية دستورية، ومن خصائص اجتماعية واقتصادية، نرى أننا أثناء مناقشتنا للتصريح الحكومي في الأيام القليلة الماضية، اكتفينا في تسليط الضوء على البعد الاجتماعي والاقتصادي للسياسة الحكومية، لذا سنكتفي اليوم فقط بدراسة ميزانية 2008 التي تعتبر أول ميزانية تجسد فيها الحكومة الآليات القانونية والمالية والاقتصادية لبرنامجها.

وإن هذه الميزانية، ومن خلال عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، جاءت بتقديرات ومؤشرات جيدة ومقنعة تقوي الأمل في قابلية الإنجاز والتحقيق.

وليس من الصعب تحقيق ذلك إذا ساعدتنا الظروف، كما أنه ليس من غير المستبعد من خلال دراستنا وتتبعنا لمسار السياسة الاقتصادية ببلادنا منذ سنة 1997، وبشهادة بعض الفاعلين الاقتصاديين، سواء داخل الوطن أو خارجه، اعترفوا للمغرب بمجهوداته الإصلاحية وعبروا عن ارتياحهم لمسيرة المغرب سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحقوقية.

وفي تقرير السيد الوزير كما في شهادة تقارير أخرى لبعض الخبراء فان الاقتصاد الوطني أصبح قادرا نسبيا على امتصاص الصدمات الكبرى الخارجية والتقلبات الاقتصادية العالمية، كالاضطرابات التي يعرفها "الأوبك" (OPEC) وتحولات العملة الصعبة رغم ضعف الإمكانيات وتعداد هذه التقلبات.

فالتحاليل الاقتصادية كذلك تبين أن التوازن الماكرو اقتصادي جيد، والموجودات من العملية الصعبة تقدر ب210 مليار درهم، وثقة المستثمرين الأجانب في تزايد، وكلها عوامل مساعدة في نفس الوقت على التحكم النسبي في التضخم وفي نسبة العجز في حدود معقولة، وتخلق ظروف مريحة قد تسمح لبعض التدخلات كالزيادة في حجم الاستثمارات العمومية إذ لأول مرة تتجاوز عتبة 100 مليار درهم، رغم ندرة مداخيل الخوصصة.

كما يجب أن لا ننسى أن المناخ الاقتصادي الدولي غير مستقر، والنمو الاقتصادي العالمي في تراجع وكذلك حجم المبادلات التجارية وكذا الاستثمارات الأجنبية التي تعرف صراعا وتنافسا قويين.

ورغم هذه الظرفية فإن المشروع الحالي مضطر وغير مخير من أجل تحقيق نتائج جيدة ونمو دائم وقوي تستفيد من ثماره كل طبقات المجتمع، كما هو مطالب بخلق انسجام بين سياسته الحكومية الهادفة إلى تأهيل الاقتصاد وبين مواصلة الإصلاحات البنيوية والقطاعية.

وأمام هذا الوضع العام جاء المشروع مرتكزا على أولويات وتوقعات تتلخص فيما يلي:

– أولا: بناء اقتصاد قوي ومتين يتسم بالمرونة اللازمة لضمان اندماجه في الاقتصاد العالمي؛

- ثانيا: الرفع من مستوى الاستثمار العمومي وتشجيع الاستثمار الخاص؛

- ثالثا: تأهيل بنيات الاقتصاد الوطني عبر تعميق برامج الإصلاح؛

- رابعا: تقوية تماسك المجتمع المغربي عبر إنعاش الشغل وحماية القدرة الشرائية.

أما التوقعات فإنها تتمثل أساسا في معدل النمو 6.8% وعلى اعتبار موسم فلاحي متوسط وبنسبة في العجز في 3% وكذلك بمعدل للتضخم في 2%.

وأمام هذه الفرضيات وآمال تحقيقها نجد:

- ا: أنه من خلال قراءة سريعة لأهم المعطيات الرقمية لمشروع القانون الحالي يتبين الثقل الكبير الذي لازالت تشكله النفقات: 208 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة تقدرها ب 7% وخاصة منها نفقات التسيير: 124,293 مليار درهم، أي بزيادة 13.45% .

وهنا نلاحظ أن الحكومة آخذة في التفكير بإجراءات حقيقية للتقليص من هذه النفقات لأنها تمثل 60% من الميزانية العامة، وذلك عبر التصدي للاختلالات التي تمس المال العام عبر مراقبة النفقات وحسن التدبير والحكامة الرشيدة.

- ب: كما أن كتلة الأجور والتي تقدر ب 67 مليار درهم عرفت بدورها زيادة ب 6.66% مقارنة مع توقعات سنة 2007، وتأخذ هذه النفقات بعين الاعتبار إحداث 16.000 منصب مالي جديد. إن هذه النفقات بهذا الحجم لا تترك سوى هامشا ضئيلا للاستثمار، مما يزيد من الانكماش الاقتصادي وفي تفاقم البطالة.

- ج: الاستثمار، فإنه يقدر ب 63.07 مليار درهم أي بزيادة ب 39% مع العلم أن استثمارات القطاع العام المرتقبة ستصل إلى ما مجموعه 106 مليار درهم وهي سابقة أولى للاقتصاد الوطني.

- هـ: نفقات الدين العمومي، ستصل إلى 48 مليار درهم موزعة بين الدين الخارجي الذي سيصل إلى 11.65 مليار درهم والدين الداخلي إلى 36.77 مليار درهم مسجلا بذلك انخفاضا وبنسبة 26.81% مقارنة مع تقديرات سنة 2007.

وعلى أساس مجمل هذه المعطيات المذكورة فقد تم حصر نسبة العجز في 3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

- خامسا: أهم التدابير المقترحة:

لقد عمدت الحكومة في إطار بلورة سياستها الجبائية إلى اتخاذ تدابير نلخص منها ما يلي:

ـ تخفيض نسبة الرسوم الجمركية على المنتوجات الصناعية من 45% إلى 40%؛

ـ إصلاح الضريبة على الشركات عبر تخفيض السعر من 35% إلى 30% مع الإشارة إلى متابعة التخفيض في السنوات المقبلة وهي إشارة ايجابية تجاه المقاولة.

وإذا كان من الطبيعي أن يمس هذا التخفيض الجبائي الموارد المالية للدولة، فهو من جهة أخرى سيمكن من تحقيق تراكم مالي لدى أرباب الشركات التي هي في حاجة إلى دعم استثماراتها وتخفيض كلفة الإنتاج وتشجيع تنافسية الاقتصاد الوطني، وهو ما ينبغي استغلاله وتوظيفه بهدف تشجيع الاستثمارات التي تدعم مستوى الاقتصاد الوطني وتدعم فرص التشغيل.

كما أن الحرص على تقوية القدرات التنافسية للمقاولة المغربية له أثر إيجابي في رأس المال من أجل الزيادة في الاستثمار.

كما عمل المشروع على تخفيض السعر بنسبة 50% لفائدة المنعشين العقاريين في مجال السكن الاجتماعي بالنسبة لسنة 2008 وتطبيق السعر العادي ابتداءا من سنة 2009، ثم تطبيق إسقاط بنسبة 100% على الأرباح المحصل عليها من الخارج من طرف الشركات المقيمة.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب أثبت أنه من الممكن تحقيق طفرات نوعية في مجال التنمية والتعاون، وهو أمر لن يكون من السهل مسايرته ماليا وقانونيا إلا بتوفير الإرادة الصادقة والمواكبة والمراقبة من طرف البرلمان والحكومة، كل من موقع مسؤولياته.

وإن ما يزكي صدق وايجابية مساندتنا هو عدد التعديلات التي تقدمنا بها حين طلبنا من الحكومة تصحيح ومراجعة العديد من الإجراءات، والتدابير والنصوص الجبائية التي أظهرت الممارسة ضرورة تصحيحها في إطار فلسفة العدالة الضريبية وتشجيع الاستثمار وتقوية دور المقاولة المغربية والتخفيف الجبائي على المواطن، ولعل هذه هي المنهجية التي أقرتها الحكومة لخلق انسجام بين سياستها الاقتصادية الاجتماعية.

وفي إطار صيانة المسيرة التنموية وتمكين كل من الميزانية والملزمين من الحقوق ودفع مساهمة الطرفين في سياسة الإصلاح وإقرار عدالة مبدأ الحقوق والواجبات، فإننا في التجمع الوطني للأحرار عمدنا في مجلس المستشارين على تقديم العديد من التعديلات مع فرقائنا في الأغلبية بأسلوب يطبعه الحوار الديمقراطي المتفهم والنافع الذي يخدم المصلحة العامة، والمستمد من الممارسة والنظرة الوطنية البعيدة المدى والشاملة، وهو الشيء الذي جعل السيد الوزير يقتنع ويتفهم دقة مطالبنا، منها على الخصوص تلك التي همت مدينة طنجة، فتعاونه معنا أعطى ضمانة لاستمرار التعامل الاقتصادي المرن مع مدينة طنجة، مما سيقوي ويساعد نموها، ويؤهل الاستثمار بها، ويقوي قدرات المؤسسات المستثمرة بها كذلك، ويبعث الثقة في نفوس المستثمرين بهذه المدينة العزيزة علينا والصامدة في وجه المواجهة والمنافسة الخارجية التي يفرضها عامل القرب من أوروبا، ويحميها من التشويش الاقتصادي المضروب عليها.

وإن هذه الاستجابة والتفهم الذي عبر عنه السيد وزير المالية مشكورا على ذلك تؤكد مصداقية العمل الحكومي وتحميه من الارتجالية والتسرع، لأن في اقتراح التجمع الوطني للأحرار، ما يضمن نجاح الانتقال التدريجي بطريقة مرنة تؤهل المؤسسات العاملة بطنجة في بحر السنوات الاقتصادية القادمة بالاستعداد الكافي للتكيف والانخراط مع المقتضيات الجبائية، كسائر المناطق دون الانتقال المفاجئ الذي يؤثر سلبا على المؤسسات وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وفي هذا الصدد، يجب التذكير أن قانون المالية لهذه السنة يعتبر قفزة نوعية من الناحية الجبائية، حيث انتقلنا من التدابير القطاعية والمحددة إلى تدابير تخص توجيه الجبايات على الصعيد الوطني مع الإبقاء على تدابير تخص منح الامتيازات الجبائية لبعض العمالات والأقاليم والتي ستفرض عليها الضريبة العادية بصفة تدريجية في بحر الثماني سنوات المقبلة.

كما تقدمنا بملتمس أو بتعديل يقضي بإدخال ميناء مدينة سيدي إيفني وإقليم الراشيدية للاستفادة من هذه الامتيازات بغية خلق انتعاش بهما.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إنه إذا ما استطعتم السيد الوزير تحقيق نسبة نمو 6.8% أو7% فإنكم ستعملون على بناء قنطرة لتأهيل المواطنين لتحقيق انتظاراتهم وتسهيل الولوج إلى التنمية الحقيقية تستفيد من ثمارها كل طبقات المجتمع.

ولبلوغ هذه الأهداف، فإننا ندعوكم إلى ضرورة التفكير في التنمية الجهوية عبر تفعيل دور الجهات وإعطائها بعدا جهويا فاعلا ومساهما في بلورة المشاريع، وإشراك الجماعات المحلية من خلال ما تضطلع به من مهام اقتصادية واجتماعية، للنهوض بالشأن المحلي والمساهمة في توفير البنيات التحتية، لتكون السياسة التنموية واضحة وفاعلة وشاملة وملموسة.

كما أننا في ذات الموضوع نرى أن الوقت قد حان لتأهيل الغرف المهنية التي تمثل القطاعات الاقتصادية المنتجة، فدورها الآن محصور في التداول دون التقرير والمساهمة، نظير مثيلاتها في الخارج وليكون لها رأي فاعل.

السيد الوزير المحترم،

لقد جاء في تقريركم المقدم أمام مجلس المستشارين أن هدف الحكومة من تحقيق معدل نمو متوسط 6% سنويا خلال الخمس سنوات المقبلة، جاء من أجل ترجمة عملية للرفع من الدخل الفردي المتوسط من 19.500 درهم سنويا إلى 27.000 درهم في أفق 2012 أي بزيادة 40%، وأكدتم أن هذه العتبة الجديدة تفرض رفع تحدي التوزيع العادل للتنمية عبر الانخراط الفعلي لكل جهات المملكة، وعبر دعم المقاربة المعتمدة من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتركيز على أكثر المناطق خصاصا.

وهنا، اسمحوا لي السيد الوزير المحترم، أن أصدقكم القول أن إشكالية النمو النمو لا يمكن معالجتها بالدعوى إلى رفع التحدي فحسب، بل بإعطاء الميزانية بعدا جهويا ووضع استراتيجية اقتصادية موازية وواضحة، تلبي انتظارات المواطنين الكثيرة.

ومن أهم هذه الانتظارات، قضية التشغيل وضعف الإنتاج وعدم التطبيق الفعلي للإصلاحات الاقتصادية الحديثة واللازمة وخاصة منها المالية والجبائية، ثم عدم شفافية قانون المنافسة وضعف الاستفادة من الموقع الجغرافي للمغرب من خلال تركيز الشراكة الاقتصادية بشكل رئيسي مع الأوربيين بنسبة تفوق في الغالب 80%، كذلك هيمنة القطاع الغير المنظم على الاقتصاد الوطني بنسبة هامة، إضافة إلى وجود اختلالات على مستوى توزيع الاستثمارات بالمغرب، حيث يقتصر التوزيع بين الدار البيضاء والرباط وطنجة ومراكش.

ثم كذلك ضعف المنظومة التربوية والتعليمية بالمغرب، حيث لا تواكب متطلبات سوق الشغل، إذ ظلت حبيسة رؤية إيديولوجية وليست وفق رؤية اقتصادية.

ونعتقد، السيد الوزير المحترم، أنكم ستأخذون بالاعتبار هذه الملاحظات أو المعوقات — إن صح هذا التعبير - التي حسب رأينا تقف أمام تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

السيد الوزير المحترم،

إنه لا يمكن أن نتجاهل الأزمة الاجتماعية، ولا يمكن لنا أن نرسم أمامها لوحة وردية، بل إننا نحذر الحكومة من تجلياتها، ومن إشكالية تأثيرات الأسعار العالمية على الأسعار الوطنية، مقابل تدني القدرة الشرائية لفئات واسعة من المواطنين.

وإن كانت الحكومة قد وضعت هذه الأزمة في أولى اهتماماتها وأقرت بحتمية تحسين القدرة الشرائية لما لها من تأثير مباشر على الرفع من مستوى معيشة المغاربة وتحسين صورة المغرب وترتيبه بين الدول النامية، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الداخلي الذي يساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية وخلق مناصب الشغل.

فكما أشرنا أثناء مناقشة التصريح الحكومي بأن اللجوء إلى الزيادة في صندوق المقاصة أمر ظرفي وتدبير اضطراري إلى حين تطبيق الإجراءات الأخرى المصاحبة له، ذات التفاعل البعدي، كالسياسة الجبائية والزيادة في الأجور، واعتماد أدوات التتبع والمراقبة ومراجعة اختصاصات وتدخلات صندوق المقاصة.

إن الضوابط الموطرة للقانون المالي تشمل إيلاء أهمية خاصة لمختلف القطاعات الاجتماعية من خلال تخصيص نصف الميزانية للقطاعات الاجتماعية، وهو ما نسجله بإيجابية في هذا المشروع، وذلك في أفق محاربة الفقر والتهميش والإقصاء، وتحسين الخدمات الصحية، وتحسين مردودية التعليم وتوفير الخدمات الأساسية وتقريبها من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي خلقت دينامية قوية على مستوى الأشغال والتنفيذ، وأهمت المقاربة الاختزالية التي تقصي العنصر البشري من التخطيط التنموي، إذ ظل مقصيا من مختلف التوصيات التنموية المحصورة في المنظور الاقتصادي، وتغييب الجانب الاجتماعي والاهتمام بالإنسان محور كل تنمية وأساسها.

إن الأشواط المتبقية على طريق التنمية البشرية ما تزال طويلة، فالمغرب يحتل اليوم المرتبة 126 في سلم مؤشرات التنمية البشرية، في الوقت الذي يحتل فيه الرتبة 108 على مستوى معدل الدخل الفردي، وبإمكان مواقف النقص المتعددة أن تشكل حصيلة سلبية ثقيلة تعيق المجهود التنموي في أية لحظة.

السيدات والسادة،

إن الفقر أو الإعاقة الاجتماعية والأمية والمرض والبطالة، طرق سالكة مفضية إلى تعميق الفاقة الاجتماعية، وتقف عائقا أمام أي تطور لسياسة اجتماعية واقتصادية، وهنا نطرح سؤالا، هل عمل المغرب على رصد الأسباب التي تقف وراء تعميق وانتشار الفقر وتفاقم العوامل المؤدية إلى ذلك؟

إنها عوامل شتى، وتراكمات عديدة، وآفاق جد ضيقة، وفوارق اجتماعية كبيرة تزيد من عمق واتساع هذه الآفة يوما عن يوم، وتدعونا جميعا إلى التضامن والمزيد من التضامن.

ولقد جاء في خطاب السيد الوزير المحترم أن الحكومة تعتبر أن التنمية الاقتصادية لن تكون مجدية إذا لم تواكبها سياسة تضامنية، توظف الثروات الناجمة عن ارتفاع الإنتاج في خدمة التطور الاجتماعي، لترسيخ تماسك مختلف شرائح المجتمع المغربي، وتضمن انخراطها وبحماس في مسلسل التنمية، كما توظفها في خدمة التنمية المجالية، خاصة لفائدة سكان العالم القروي، قصد تأمين التوازن الترابي لبلادنا، وهذه دينامية ناجحة يجب تقويتها لضمان نجاح المشروع التنموي.

إننا في التجمع الوطني للأحرار مستعدون لتقاسم هذا العبء والاستمرار في دعمه، وتسريع هذه الدينامية التي يعرفها المغرب منذ حكومة 1997، وإننا في هذا الصدد نعمل جادين على صون هذا الانتقال من مخاطر التراجع ومستعدون من أجل ذلك للتجرد من كل أنانيتنا ومن كل حسابات مصلحية ضيقة وقد عبرنا عن ذلك دون شروط أو مقايضة، للانخراط في البناء منذ 1997، ومن منطلق أي مسؤولية كنا فيها بأقلية أو بأكثرية، هدفنا وسعينا التجند وراء صاحب الجلالة نصره الله، للانخراط في المسلسل الديمقراطي الحداثي، الكفيل بخدمة المواطن وتحقيق قضاياه وانتظاراته، وهذه هي فلسفة التجمع الوطني للأحرار المتشبعة بمبادئ الديمقراطية المجتمعية، وبالوسطية التقدمية، وبالإخلاص لمبادئه وفلسفته كهيئة سياسية مجتمعية، تكيف صلاحياتها حسب التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبصورة واضحة ولغة واحدة ومواقف ثابتة.

ومن هذا المنطلق، وانسجاما مع القرارات السياسية التي اتخذها القيادة السياسية للحزب لدعم المشاركة، فإن موقفنا لن يتغير عن غرفة مجلس النواب ولن يتغير في غرفة مجلس المستشارين، في ظل انسجام الحكومة مع البرنامج الحكومي والسياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار، الذي باسمه أصرح بالتصويت الإيجابي لصالح هذا المشروع ولصالح هذه الميزانية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير، والسلام عليكم ورحمة الله.

**المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:**

شكرا السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، والآن أعطي الكلمة لفريق التحالف الوطني السيد أحمد الكور.

أظن أن السيد رئيس الفريق ... إذن أعطي الكلمة للفريق الموالي، الفريق الاشتراكي، الدكتور تفضل.

**المستشار السيد محمد الخضوري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

باسمي الخاص، ونيابة عن أعضاء الفريق الإشتراكي بمجلس المستشارين، أتشرف بتناول الكلمة لمناقشة مشروع قانون المالية برسم 2008.

بدءاً، أغتنم المناسبة لأتقدم بأحر التهاني وأخلص المتمنيات للحكومة الموقرة، ولكافة أعضائها على الثقة المولوية السامية التي حظيت بها من لدن جلالة الملك، متمنيين لها كامل التوفيق والنجاح في القيام بالمهام المنوطة بها.

لقد تعودنا في السنوات الأخيرة على التوصل بمجموعة من الوثائق والتقارير رفقة مشاريع قوانين المالية، ولقد تعزز هذا التقليد بوثيقة جديدة هذه السنة، تحت عنوان: "ميزانية النوع الاجتماعي"، لهذا نتقدم لكم السيد الوزير ولكافة الأطر العاملة إلى جانبكم بالشكر على ما تنجزونه وتوفرونه لنا من مستندات ومعطيات تساعدنا ولاشك على استيعاب مقتضيات مشروع قانون المالية.

ونود في البداية أن نثير الانتباه إلى أنه بالإضافة إلى مساندة الفريق الاشتركي للحكومة، من منطلق انتماءنا إلى الأغلبية، فإننا لن نتوانى في ممارسة كامل حقوقنا، ويتعلق الأمر بإبداء الملاحظات والتقدم بالاقتراحات والبدائل، وربما اللجوء إلى النقد والنقد البناء بطبيعة الحال، كلما كان الأمر يستدعي ذلك.

إننا أمام أول مشروع قانون للمالية تقدمه الحكومة الجديدة، هذه الحكومة التي سالت ولا زالت مدادا غزيرا حول هيكلتها وتشكيلها وطبيعتها، ولاسيما حول الكم والنوع لغير المتحزبين من أعضاءها، مما أعاد إلى الواجهة النقاش الذي كان قد توارى حول دور الوزير الأول واختصاصاته على التحديد، والإصلاحات السياسية والمراجعة الدستورية بشكل عام.

إن العلاقة الطبيعية التي ينبغي أن تسود بين المؤسسات الدستورية، هي علاقة تشاور وتكامل وانسجام، وتقتضي هذه القناعة الراسخة لدى الفريق الاشتراكي ترسيخ صورة حكومة واحدة لا ظلال لها ووزيرا أول له كل الاختصاصات الدستورية غير منقوص منها.

إن علاقات الحكومة مع بقية الأطراف يجب أن تكون واضحة، أي أن يتم احترام مجالات التخصص دور تجاوز أو هيمنة وأن لا يستمر أسلوب المنافسة مع الجهاز التنفيذي بأسلوب تبدو معه الحكومة وكأنها بدون مردودية أو إنجازات ملموسة.

إن ما جرى يوم 7 شتنبر يسائل جميع الفاعلين والمتدخلين دون استثناء، كل واحد من موقع مسؤوليته، إن إرجاع الثقة للمواطنين ومصالحتهم مع الشأن السياسي، بات ضرورة حتمية لا مناص منها قبل التوجه والتحضير للاستحقاقات الجماعية القادمة.

لقد كنا نتطلع إلى اجتياز مرحلة الانتقال الديمقراطي نحو الممارسة الديمقراطية العادية كما هو متعارف عليها مع ما تتطلبه هذه الأخيرة من توسيع للمشاركة السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تفرز أغلبية منسجمة ومسؤولة، ومعارضة قوية وبناءة، لكن مع الأسف الشديد أين نحن من هذا وذاك؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إذا كانت القوانين من الأدوات الرئيسية لتنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية وفق سياسات مرسومة سلفا، فإننا نسجل إيجابا الوضع المريح الذي ورثتموه وذلك على مختلف المستويات، فبفضل السياسات الاقتصادية والمالية المعتمدة في السنوات الأخيرة، تقوت تنافسية الاقصاد

المغربي، مما جعله قادرا على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية وامتصاص الصدمات.

إن التصريح بمواصلة مشاريع البناء والإصلاح التي أدخلتها بلادنا في السنوات الأخيرة شيء نثمنه عاليا، ولا سيما منها الأوراش الكبرى من قبيل ميناء طنجة المتوسطي والطرق السيارة والنقل السككي والمخطط الأزرق والمدن الجديدة المبرمجة.

إن الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الكبرى، لا يلمسها المواطن في حياته اليومية، لأن اعكاساتها الإيجابية تكون على المدى المتوسط والبعيد مما يولد لديه إحساسا بعدم الاستفادة من خيرات بلاده، الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى ردود فعل سلبية، مما يحتم تسطير إلى جانب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مشاريع وبرامج قريبة المدى، معززة ببعض الإجراءات الآنية لمواجهة التوتر والاحتقان الاجتماعيين واللذان تستغلهما القوى الظلامية والتيارات الجارفة.

كما أنه لابد من تقييم وتقويم لبعض القطاعات والإجراءات المعمول بها، رغم محدوديتها، وذلك لتحقيق الغايات والأهداف والتي لا نختلف حولها، وسأكتفي ببعض رؤوس الأقلام فاسحا المجال للتفاصيل فيها لباقي أعضاء فريقنا وخاصة عند مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية.

إننا نسجل تحمل الحكومة مسؤوليتها في تعزيز موارد صندوق المقاصة لتصل إلى ما يفوق 20 مليار درهم لمواصلة دعم بعض المواد، رغم أن صرف هذه الاعتمادات لا زال يطرح إشكاليتين: الأولى تتمثل في مراقبة صرف هذه المبالغ وتدقيق حساباتها، والثانية تتعلق بالاستهداف هذا النقاش القديم والعقيم الذي ينبغي أن يوضع له حد.

إن الحكومة لا تعمل في الواقع إلا على تأجيل الجذرية الرامية إلى توجيه الدعم إلى مستحقيه، فمبرر صعوبة تحديد المحتاجين والمعوزين لا يصمد أمام خريطة الفقر التي أصبحت معروفة ومحددة.

أكيد أن للمغرب مجموعة من الالتزامات الدولية تفرض علينا الملاءمة مع بعض الضوابط والمعايير الدولية في إطار انفتاح الاقتصاد المغربي وتقوية قدراته التنافسية، فدخول المغرب في تنفيذ بعض الإجراءات والإصلاحات المطلوبة، لابد أن تعزز مصداقية بلادنا لدى شركائنا ومختلف المتعاملين معنا، لكن من زاوية أخرى، لابد من استحضار خصوصية أوضاعنا الداخلية، حيث تشير الدراسات إلى أن ما يفوق 63% من نسيجنا الاقتصادي لازال غير مهيكل، أي خارج التغطية الضريبية، والتي تعتبر بالمناسبة إحدى مؤشرات السيادة والمواطنة في نفس الآن، فنحن نتساءل في إطار إقرار عدالة جبائية وتوسيع الوعاء الضريبي عن المخطط الحكومي في هذا المجال..

نلاحظ أن تخفيض الضريبة على الشركات قد أخذ حيزا هاما من الوقت والنقاش ومن اهتمامات العارفين والمتتبعين، ويعزى ذلك في نظر الفريق الاشتراكي إلى تعميم هذا الإجراء، حيث ستستفيد منه مقاولات ومؤسسات هي في غنى عن ذلك، لتحرم خزينة الدولة من موارد كم هي في حاجة إليها لمواجهة تدني القدرة الشرائية للمواطنين وسد الخصاص الاجتماعي وتوفير الحاجيات وتعزيز الخدمات الحيوية والملحة للمواطنين.

فهل الأبناك والشركات الكبرى للتأمين وصندوق الإيداع والتدبير واتصالات المغرب على سبيل المثال في حاجة إلى هذا الامتياز؟

إنه نظرا للتحديات المطروحة على المقاولات الصغرى والمتوسطة، فإننا نفضل تخصيص إجراء تخفيض الضريبة على الشركات على هذا الصنف من المقاولات لدعمه وتشجيعه لكسب رهان تأهيلها وتقوية قدراتها التنافسية بدل تعميم الاستفادة منه. كما نتطلع إلى تكريس ثقافة المقاولة المواطنة والتضامنية وتخفيف العبء الضريبي عليها وعلى كافة المستخدمين والموظفين، وذلك بتخفيض نسب الضريبة العامة على الدخل والرفع من الحد الأدنى الخاضع لها.

ويندرج في نفس السياق ومن نفس المنظور، الإعفاءات المتعلقة بالسكن الاجتماعي بموجب تعاقدات مع الدولة، والتي لم تستفد منها إلا المقاولات الكبرى ذات النشاط العقاري المحدود في ثلاثة مدن دون سواها، الأمر الذي زاد من تفاقم الاختلالات الجهوية.

إن المقاولات الصغرى والمتوسطة وبعض القطاعات التي تواجه صعوبات وتعرف عجوزات هي الأحوج إلى تخفيضات وإعفاءات ضريبية استثنائية، لتأهيلها وعصرنتها لمواجهة المنفسة الشديدة التي أصبحت تعرفها الأسواق الداخلية والخارجية، كما أن اعتماد تصنيف للحرف وتنظيم دقيق للقطاعات من شأنه حماية هذا الصنف من المقاولات وتشجيعها.

فنحن لا نستسيغ منطق الإغداق بالإعفاءات الضريبية على قطاعات تحقق أرباحا خيالية، اللهم إذا كان مناهضو الإصلاحات الجارية يحاولون تكريس اقتصاد الريع والامتيازات بأشكال وصيغ مقنعة.

إنه إذا لم يتم التخلي عن بعض الترتيبات السياسية الجارية، ولم يتم التصدي للمخاطر التي تعوق سير الانتقالات والإصلاحات التي دخلتها بلادنا، سنجد أنفسنا في مواجهة سيناريو التراجعات الذي نبه تقرير الخمسينية من احتمال السقوط فيه.

إنه رغم التوجه التدريجي للاقتصاد نحو الاستقلالية عن القطاع الفلاحي، فإن هذا لا يعفينا من النقاش حول الاستراتيجية الفلاحية ورؤية 2020، والتي يتم إعمالها لأسباب لا نعلمها، لنتساءل: هل من خطة حكومية جديدة إذا تم التخلي عن ما سبق ذكره؟ وفي نفس السياق نود إثارة المقاربة المتجاوزة لسياسة السدود وذلك في ارتباط وثيق مع السياسة المائية واللجوء إلى زراعات بديلة أقل تكلفة وأكثر مردودية.

إن تناسل الأسئلة حول القطاع الفلاحي، تمليه محدودية دعم هذا المجال الحيوي بالإضافة إلى تعدد الوسطاء وكثرة المضاربات والتلاعبات، والتي تزداد مع قلة الأمطار وظروف الجفاف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تعرف جل المدن المغربية تطورا عشوائيا رغم توفر البعض منها على تصاميم التهيئة والمخططات المديرية، ويتجلى ذلك أساسا في كثرة البناء العشوائي وانتشار أحياء الصفيح وفي صعوبة التنقل والجولان واهتراء وسائل النقل العمومية وتقادمها، مع ما تنفثه من غازات وسموم تضر بصحة المواطنين خاصة مع قلة الفضاءات والمناطق الخضراء وزحف الإسمنت على ما تبقى منها.

وإذا كانت بعض الأراضي الفلاحية القريبة من المدارات الحضرية، تشكل رصيدا عقاريا يتم توظيفه تدريجيا لسد الخصاص جراء التوسع العمراني، فإن المذكرة الثلاثية التي وقعتها الحكومة السابقة يوم تعيين الحكومة الحالية أي بتاريخ 15 أكتوبر 2007 قد فتح الباب على مصراعيه لانتهاز الفرصة والقيام بالمضاربات العقارية ليطرح أكثر من سؤال حول خلفيات وأسباب هذه العملية وتوقيتها والمستفيدين منها، حتى ولو كانت التغطية القانونية متوفرة، فكم من قانون يبقى دون تفعيل جراء عدم صدور المراسيم التطبيقية لذلك؟

ورغم المجهودات التي بذلت في السنوات الأخيرة في مجال السكنى والتعمير، فإن أزمة الفقر والبؤس، لازالت منتشرة في مدننا مع ما يرافق ذلك من انعدام لأبسط الشروط الصحية والأمنية، ومما يزيد الطين بلة، تفاقم ظاهرة الهجرة إلى المدن، مع ما يترتب عن ذلك من انتشار للأحياء الصفيحية كلما ضاقت ظروف العيش بساكنة البوادي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لقد أبان تنفيذ توصيات الأيام الوطنية للتشغيل المنعقدة سنة 2005 تحت شعار "مبادرات التشغيل" عن الفشل الذريع قياسا مع الأهداف التي حددت في إحداث 30 ألف مقاولة صغرى، ليزداد القلق والتوتر لدى العاطلين والحاصلين على الشهادات منهم على وجه الخصوص، الأمر الذي يحتم القيام بإجراءات تقويمية للمناهج المتبعة والحلول المقترحة قصد الوقوف على المعيقات وتذليل الصعاب.

إذا كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد نال إجماع مختلف مكونات المجتمع المغربي وتم اعتباره أولية وطنية بعد القضية الوطنية واعتماد العشرية 2009/2000 عشرية وطنية للتربية والتكوين فإن الغايات والأهداف المرسومة بقيت بعيدة المنال، إذ لم ترافقها الوسائل والإمكانيات الكفيلة بأجرأة مضامين الميثاق، الأمر الذي يستوجب دعم الاعتمادات اللازمة لتدارك الخصاص في اتجاه تعميم التمدرس وتحسين جودة والحد من الهذر المدرسي وتوفير الموارد البشرية اللازمة والعناية بأوضاعها الإدارية والاجتماعية.

ومن باب ربط نجاعة البرامج والمشاريع بالنتائج وإرساء ثقافة المصاحبة والتقييم والمساءلة عن تدبير الشأن العام، نلاحظ غياب استراتيجية واضحة لتخليق الحياة العامة، ونشير بنفس المناسبة أن المقاولات والمؤسسات العمومية والحسابات الخصوصية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم حجم اعتماداتها الاستثمارية والتي تضاعف تقريبا استثمارات الميزانية العامة، لازالت بعيدة عن المساءلة البرلمانية المنوطة دستوريا بالمؤسسة البرلمانية، إن بعضها بمثابة ضيعات خاصة، خارج أدنى مراقبة ولا محاسبة، فإلى متى سيستمر الوضع على ما هو عليه؟

ولطي صفحة الماضي وتدشين عهد الوضوح والشفافية، لابد من الحسم مع حالة التردد والتوفر على الإرادة السياسية اللازمة لمحاربة الفساد واستغلال النفوذ، إذ رغم لجن تقصي الحقائق التي أحدثها البرلمان بغرفتيه حول القرض العقاري والسياحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن الرأي العام الوطني لازال يتساءل عن مصير هذه الملفات.

إن من بين الرهانات الأساسية المطروحة على بلادنا مواصلة إصلاح الإدارة والقضاء بتنقيتهما من البطء وتعقيد المساطر وإقرار الشفافية في المعاملات والحد من الزبونية والتدخلات والتصدي لآفة الرشوة والمحسوبية وإصلاح العدالة بما يضمن المساواة بين المتقاضين، أشخاصا ذاتيين كانوا أو معنويين، ضمانا للحقوق وصونا لسمعة بلادنا والمتعاملين معها، ولن يتأتى ذلك إلا بتثمين الموارد البشرية وتأهيلها لملاءمة تكوينها وتخصصاتها مع المتطلبات والحاجيات المتنوعة والمتزايدة.

وعلاقة بمسلسل تحديث الإدارة العمومية، وفي ظل نهج سياسة اللامركزية واللاتركيز، نشدد - كما دعت الحكومة إلى ذلك - على ضرورة إحداث قطيعة مع منطق التدخل المركزي والعمودي الذي ساد في السابق، وذلك بتوسيع مجال استقلالية التدبير المحلي وتخفيف الوصاية المركزية والقبلية، وتعويضها بالمصاحبة وتعزيز المراقبة البعدية، بإعمال مقتضيات المحاكم الجهوية للحسابات مع إلزامية إطلاع الرأي العام الوطني على نتائج وتقارير عمليات الافتحاص وتدقيق الحسابات، والحيلولة دون الإفلات من المساءلة والعقاب لكل من سولت له نفسه إهدار المال العام والاستهتار بالمسؤولية والتلاعب بمصالح المواطنين.

إن تواضع موارد بلادنا يحتم عقلنة تدبير المتوفر منها بتخليق الحياة العامة واعتماد الحكامة الجيدة وربط المشاريع بالنجاعة والمردودية والتقيد بآجال التنفيذ وترشيد النفقات والحرص على الأموال العمومية والحد من الامتيازات وتكريس ثقافة المساءلة على مختلف مراتب المسؤولية، وإشاعة قيم المواطنة والتقيد بالواجبات قبل التمسك بالحقوق.

وسيرا على نفس الدرب، فإن تفعيل مبدأ اللاتركيز يستوجب توسيع اختصاصات الممثليات المحلية لمختلف الوزارات، واعتماد المقاربة التعاقدية في علاقتها مع الإدارات المركزية التابعة لها، وملاءمة برمجة وتنفيذ الميزانية مع متطلبات اللاتركيز وإدخال البعد الجهوي في تقديم الميزانية.

وإيمانا منا بقرار الشفافية في المعاملات المالية وتشجيعا للشركات والمقاولات على ولوج بورصة الدار البيضاء الفتية، فإن ما يقع في هذه الأخيرة - وخاصة في الأسابيع الأخيرة - يستلزم التدخل للكشف عن الحيثيات والملابسات، رفعا لكل التأويلات وتصحيحا للممارسات السلبية، التي قد تكون وقعت حسب ما هو متداول في الأوساط المختصة وما تناقلته بعض المنابر الإعلامية.

إننا نعتبر مناسبة مناقشة مشروع قانون المالية، لحظة سياسية بامتياز، إذ تسمح بالوقوف على السياسات الحكومية، ومساءلة الجهاز التنفيذي في إطار المهام الدستورية الموكولة للمؤسسة التشريعية، وحتى لا يختزل هذا الدور في فترة وجيزة من السنة التشريعية، فإننا نتطلع إلى إعمال هذا الاختصاص على امتداد السنة، ومن ثمة دعوتنا للتفكير سويا والبحث عن الصيغ والآليات الكفيلة بتحقيق هذا المبتغى وتضمينها القانون التنظيمي للمالية، إن اقتضى الأمر ذلك.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تستعد بلادنا لاستئناف الجولة الثالثة من المفاوضات المتعلقة بوحدتنا الترابية على إثر المبادرة المغربية الرامية إلى منح الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية، ولتدعيم موقف بلادنا وتقوية قدراتها التفاوضية، لابد من الحفاظ على الإجماع الوطني، من خلال تمتين الجبهة الداخلية وتحصين المكتسبات والقطع مع كل ما من شأنه المساس بسمعة بلادنا والنيل منها.

ونتوجه بهذه المناسبة إلى خصوم وحدتنا الترابية لكي لا يخلفوا هذا الموعد، ولا يضيعوا هذه الفرصة التاريخية والسياسية، لإيجاد مخرج وحل نهائي لهذا النزاع المفتعل والذي عمر لأزيد من ثلاث عقود وذلك بداء برفع اليد عن المغاربة المحتجزين بمخيمات العار.

كما ندعو في نفس السياق، حكام الجزائر الشقيقة إلى العودة إلى جادة الصواب، والعدول عن المناورات والدسائس والحد من الابتزازات والسلوك الطائش، لنمضي سويا إلى بناء قطب جهوي مغاربي، قادر على رفع تحديات الحاضر والمستقبل.

والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد رئيس الفريق الاشتراكي.

والآن اعطي الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري، تفضل السيد عبد المجيد المهاشي.

**المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2008، وسترتكز مداخلتي على محورين اثنين:

أولا: ملاحظات عامة مرتبطة بالمشروع؛

ثانيا: قراءة في مضامين المشروع.

وفي هذه المداخلة كذلك، سنتجنب تكرار الملابسات والجو السياسي العام الذي أحاط بمشروع قانون المالية، لأننا عبرنا عن مواقفنا بوضوح عند مناقشة التصريح الحكومي.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالمحور الأول، أثير جملة من القضايا التي تهم بنية المشروع وهيكلته في سياق إشكالية عامة ترتبط بضمان الشفافية والوضوح في إعداد القانون المالي ومناقشته داخل البرلمان، فإن ما سنبديه من ملاحظات، يرتبط بشكل وثيق بتوازن العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فمن غير المعقول أن تبقى المبادرة التشريعية للبرلمان مقيدة بمجموعة من الآليات في حين تتوفر الحكومة على كل الصلاحيات لاحتكار التشريع، خصوصا في مجال المالية العامة، وألخص القضايا المطروحة فيما يلي:

**أولا : وحدة الميزانية.**

. إن الصيغة الحالية لمشروع قانون المالية، وكما هو منصوص عليها في المادة 3 من القانون التنظيمي، أصبحت تطرح إشكالية كبيرة، إذ أن احتواء المشروع لأحكام هادفة لتحسين الشروط المتعلقة بتحصيل المداخيل ومراقبة استعمال الأموال، تمس بمبدأ وحدة القانون، إذ أن مشاريع قوانين المالية أصبحت تستغلها الحكومة لتمرير مجموعة من المقتضيات التي يحتاج النقاش بخصوصها إلى مشاريع قوانين مستقلة، كما حصل خلال السنوات الأخيرة، بخصوص مدونة الضرائب، وكما هو الشأن هذه السنة حيث يتضمن مشروع القانون مقتضيات تعدل مواد قوانين مدونة الضرائب ومدونة التحصيل ثم مدونة المحاكم المالية وغيرها، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤكد على ضرورة مراجعة القانون التنظيمي للمالية للفصل بين المقتضيات المتعلقة بتحسين الموارد والتحصيل التي سيكون منطقيا أن تتقدم بها الحكومة منفصلة عن قانون المالية، حتى نتمكن من تعميق النقاش بخصوصها، ثم وضع قانون خاص بالميزانية يتضمن الموازنات.

**ثانيا: مبدأ الشمولية وضعف مجال المراقبة**

نتساءل ما مدى تغطية قانون المالية لكل العناصر والعمليات المتعلقة بتدبير المال العمومي بالمغرب؟

فبالرجوع، السيد الوزير، إلى الصفحة 22 من مذكرة التقديم، نسجل بأن مجموع الاستثمارات العمومية يتوزع حسب مكونات القطاع العمومي كما يلي:

32.95% فقط بالنسبة للميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛

5.61% بالنسبة للجماعات المحلية؛

58.64% بالنسبة للمقاولات والمؤسسات العمومية؛

2.81% لصندوق الحسن الثاني.

إذن فالبرلمان لا يراقب إلا 32.95% والباقي لا يخضع لأي مراقبة برلمانية ولا يعرف عنه ممثلو الشعب أي شيء، وإذا كان هذا الأمر يضعف مجال القانون المالي نفسه ويجعله مخالفا لمبدأ الشمولية، فإنه أيضا يجعل من البرلمان مجرد مؤسسة للتسجيل.

**ثالثا: الفصل 51.**

هو ما يشكل أهم القضايا التي أثارت جدالا واسعا، وذلك باستعمال الحكومة للفصل 51 من الدستور والمادة 40 من القانون التنظيمي للمالية بشكل تعسفي ومخالف لروح الدستور، لدرجة أصبح معها من المستحيل تعديل مشاريع القوانين المتعلقة أو المرتبطة بالمالية العمومية.

فالفصل 51 يتحدث عن قوانين المالية، وليس عن فصول القانون، نحن الآن بصدد مناقشة المشروع وليس القانون، فالمادة 40 من القانون التنظيمي تنص على استعمال الفصل 51 في الحالات التالية: تخفيض موارد إحداث تكاليف أو الرفع من تكاليف موجودة.

وكثيرا ما رفضت الحكومة ودفعت بالفصل 51 في وجه تعديلات تتعلق بالرفع من الموارد، وهو ما يعتبر استعمالا مسرفا لهذا الفصل عنوانه: "الرفض لأجل الرفض". كما أن ذلك يحول دون تفعيل حق البرلمان في مناقشة القانون المالي ويفرغ البرلمان من دوره التشريعي، والدليل هو تعامل الحكومة مع تعديلات المعارضة التي هدفت فيما تهدف إليه إلى تحقيق العدالة الجبائية.

**رابعا: قوانين التصفية والقوانين التعديلية.**

تنص المادة 47 من القانون التنظيمي على ما يلي:

– يجب أن يودع مشروع القانون المذكور (المقصود هو قانون التصفية طبعا) بمكتب أحد مجلسي البرلمان في نهاية السنة الثانية الموالية لسنة تنفيذ قانون المالية، ويحصر فيه حساب نتيجة السنة، وهذا يعني أنه يجب أن نصادق أولا على قانون تصفية ميزانية 2006 قبل الشروع في مناقشة مشروع قانون 2008، كما يحصل في القانون المقارن.

واعتبارا للتعقيدات العملية المرتبطة بهذه العملية نقول للحكومة أننا مستعدون للتصويت على كل قوانين التصفية المتبقية دفعة واحدة لطي صفحة الماضي على أساس أنه يجب الالتزام بمقتضيات القانون التنظيمي للمالية، فلا يعقل أن البرلمان يناقش نوايا الحكومة، ويأذن لها بالإنجاز ولا يتوفر على الآليات لمحاسبة الإنجازات.

وفي نفس السياق ندرج إشكالية أعمق تكرس الاختلالات في العلاقة بين البرلمان والحكومة وهو ما يتعلق بتفعيل المادتين 2 و4 من القانون التنظيمي للمالية والمتعلقة بالقوانين التعديلية للمالية.

نسجل أولا، أنه هذه الآلية لم تفعلها الحكومة حتى الآن، فالبرلمان يأذن للحكومة ويصادق على قانون المالية المتضمن لتوقعات ماكرو اقتصادية ومداخيل ونفقات مرقمة، إلا أنه خلال السنة الماضية تطرأ عدة متغيرات تمس مباشرة هذه المعطيات، وبالتالي يتم تغيير مقتضيات القانون دون الرجوع إلى البرلمان، فإننا نتساءل أحيانا عن الفائدة من مصادقة البرلمان على هذا القانون؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أنتقل الآن إلى المحور الثاني المتعلق بمضامين المشروع.

**أولا: مبدأ السنوية.**

إن من المبادئ الرئيسية التي يقوم على أساسها القانون المالي، مبدأ السنوية فهذا المبدأ هو الأصل، والاستثناء هو تلك الحالات التي حصرها القانون التنظيمي للمالية وربطها باحتياطات أو حالات خاصة أو طارئة تقتضيها المصلحة العامة كترحيل نفقات الاستثمار أو الترخيصات في الالتزام مقدما بالنسبة لنفقات التسيير، غير أن هذا الاستثناء أصبح اعتياديا ومتداولا لدى الحكومة سنويا، ويطرح إشكاليات مرتبطة بشفافية الأرقام والمؤشرات التي تصدر إبان هذا القانون المالي على البرلمان، فمثلا عملية دمج نفقات الاستثمار المرحلة وتلك المفتوحة بموجب قوانين المالية المقبلة في إطار مجموع النفقات التي جاء بها قانون المالية لا يعدو أن يكون عملية تضخيم الأرقام وتلميع المؤشرات.

**ثانيا: الحسابات المجمعة.**

إن نفس الهاجس الحاضر من خلال الإشكاليات المرتبطة بمبدأ السنوية، أي مدى شفافية الأرقام والمؤشرات الصادرة إبان تقديم مشروع قانون المالية، ينطبق على الإشكاليات التي يطرحها النظام وتوفرها على مقاربة تجميعية لمعطيات قانون المالية، ولذلك يتم مثلا احتساب اعتمادات وموارد ضمن الميزانية العامة في حين أنها مخصصة لجهة أخرى كحصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة وحصة الجهات من الضريبة على الدخل، الضريبة على الشركات، وحصة صندوق الحسن الثاني من مداخيل الخوصصة.

كذلك يتم مرارا احتساب مزدوج لبعض التدفقات المالية التي يكون منشؤها الميزانية وتحول مثلا للجماعات المحلية أوالمؤسسات العمومية، هذه الأخيرة قد توظف بدورها الاعتمادات المذكورة في نفقات استثمار تحتسب مرة ثانية في مجموع نفقات الاستثمار العمومية.

الأمثلة كثيرة في هذا الصدد وتقتضي منا خدمة للشفافية والنزاهة أن نعمل على إرساء مقاربة تجميعية لمعطيات وأرقام وحسابات قانون المالية.

**ثالثا: الجهوية.**

هل يمكن أن نتحدث اليوم عن وجود سمة جهوية حقيقية للقانون المالي، في الوقت الذي يحدد فيه المركز، وبصفة أحادية، الجانب كل ما يخص الجهوية من اعتمادات وأولويات وتمويل المشاريع؟

ألا تقتضي الجهوية الحقيقية أن تحدد الجهة احتياجاتها ومشاريعها لتبحث بعد ذلك الحكومة في إمكانية الاستجابة لها وتحقيقها؟

كذلك لابد من الإشارة إلى إشكالية أساسية في هذا النطاق، وهي كون الجهات شركاء مع الدولة في تحقيق النمو على المستوى الوطني؛ فكل منهما يساهم عن طريق الفاعلين الجهويين في خلق الثروات والرفع من الناتج الداخلي الخام للمغرب، والتساؤل الذي نود طرحه بهذا الخصوص، هو لماذا لا تعتبر الدولة الجهات ذات حقوق في الثمار المنبثقة عن النمو؟ لماذا لا تنمي الموارد المخصصة للجهات على أساس مستوى النمو الوطني، لا على أساس نسب جامدة وهزيلة لا ترقى إلى مستوى طموحات المغاربة في تطوير اللامركزية؟

كذلك هناك إشكالية ارتباط مداخيل الجهات بمعطيات غير قارة، قابلة لتقلبات قد يكون المراد منها إرضاء لوبيات اقتصادية كما هو الحال بالنسبة للتخفيض من نسبة الضريبة على الشركات، إلا أن هذا الإجراء يحول دون التطور العادي لمداخيل الجهات، فما هو البديل الذي قدمته الحكومة لفائدة هذه الوحدات الترابية التي ستتحمل عبء تخفيض الضريبة على الشركات؟

وفي نفس السياق نبدي ملاحظة أساسية تتعلق بتوزيع الاستثمارات العمومية على الجهات والتي ترتفع بانخفاض معدلات الفقر وتنخفض كلما ارتفعت المعدلات. فالجهات الأكثر فقرا هي الجهات الأقل استفادة. فأين نحن من الجهوية التي ننادي بها جميعا؟

**رابعا: الفرضيات.**

مهما كانت المعطيات التي تقدمت بها الحكومة، فإن التطورات التي تأتي بها السنة المالية هي وحدها الكفيلة بتوضيح مدى دقة الفرضيات أو مدى قربها أو ابتعادها عن الواقع، فنحن في المغرب أصبحنا نعيش سنة دائمة، بحيث كل سنة يكذب الواقع الفرضيات، ففي السنة الماضية مثلا توقعت الحكومة سعر البترول في 65 دولار، وقد قارب الآن 100 دولار. ومع ذلك فالحكومة، وحتى مع حدوث شرخ بين الفرض والواقع، فإنها تتفادى اللجوء إلى آلية القوانين المعتدلة، ولا تحمل نفسها عبء إخبار البرلمان بتبعاتها على التوازن المالي، وبالرجوع إلى توقعاتكم السيد الوزير، نسبة النمو 6.8%، عجز الميزانية 3%، ثم معدل التضخم 2.2%.

فيما يتعلق بنسبة النمو، نثير التساؤلات التالية: هل تم احتسابها بمعطيات واقعية أم أنها نتيجة فقط لتغيير النظم الإحصائية للحسابات الوطنية التي أصبحت تعتمد سنة 1998 كسنة أساس لحساب تطور الناتج الداخلي الإجمالي، بناءا على مراجعة نظام المحاسبة الوطنية؟ وأنتم تعلمون، السيد الوزير، أن تبني هذا النظام الجديد ارتبط بالمراجعة نحو الارتفاع بنسبة 12.3% كمعدل سنوي بالسعر الجاري للفترة بين 98 و2006. هذه الزيادة حسنت المجاميع الماكرو إقتصادية، بما في ذلك الميزانية العمومية.

ونفس التساؤل نطرحه أيضا بالنسبة لنسبة العجز ونتساءل هل النمو في المغرب ينعكس بالإيجاب على القاعدة الشعبية؟ وهل يتصدى للإختلالات والفوارق المجالية والإجتماعية؟ وهل هناك عدالة في توزيع الثروات خدمة للتنمية الجهوية والمحلية؟

إن هذه التساؤلات هي ما يجعلنا نحتاط كثيرا من الأرقام التي تقدمت بها الحكومة، لأنها مبنية على معطيات ومتغيرات، نتمنى ألا يكذبها المستقبل القريب، فالفرضيات الحكومية افترضت سعر البترول في حدود 75 دولار، ونحن نعلم أنه التوتر العالمي أو ارتفاع الطلب العالمي ومضاربات السوق بالإضافة إلى سياسة الدول المنتجة، ترشح سعر البترول إلى المزيد من الارتفاع قد يتجاوز 100 دولار، كما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية وعلى رأسها القمح، تجعلنا نشكك في مدى قدرة الحكومة على التحكم في التضخم في حدود نسبة 2.2%.

**خامسا: المقاصة.**

يشكل الدعم المخصص للقدرة الشرائية من خلال مخصصات المقاصة ركيزة الدعاية السياسية للحكومة على أن الوضع السوسيو اقتصادي للمواطنين هو من صميم اهتماماتها وانشغالاتها، والواقع أن هذا الطرح باطل ومكشوف للأسباب التالية:

أولا: المقاصة كآلية لمواجهة تدني القدرة الشرائية للمواطنين، ما هي إلا معالجة ظرفية وترقيعية بعيدة كل البعد من التصور الإستراتيجي والهيكلي، الذي – من خلاله- يمكن تحصين المواطن من تبعات تطور الأسعار، إما عن طريق التسلم المتحرك للأجور مثلا، أو من خلال آلية التوزيع العادل للخيرات والرقي بالأوضاع الاجتماعية بكل مستوياتها؛

ثانيا: إن 20 مليار درهم المخصصة بموجب السنة المالية 2008 هي، في الحقيقة، تنقسم إلى رقمين: 13 مليار للدعم المباشر و7 ملايير لتسديد المتأخرات؛

ثالثا: أنه بالنسبة ل13 مليار درهم المخصصة للدعم المباشر، فإن 1% فقط من المبلغ المخصص لدعم الدقيق و10% من المبلغ المخصص لدعم منتوجات الطاقة هما اللذان يصلان إلى الفئات المعوزة. وهذا يعني أن الحكومة تحترم المغرب من نفقات استثمار إضافية قد يستفيد منها الفقير وقد توفر مناصب شغل إضافية وذلك لا لشيء إلا لدعم الأغنياء.

**سادسا: المناصب المحدثة.**

تم خلق 16000 منصب بموجب السنة المالية 2008، وهذا التطور يستدعي منا إبداء الملاحظات التالية:

– قامت الحكومة السابقة بإعداد وتطبيق برنامج المغادرة الطوعية وهو البرنامج الذي كلف ملايير الدراهم، مولت في جزء كبير

منها على حساب المواطنين، إن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وأقصد عملية إصدار سندات الخزينة لمدة 20 سنة، التي ستؤدي ثمنها الأجيال المقبلة، وكيفما كان الحال فالحكومة تحملت مسؤوليتها والبرلمان صادق بالأغلبية على هذا الإجراء الذي كانت الحكومة تبرره بالتخفيف من عبء الأجور على الميزانية، واليوم من سنة إلى أخرى، تأتي الحكومة وبجرة قلم تنسف الآثار المنبثقة عن المغادرة الطوعية، وذلك عن طريق الرجوع إلى التوظيف الهام بأسلاك الوظيفة العمومية، والذي نحن لسنا ولن نكون ضده، مادام القطاع الخاص لم يرق إلى مستوى التأهيل؛

- كذلك لا يمكن أن نمر بسكوت على الخرق الدستوري والقانوني الذي تنوي من خلاله الحكومة توزيع المناصب المحدثة، فالتمييز والتفصيل بين مغاربة تتوفر فيهم نفس الشروط للولوج إلى نفس المنصب عن طريق لوائح لا ندري أي اعتبارات تتحكم فيها، ولو أننا على يقين بأنها لن تسلم من المحسوبية والزبونية والحزبية. أقول هذا التمييز وهذا التفضيل ليس تضامنيا، كما تقول الحكومة، ولكنه ضرب في الصميم لمبدأ المساواة ومبدأ سمو القانون والتكريس لمنطق الضغط.

السيد الرئيس،

فيما يخص تأهيل المقاولة، لا يمكننا تحقيق التأهيل الاقتصادي إلا بتأهيل المقاولة المغربية وتعزيز تنافسيتها، فكيف سنحقق ذلك وقطاعنا البنكي لازال يتحكم فيه منطق الريع الأبناك المغربية لا تدخل المخاطرة والمغامرة؟

الأبناك، السيد الوزير، تتوفر على الأموال، بينما تمويل الاقتصاد ضعيف جدا وحصة القروض في تراجع ملموس. فكيف نفسر عدم إقدام المقاولات على القروض المضمونة من طرف صندوق الضمان المركزي؟ كيف نفسر قلة المقاولات المستفيدة من برامج الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات وعدم استفادة المقاولات من قروض من الدول الأجنبية، وهي قروض غير مستعملة؟ وكذلك ضآلة الأرقام المعلنة رسميا بالنسبة للملفات المستفيدة من برنامج "مقاولتي" وقد جاءت الحكومة بالتخفيضات من الضريبة على الشركات، ومراجعة النسب لخدمة الشركات الكبرى والمؤسسات المالية دون مراعاة للخصوصيات التي تميز المقاولات الصغرى والمتوسطة ودون التفكير في تشجيع القطاع غير المهيكل على الاندماج في دورة الاقتصاد النظامي، ونؤكد هنا أن هذا التخفيض سيكلف الخزينة العامة 5 مليار درهم سنويا، ولو تم دعم الاستهلاك، بتخفيض الضريبة على الدخل سترتفع القدرة الشرائية بنسبة 1%.

لقد حان الوقت لأن تراجع الحكومة سياسة دعم الإنتاج للتفكير في سياسة دعم الاستهلاك.

**الجانب الاجتماعي في المشروع:**

السيد الوزير،

دأبنا منذ مدة على سماع أن أكثر من نصف الميزانية مخصص للقطاع الاجتماعي وهو موضوع ينبغي أن نأخذه بكثير من الحيطة والحذر، طالما أن الميزانية المرصودة للقطاعات الاجتماعية هي بنسبة 85% منها يظل رهينا بأجور موظفي الوزارات الاجتماعية مثل الصحة والتربية وغيرها... في حين أن السياسة الاجتماعية الحقيقية تتمثل في محاربة الفقر والأمية والهذر المدرسي والهشاشة والتحسين المباشر للظروف المعيشية للمواطنين. وفي هذا الإطار آن الأوان لتقييم وتقويم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مع العلم أن جلالة الملك في خطابه السامي ليوم 18 ماي 2005، أكد على الوزير الأول بتقديم البرنامج أمام البرلمان لمناقشته، ولازلنا ننتظر.

أين نحن من وعود الأحزاب المكونة للحكومة في حملتها الانتخابية؟ فالتصريح الحكومي وكذا القانون المالي لم يتضمنا ما روجته الأغلبية، خاصة فيما يتعلق بمنح مالية تقدر بمبلغ 500 درهم لكل أسرة بالعالم القروي لتدريس أبنائها.

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

السادة المستشارين،

وكخلاصة، فإننا ندعو الحكومة إلى امتلاك الشجاعة والإرادة السياسة لمعالجة الملفات التالية:

- مديونية الفلاح مع القرض الفلاحي، هل من حلول جذرية؟
- تعبئة الرصيد العقاري للدولة وتنميته لفائدة الاستثمارات المنتجة عوض تفويته لفائدة استثمارات أجنبية لا تخضع للرقيب، ولا تتحمل الحكومة مسؤوليتها في التتبع والمراقبة. وغالبا ما تكون هذه الاستثمارات على حساب الفقراء؛
- استكمال التجهيزات السقوية للسدود المنجزة حتى تتمكن من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي وصيانة التجهيزات الموجودة لتجنب سوء استعمال الماء وترشيده؛

– ثم تشجيع الاستثمار غير الفلاحي بالقرى والبوادي لتجاوز معضلة بطالة شباب العالم القروي؛

– مراجعة النظام القانوني للجموع حسب الخصوصيات الجهوية وتثمينه للاستثمار؛

– كذلك، دعم الجهات والجماعات المحلية الفقيرة بإحداث صناديق جهوية الاستثمار؛

– اعتماد النظام المتحرك للأجور، لضمان مسايرة المواطن لارتفاع الأسعار ودعم قدرته الشرائية؛

– مراجعة الضريبة على الدخل لتقوية الاستهلاك؛

– مراجعة القانون التنظيمي للمالية وتمكين البرلمان من آلية المراقبة وتعزيز قدراته لتتبع تنفيذ القانون المالي، وهذا مطلب لجميع أعضاء لجنة المالية كما ورد على لسان السيد مقرر اللجنة.

السيد الوزير،

هناك الكثير مما يمكن أن يقال في هذا المشروع الذي نحن بصدد مناقشته، وإننا في الفريق الدستوري نسجل أن هذا المشروع يأتي في ظرفية تصاعدت فيها الاحتجاجات في أوساط العاطلين والموظفين بكل أنواعهم، وتوتر فيها المناخ الاجتماعي باحتجاجات شعبية عن غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، بل سجلت حالات انفلات أمني في بعض المناطق بالمملكة وارتفع معدل الجريمة على الصعيد الوطني، وهذا نتاج للسياسة الحكومية.

وفي الختام، نعبر عن استغرابنا الكبير من مفارقة كبيرة، فالحكومة ترفع شعار القطاعات الاجتماعية، مدعومة بالميزانية المرصودة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ورتبة المغرب تتزلق من الرتبة 123 إلى 126 في التنمية البشرية حسب آخر التقارير.

ولكل هذه الأسباب، السيد الرئيس، السيد الوزير، فإن فريق الإتحاد الدستوري سيصوت ضد هذا المشروع.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السي أوعمو.

**المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في الواقع أمام فراغ المقاعد، فإن ذلك لن يؤثر ولن يحبط عزيمتنا في أداء ما هو مطلوب منا في في هذا الإطار.

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التحالف الاشتراكي في هذه المناقشة الخاصة بقانون المالية برسم 2008، لعرض رأي فريقنا حول هذا المشروع، وإذا كان الوقت لا يسع للإحاطة بشكل شمولي وواسع في كل جوانب هذا القانون، فإنني سأقتصر في الكلام على ست مسائل، نعتبرها هي التي تمحور مشروعية عملنا بشكل جاد داخل الأغلبية، وفي قلب أجل الدفع بتقدم هذا البلد إلى الأمام:

– المسألة الأولى ستتعلق بالسياق العام والظرفية الوطنية أما الثانية فتتعلق بترسيخ المكتسبات وعلقنة التدبير وثالثها تتعلق ببنية الميزانية والنظام الجبائي وأخيرا الجهوية واللامركزية.

كلها مسائل جوهرية ومحورية حاضرة في هذا القانون المالي وتستجيب وتتناغم بشكل واضح مع التصريح الحكومي.

في السياق العام الوطني الذي يندرج فيه هذا المشروع، لا أحتاج إلى التذكير بإسقاطات انتخابات 7 شتنبر الماضي، كما تتميز هذه الظرفية التي نناقش فيها القانون المالي بتصاعد المناورات المعادية لوحدتنا الترابية، ومحاولة نسف مبادرة بلادنا لحل سياسي لقضيتنا الوطنية الأولى، وهي مبادرة الحكم الذاتي التي تحظى بدعم دولي واسع، يحاول الانفصاليون بدعم من الجزائر التخفيف من ثقله وقوته، وما حدث منذ أيام من إقبال الانفصاليين على تنظيم مؤتمر مزعوم في منطقة تيفارتي العازلة، يعبر عن إرادة مبيتة لإفشال المفاوضات الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتنضاف هذه المناورات لاستمرار المنطق الاستعماري لدى نخبة أوجزء من نخب الاسبانية وهو ما تأكد من خلال الزيارة الاستفزازية للملك خوان كارلوس لمدينتي سبتة ومليلية، ومن خلال تحركات أوساط داخل إسبانيا معادية لوحدتنا الترابية، تهدف في العمق إلى استمرار النزاع حول مناطقنا الجنوبية لتأجيل النظر حتى يستريح لها البال وهي تحتل المدينتين العزيزتين.

إن هذه المعطيات تؤكد أن قضية الوحدة الترابية والسيادة الوطنية لازالتا تشكلان التحدي والرهان الأساسي بالنسبة للأمة المغربية والرهان الأساسي الأكبر لبلادنا بكل ما يستدعي ذلك من حذر وتقوية للإجماع الوطني، وإذكاء للروح الوطنية وتمتين الجهات الداخلية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والزيادة في قوة

حضورنا الديبلوماسي على الصعيد الدولي، رسميا وشعبيا، مستثمرين لأقصى حد ممكن مصداقية مبادرة الحكم الذاتي، والانحياز الواضح للمجتمع الدولي لحل سياسي وتوافقي.

وفي هذا الإطار، فإنا نود التأكيد على صواب سياسة إبطال وظيفة مدينتي سبتة ومليلية، عبر تنمية متقدمة وشاملة لمحيط المدينتين المحتلتين، وهي سياسة سلكتها بلدان أخرى في مواجهة للبؤر الإستعمارية، وأدت إلى نتائج إيجابية، فمثل هذه السياسة يشكل ضغطا اقتصاديا هاما سيؤثر دون شك على مسار التفاوض السياسي، لذلك فإن ما تم إنجازه في الشمال على مستوى البنيات التحتية، يكتسي أهمية وطنية إضافة إلى دوره الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر بنيات استراتيجية أساسية، وينبغي الاستمرار في هذا التوجه وفي نفس السياسة في محيط مدينتي سبتة ومليلية.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

كان لا بد أن نذكر بهذه المعطيات للتأكد على ضخامة التحديات والرهانات المطروحة على الحكومة وعلى بلادنا بوجه عام، وللتأكيد إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، أن مفتاح ربح الرهان هو تقوية الجبهة الداخلية، وهو ما يعني بالأساس ممارسة سياسة سليمة وجادة والتغلب على النقائص، خاصة في الميدان الاجتماعي.

إن بلادنا في حاجة إلى سياسة حكومية جريئة إيرادية وناجعة، لذلك فإننا نؤكد مرة أخرى أن السمة الأساسية التي ينبغي أن تميز هذه الحكومة المشكلة أساسا في قوى سياسية ونخب ذات توجه اجتماعي، وهي أولوية المسألة الاجتماعي، فتقوية الروح الوطنية وتعبئة الشعب لرفع التحديات والرهانات يمر بالضرورة عبر ضمان شروط الحياة الكريمة للمواطنين، عبر العدل والإنصاف، عبر احترام حقوق الإنسان بمعانيها الشاملة: الحق في الحياة، الحق في الحرية، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص.

إن منظورنا إلى هاته الميزانية يأخذ بعدا مستقبليا، أعيننا متوجهة إلى ما ستبلوره الحكومة من مشاريع قوانين تواصل مسلسل الإصلاحات، وما سيتضمنه مشروع قانون المالية المقبل، الذي نريد أن ينبني على خلاصات حوارنا بهذه المناسبات والمناسبات القادمة.

لقد آن الأوان لمأسسة هذا الحوار بشكل أفضل، ليكون أكثر نجاعة وفائدة، وذلك بمراجعة القانون التنظيمي للمالية وإعادة النظر في هيكلة الميزانية، واستحداث آليات إشراك البرلمان فعليا في بلورة مشروع القانون المالي، وتمكينه من آليات متابعة ومراقبة التنفيذ وتوسيع مجال المراقبة على كل المال العام، ونقصد المؤسسات العمومية والصناديق الخاصة.

سيدي الرئيس،

إن المشروع الذي نحن بصدده يحمل إيجابيات لسنا بحاجة إلى سردها، إن ما يهمنا بالدرجة الأولى هو استمرار مسلسل الإصلاح الذي انطلق منذ سنة 1998 وهو ما التزمت به الحكومة في تصريحها، ويلتزم به مشروع قانون المالية كأداة تطبيقية لهذا التصريح.

إن هذه الاستمرارية أمر إيجابي في حد ذاته بالنظر إلى احتمال تراجع التي كانت وكنا نخاف قبل استحقاقات 7 شتنبر، لكن لابد أن نؤكد أننا بحاجة إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة، انتقال من نوع جديد في هذا المسلسل الديمقراطي والتحول الذي تعرفه بلادنا.

فإذا كانت حكومة السيد عبد الرحمن يوسفي أخذت مهمة كبيرة تتعلق بالإصلاح السياسي تلتها مجهودات جبارة للسيد ادريس جطو وحكومته في المجال الاقتصادي، فإن حكومة السيد عباس الفاسي - وأنتم السيد الوزير أحد العناصر الفاعلين الأساسيين في هذه الحكومة - تلقى عليها الأعباء الاجتماعية الكبيرة الضخمة، وبالفعل نلمس إرادة سياسية لديكم في خطابكم أمام البرلمان للسير في هذا الإتجاه، عندما أكد بالخصوص في تصريح الحكومة، الذي أكد على الحرص على تكريس المكتسبات والطموح المتجدد نحو آفاق أوسع في مجال التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي، وعندما كانت خلاصة مداخلاتكم المتعددة تتحدثون عن هاجس التوازن العادل، وهو التحدي الكبير لمغرب اليوم.

إننا نجد أنفسنا في تناغم مع هذه الإرادة وهذا الطموح، التوزيع العادل وهو ما نسعى إليه ونعمل من أجله منذ عقود، التوزيع العادل للثروات الوطنية اجتماعيا ومجاليا، التوزيع العادل للولوج للخدمات الأساسية والضرورية: للشغل، للتعليم، للصحة، للثقافة، للترفيه، التوزيع العادل للأعباء والتحملات.

إنه شعار يلخص سياسة وتوجه لا يمكننا سوى مساندته، ليس فقط لأننا طرف في الأغلبية، بل لأنه أيضا يتقاطع مع توجهنا التقدمي

والاجتماعي داخل فريق التحالف الاشتراكي، وداخل حزب التقدم والاشتراكية، إذا كان مشروع هذا القانون لا يجسد بشكل كامل هذا التوجه، فإن أملنا كبير في تدارك النواقص في المستقبل، لذلك نظرتنا مستقبلية في التعامل معه، وترمي ملاحظتنا وانتقاداتنا لبعض الجوانب إلى السير قدما نحو جعل الحكومة في مستوى التحديات المطروحة على بلادنا، ومستوى شعار التوزيع العادل.

إننا نتساءل هل يمكن تحقيق هذا الشعار بالإبقاء على هيكل الميزانية على الواقع الحالي؟ بالإبقاء على نظام جبائي غير عادل وغير شامل، وفي التوزيع الجهوي غير المتوازن، وفي تفاوت واضح بين الحواضر والأرياف؟ إن التوزيع العادل يعني تجاوز كل الاختلالات، هذه المهمة التي ستعملون من أجلها بدون شك.

ثانيا ترسيخ المكتسبات وعقلنة التسيير:

إن مشروع القانون المالي يرسخ مكتسبات المرحلة السابقة على المستوى الماكرواقتصادي من خلال سعيه للتحكم في نسبة التضخم وحصرها في 2%، رغم الظروف غير المواتية دوليا والمتميزة بارتفاع ملفت للمواد الأساسية، من البترول والحبوب والزيوت والسكر وغير ذلك، ومن خلال حصر عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، رغم الاختلالات الملحوظة في الميزان التجاري، بسبب انعكاسات العولمة ودخول قوى جديدة فاعلة على الصعيد الدولي، مثل الصين وغيرها، والتزام المغرب بالاتفاقية الدولية في مجال التبادل الحر واتفاقيات التبادل الحر المتبادل مع عدد من الدول، ورغم ذلك هناك آمال وصمود على بلوغ نمو في 6.8% على افتراض موسم فلاحي متوسط وثمن مرجعي للبترول محدد في 45 دولار للبرميل.

بودنا أن تسير الأمور وفق هذه التوقعات، غير أنه لابد أن نؤكد أنه هذه الأرقام المتفائلة سواء تلك المتعلقة بالتحكم في الإطار الماكرواقتصادي أو المتعلقة بالفرضيات التي ينبني عليها المشروع، تبقى مجرد أرقام موجهة لا تكتسب دلالتها الملموسة إلا من خلال الممارسة ومن خلال قوة الأداء الحكومي، فتحقيق نسبة نمو 6.8% سيعتبر إنجازا مهما للحكومة للاقتصاد بدون شك، غير أن ذلك مرتبط من جهة، بوضع مناخ إيجابي، ومن جهة أخرى، بالإنجاز الفعلي للمشاريع الاستثمارية وبلوغ نسبة لا تقل عن 70% بدل النسبة المتواجدة حالية.

إن تجاوز 100 مليار درهم كمخصصات الاستثمار العمومي في مجمله وتجاوز 30% من الناتج الداخلي الخام، أمر إيجابي بالتأكيد، وسيكون رقما قياسيا في حالة تحققه، وهذا ما نتمناه، غير أننا لا بد أن نثير الانتباه إلى أن المبلغ الفعلي سوف لن يتجاوز 50 مليار، إذا صارت الأمور كما في سابق عهدها، أي بنسبة إنجاز 50%، وهذا ما يفسر كون غالبية المشاريع المبرمجة في المشروع الحالي، هي نفسها كانت وليدة للمشاريع التي قبلها.

أكيد أن المشاريع الكبرى المهيكلة تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع وعلى التنمية بصفة عامة، لكن أي تنمية نقصد؟ ولمن الأسبقية؟ هل التنمية الأفقية أم التنمية العمودية؟

أكيد أن برمجة إصلاح الأوراش الكبرى من قبيل القطارات السريعة، من قبيل التجهيزات التحتية الأساسية، كلها ضروري، ولكن لابد أن ندعو إلى ضرورة تقدير التساقطات التنموية، وما هي الفئات الاجتماعية التي تستفيد منها، فليس من الأسبقية للقطارات السريعة، أم لإتمام ربط مختلف مناطق البلاد بالسكك الحديدية والطرق اللائقة، وتوفير النقل لكل المواطنين؟

نعتبر هذا ذو أسبقية، فأي معنى لتوزيع عادل إذا كان هناك من يجد أمامه قطارات فائقة السرعة ومطارات وطائرات من الجيل الجديد؟ ومن لم يجد أي وسيلة للتنقل من سوقه ومن مدينته إلى مدينة أخرى، إضافة إلى الحرص على الرفع من نسبة الإنجاز وعقلنة المشاريع.

نحن بحاجة أيضا إلى الشفافية، فإذا كانت أرقام الميزانية العامة واضحة وذات مصداقية نسبيا، فإن أرقام المؤسسات العمومية تدعوا إلى التحفظ، خاصة أنها غير خاضعة للمراقبة البرلمانية، رغم التقدم الحاصل في هذا المجال في السنوات الأخيرة.

إنه يجب الانتباه إلى ضرورة محاربة الفساد، وهو ورش ينضاف إلى ورش التدبير العقلاني والتضحيم في الفاتورات والمصاريف الزائدة في التسيير، سواء في الإدارات التابعة للدولة أو المؤسسات العمومية، فساد أنتم مدعوون، السيد الوزير، إلى محاربته ليل نهار لأنه متفشي في هذا البلد.

ثالثا، بنية الميزانية والنظام الجبائي:

يتوقع مشروع قانون المالية ارتفاعا محسوسا للموارد الضريبية، وهذا أمر إيجابي يعبر عن حيوية الاقتصاد الوطني وتدبير أكثر فعالية في مجال الاستخلاص من طرف المصالح الحكومية المعنية من جهة أخرى، غير

أن ميزانية الدولة مازالت تعتمد على موارد نعتبرها غير عادية، مثل الاقتراضات الذي ستصل في مجالها إلى حوالي 59 مليار، أي أكثر موارد الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بحوالي مليار درهم، مقابل الانخفاض الطبيعي للموارد الجمركية بأكثر من 8% نظرا للالتزامات الدولية لبلادنا، وهو تراجع نعتبره إيجابي لموارد الخوصصة، انسجاما مع موقفنا الداعي إلى التوقف ببيع الممتلكات العامة وعلى استقلالية الخزينة عن كل الموارد الاستثنائية.

إن حصة موارد الاقتراضات يعبر عن إخلال في بنية الميزانية، ينبغي تداركه في السنوات المقبلة لتصبح المداخيل الضريبية المزود الرئيسي للخزينة، وهذا يتطلب إصلاحا جبائيا حقيقيا وسياسة جبائية ناجعة وعادلة، والعدالة الجبائية تعني بالأساس مساهمة الجميع جميع المواطنين، خصوصا من يملك دخلا يفوق الحد الأدنى المعفي من تمويل الخزينة كواجب وطني، وكحق للأمة، فلا يعقل أن تستمر قطاعات غير منظمة وبعضها يدر أرباحا بالملايير على أصحابها دون أدنى مساهمة في المجهود الوطني، ولا يعقل استمرار العديد من الملزمين بأداء الحد الأدنى في التملص من الأداء، وفي التصريحات المغشوشة والكاذبة، ولا يعقل أن تستفيد قطاعات عديدة من الإعفاءات المجانية، رغم ما تدره من الأرباح، وليس من المقبول الاستمرار في إعفاء ضيعات فلاحية وملاك كبار من أداء أي ضريبة على أرباح ضخمة، في الوقت الذي يلزم فيه المأجورين والمستخدمون بالمساهمات المنتظمة، إنه نظام غير عادل بالتأكيد، ونظام غير ناجع لأنه يحرم الخزينة من موارد حقيقية قادرة على تصحيح الإخلال وتوفير إمكانيات لإنجاز مشاريع اجتماعية ذات الأولوية الملحة.

نحن ننوهه بعزم الحكومة على اتخاذ تدابير عادلة جبائية والمتعلقة بالرفع من الضريبة على معاملات القيم بالبورصة من 10 إلى 15%، غير أنه لا بد من عقلنة هذا التدبير ليكون عادلا أكثر لمواجهة المضاربة في القيم بالبورصة وذلك بالتفكير في ربط نسبة مئوية مفروضة على معاملات القيم بالمدة الزمنية.

وضمن التدابير الجبائية الجديدة التي حملها هذا المشروع: التخفيض من الضريبة على الشركات من 35% إلى 30% بالنسبة للشركات غير المالية و39.6% إلى 37% من القطاع المالي. ونحن لا نعارض هذا الإجراء مبدئيا لأنه إجراء سينعكس إيجابيا على المقاولة الوطنية، ويندرج ضمن تحسين مناخ الاستثمار الوطني والأجنبي، خاصة أنه نراهن على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لمواجهة معضلة البطالة التي أضحت تؤرق كل العائلات المغربية.

إذا كانت الفائد الاقتصادية واضحة بالنسبة للشركات، خاصة الصغرى والمتوسطة فإن التساؤل يبقى قائما حول مدى استفادة الاقتصاد الوطني من التخفيض المتعلق بالشركات المالية، خاصة الأبناك التي تسجل أرباحا كبيرة جدا وقياسية، فما هو المقابل الذي ستجنيه الدولة والمجتمع من هذا التخفيض، فرغم هذا التدبير الذي سيزيد من الأرباح بدأت المؤسات البنكية في التلويح بإمكانية الرفع من نسب الفائدة، فهذا شيء غير منسجم تماما، وعلى قروض السكن، مما سيشكل عبئا إضافيا، ما تعطيه هنا تأخذه هنا، مما سيشكل عبئا إضافيا للمقترضين الذي أغرقهم التخفيضات في نسب الفائدة في السنوات الأخيرة والتي تبدو بمثابة مصيدة لكسب المزيد من الزبناء.

ننتظر أزمة إذا وقع الإخلال بها، ولا نقارن أنفسنا بأمريكا ولكن لنا طريقتنا المغاربة الذين اندمجوا الآن في الاقتراض من أجل السكن، سيجدون أنفسهم اللي كيخلص 1200 درهم في الطريطة، غدا كيلقى راسو خصو يخلص 1500 درهم، غادي يلقى واحد المشكل.

إننا بهذه المناسبة ندعو الحكومة إلى التدخل بوسائلها للإبقاء على نسب الفائدة الحالية على القروض الموجهة لشراء المساكن، لدعم توجه المغاربة نحو امتلاك السكن، علما أن نسب الفائدة الحالية مازالت مرتفعة مقارنة مع البلدان المتقدمة.

وفيما يتعلق بسياسة الخوصصة، رأينا واضح. فإننا نسجل أن الحكومة قلصت بشكل ملموس من الاعتماد على مواردها وعدم برمجة خوصصة مؤسسات جديدة. ونحن نحث الحكومة على الاستمرار في هذا التوجه وبلورة جدية لتدبير مؤسساتها، خاصة المقدمة لخدمات عمومية تدبيرا ناجعا وعصريا مقارنة مع ...، وندعوا إلى إعادة النظر فيما يتعلق بالقطاع العام وخلق صيغ الامتياز وبالخصوص التدبير المفوض من خلال تجربة السنوات الماضية لإعادة عقلنة وتقوية القطاع العام ليكون هو صاحب الامتياز عن طريق المؤسسات العمومية، على غرار المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

إن ما عرفته أثمان المواد النفطية من ارتفاع كبير ومؤشرات الاستثمار في الارتفاع والاستقرار في الأثمنة الحالية، وفي أحسن الحال أدى بعدد من البلدان الغير المنتجة للنفط على الإنكباب على إيجاد بدائل لهذه المادة، خاصة الطاقات المتجددة، وبلادنا تتوفر على

إمكانيات طبيعية لإنتاج هذه الطاقة، سواء الطاقة الشمسية أو المائية أو الهيدروجينية لإنتاج الغاز كطاقة، أو الهوائية، إنه موضوع يطرح نفسه بإلحاح شديد وغير قابل للتأجيل لأنه من المجالات...

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:**

غادي نختم.

في المسألة الاجتماعية، هناك ارتباط يومي طبعا للمسألة الاجتماعية ولنا فيها تصور. إن مجموع ما يرصده مشروع القانون المالي للقطاعات الاجتماعية يبلغ 50% من الميزانية العامة وهذا تعبير عن انشغال الحكومة بهذا الجانب، هناك إنجازات هامة لا يمكننا سوى دعمها، وفي هذا المجالات فإن المشروع يحمل مبادرات من شأنها تحقيق تقدم ملموس على المستويات بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، رغم قصرها ورغم عدم نجاحها على كل أقطاب البلاد.

إننا نلمس إرادة سياسية قوية لتدبير أكثر في هذا المجال، وندعو إلى تجميع كل مكونات هذا القطاع ليكون مسؤولا ومتضامنا، لذلك اقترحنا خلال مناقشة التصريح الحكومي، تجميع هذه الإمكانيات المتشتتة عبر عدة متدخلين ضمن نظام حقيقي فعال وموحد للمساعدة الاجتماعية ترصد له ميزانية تناسب ضخامة أهيميته.

في المجال الفلاحي، كذلك ذكرنا من خلال تصريحنا إلى انشغالنا بالعالم القروي وبالمسألة الفلاحية لا يمليه فقط طبيعة مجلسنا، بل كذلك لثقل النشاط الفلاحي في الاقتصاد الوطني وتأثيراته على الحياة الاقتصادية، فمن اللافت للانتباه إلى أن ارتباط الفلاحة بالعالم القروي شيء أساسي، لا يفوت انتباهنا أن 75% من الفقراء يأتون من العالم القروي، إلا أن العالم القروي يحتل نسبة 40% من القوى الشغيلة في بلادنا، إلا أن ساكنته لازالت مستقرة في 46% وانطلاقا من ذلك فإن الاهتمام بالفلاحة الوطنية ليس مجرد اهتمام قطاعي، بل أساس صيانة سلامة الاقتصاد الوطني.

إن الظرفية الدولية تتميز بارتفاع أثمان بعض المنتوجات الفلاحية بشكل ملموس، سواء ما يتعلق بالزيوت النباتية والسكر والحليب، في كل هذه المنتوجات يسجل المغرب خصاص ما يقل عن 50% من حاجياته الفلاحية، واضطررنا لاستيراد هذه المنتوجات الفلاحية الأساسية، جعل صادراتنا الفلاحية لا تغطي سوى 50%.

إننا نلفت الانتباه من جديد إلى إشكالية وجوب الحكومة لتأمين الأمن الغذائي للبلاد. إن دعم الفلاحة الوطنية مسألة اقتصادية قبل أن تكون اجتماعية، لابد من الرجوع إلى سياسة الدعم الفلاحي، فهناك دول متقدمة وليبرالية تدعم فلاحتها حفاظا على توازناتها الاقتصادية وأمنها الغذائي، ونحن نعتبر أن عملية تحرير الاقتصاد الفلاحي لا تناسب الوضع الراهن للبلاد وهشاشته، إنما نلاحظ تراجع الدولة عن التدخل، وحتى المكاتب الجهوية تأخذ بعدا ذا طابع تجاري مالي محض، كما أن خوصصة عدد من الشركات التي أنشأت لدعم الفلاحة كانت لها نتائج سلبية في هذا المجال.

إننا نسجل هذه الملاحظات للتنبيه إلى ضرورة شعور الحكومة بالخطورة، خاصة على مستوى الأمن الغذائي وضرورة مراجعة السياسة الفلاحية ووضع سياسة فلاحية مندمجة حقيقي في الجهوية.

إنها ورش يهمنا – كمستشارين بالدرجة الأولى – لارتباطه بمشاغلنا اليومية كمنتخبين، و ما يمكن أن نسجله من جديد في هذا الإطار، هو رغم عزم الحكومة على توسيع صلاحيات التمثيلية المحلية للوزارة في اتجاه تطوير اللامركزية وتوسيع نحو سياسة تعاقدية بين الإدارات المركزية والمصالح الخارجية، إنها إرادات نتمنى أن تستمر.

وفي الختام، نؤكد أن التوجه العام للمشروع خاصة ولسياسة الحكومة عامة، توجه إيجابي على العموم، مادام أنه يرسخ المكتسبات ويطمح إلى توسيعها ويواصل مسلسل الإصلاحات، ويتطلع إلى آفاق جديدة واعدة، نعمل جميعا على بلورة مضامينها بالحوار، بالملاحظات، بالمقترحات وحتى بالنقد الهادف إلى البناء وإلى دعم عمل الحكومة والدفع به إلى الأمام وتقوية أدائها لتكون في مستوى رفع التحديات والرهانات المطروحة علينا وعلى بلادنا، وعلى مستوى خطابات ونداءات جلالة الملك، وطموحنا الكبير جميعا في مغرب متقدم ديمقراطي حداثي مندمج في عصره ومحيطه الدولي، بقوته ومناعته وضامن لحق كل أبنائه في الحياة الكريمة، مهما كانت مواقعهم في المجتمع الاجتماعي والمجالي وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، إذن الكلمة لفريق التحالف الوطني، تفضل السي الكور.

**المستشار السيد أحمد الكور:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التحالف الوطني لأعرب عن وجهة نظرنا بخصوص مشروع القانون المالي 2008، كما تمت إحالته وتعديله من قبل إخواننا في مجلس النواب.

أيها السادة إن مناقشة مشاريع قوانين المالية عادة تكون بمثابة فرصة حقيقية لمكاشفة الحكومة ومراقبة سياستها وخططها الاجتماعية والاقتصادية ومدى قابلية أجرأتها وإعمالها على أرض الواقع، ومن ثم فلا غرابة أن نلتمس حماس جميع السادة المستشارين بمختلف مشاربهم السياسية وقناعاتهم الإديولوجية، لمناقشة أفكار الحكومة ومقترحاتها وإغنائها وتقويمها أو معارضتها أحيانا، إذا ما تبين عدم قابلية تطبيقها أو ضعف نتائجها.

أقول هذا أيها السادة لأوضح مدى أهمية المشاركة البرلمانية في إعداد القوانين المالية، وهو الأمر الذي لم يتحقق بعد، حيث تنفرد الحكومة بمصالحها ومديرياتها المختلفة على إعداد المشروع، دون أدنى إشارة مسبقة مع الجهاز التشريعي الذي يفترض فيه أنه يعطي ويصادق على شهادة ميلاد مختلف القوانين المالية، وما قد يلحقها مستقبلا من تعديلات.

إذن، فمن هذا المنبر أدعو الحكومة مستقبلا لتدارك هذا الموقف والانفتاح أكثر على الجهاز التشريعي في المرحلة الإعدادية، عن طريق أيام دراسية وندوات واستشارات، تكون بدون أدنى شك مفيدة للجميع، وسيجني ثمارها المواطنون والملزمون بهذا القانون الذي يكون في مجموعة من المناسبات محشوا بإجراءات ومراسيم ليست بالضرورة ذات طبيعة مالية، ولا تظهر تداعياتها في حينها وإنما مستقبلا، وفي بعض الأحيان يصعب تدارك النتائج السلبية المترتبة عنها.

نعلم جميعا الظرفية الاقتصادية التي تم فيها إعداد مشروع قانون المالية لهذه السنة، سواء على المستوى العالمي، حيث تجاوز سعر برميل النفط حاجز 98 دولار، في حين بلغت أسعار مجموعة من المواد الغذائية والحبوب أسعارا غير مسبوقة، أما على المستوى الوطني، فنعلم جيدا أن الحكومة الحالية قد ورثت جزءا كبيرا من بنود ومؤشرات هذا المشروع من الحكومة السابقة، وهذا ليس عيبا في حد ذاته، نظرا لقصر المدة الزمنية الفاصلة بين تنصيبها في الجهاز التنفيذي وإحالة المشروع على أنظار البرلمان، لكن أقول إن دور الحكومات في العالم بأسره، ليس هو التذرع بالإكراهات، ولكن التفكير في إيجاد حلول للمواطنين من شأنها النهوض بوضعيتهم وخلق ثروات وفرص استثمارية، ومناخ سوسيو اقتصادي ينخرط فيه الجميع، ويجد فيه كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين مآربهم وطموحاتهم، فإلى أي حد توفقت الحكومة في ترسيخ هذه المطالب؟ وإلى أي حد كانت الاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟ وكيف كان هامش التعامل مع المجتمع المدني والطبقات المنتجة؟

كل هذه أسئلة سنحاول مقاربتها، علما بأن المقاربة الحقيقية سيفرزها الشارع المغربي ونبض الطبقات الحية التواقة لمغرب أفضل، يتلاحم فيه الجميع، وتبنيه سواعد شبابه كما فعلت ذلك الأجيال السابقة في معارك التحرير من الاستعمار، وبناء مقومات الدولة العصرية في عهد الملكين الراحلين محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما.

السيد الرئيس،

إن القيام بقراءة موضوعية للتصريح الحكومي ولمذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2008 لمن شأنها أن ترسخ لنا قناعة حقيقية بنبل التوجهات والمرتكزات التي ستشكل خارطة الطريق للعمل الحكومي والمنبثقة أساسا من التعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وعلى رأسها الخطاب الملكي التوجيهي لجلالته بتاريخ 12 أكتوبر 2007، بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الثامنة، والذي دعا من خلاله إلى ضرورة تركيز على الجهود خلال السنوات المقبلة على ثلاثة أولويات أساسية:

- المحافظة على الإجماع الوطني حول وحدة التراب الوطني؛
- تكريس دعائم دولة قوية على أساس سيادة القانون والمحافظة على الهوية الوطنية وتعزيز الأمن والاستقرار؛
- مواصلة برنامج الإصلاح المتعلق بمجالات السياسة وحقوق الإنسان والعدل والنظام التعليمي والتدبير العمومي وتشجيع المبادرات الخاصة والمردودية والتنافسية، وكذا مواصلة إنجاح الأوراش الكبرى، مع الحفاظ على استقرار الإطار الماكرواقتصادي ووضع برنامج التنمية القطاعية.

وانسجاما مع نفس التوجه، فقد ارتكز مشروع القانون المالي لسنة 2008، على ثلاثة محاور أساسية وهي:

- تأهيل الاقتصاد الوطني، لتمكينه من رفع تحديات الانفتاح التنافسية؛
- مواصلة الإصلاحات البنيوية والقطاعية الهادفة التي منحها الاقتصاد الوطني القوة والمرونة اللازمتين لتعزيز قدراته ومناعته؛
- النهوض بالقطاعات الاجتماعية.

وفي نفس الاتجاه، فإننا نسجل للحكومة نجاحها في الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية الكبرى والتحكم في النفقات العمومية، وعليه فإن معدل النمو يقدر بحوالي 6.8 اعتبارا لموسم فلاحي متوسط ونسبة العجز في 3%، أما معدل التضخم فتم تحديده في 2%، كما أن النفقات الجبائية ارتفعت إلى أزيد من 23 مليار درهم.

لكن ينبغي التذكير أنه وبقدر ما تحرص الحكومة على الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية، يجب عليها كذلك عدم إغفال الجانب الاجتماعي الذي تضرر كثيرا بفعل برامج التقويم الهيكلي، كما أن هناك مجموعة من القطاعات التي لم يتم التعامل معها بما تستحقه من عناية واهتمام، بالنظر لحجم تأثيرها والتحديات التي تتخبط فيها بفعل المنافسية وانفتاح الأسواق الوطنية على المنتوجات العالمية، وهنا أتساءل عن مدى حضور العالم القروي والبرنامج الذي تهمه في مشروع القانون المالي لسنة 2008، فالعالم القروي لم يعد يشكل أولوية في البرنامج الحكومي، رغم أنه يشغل نسبة هامة من الساكنة النشيطة ويعاني من قساوة المناخ بفعل الجفاف وقلة الموارد المائية وضعف التأطير الفلاحي، كما أن اتفاقيات الشراكة مع مجموعة من الدول لم تستحضر مصالح هذا القطاع، ولم يتم فيها إشراك المهنيين مما جعل منتوجنا الفلاحي يلاقي منافسة شرسة من قبل مجموعة من الدول، تقاسمنا نفس الظروف المناخية والتي يتم تدعيمها وتأطيرها المادي والمعنوي من قبل حكوماتها، اعتبارا للأهمية الاستراتيجية للقطاع في تلك الدول.

ومن هنا كان اقتراحنا بشأن رفع المبلغ المخصص للتنمية القروية من 200 مليون درهم إلى 400 مليون درهم، نظرا للخصاص الهام الذي راكمه القطاع وثقل المشاكل التي يتخبط فيها، سواء بفعل تكرار موجات الجفاف أو تضخم حجم المديونية المسجلة لفائدة مؤسسة القرض الفلاحي على صغار الفلاحين والمزارعين، وفي نفس الاتجاه، فإننا ندعو الحكومة إلى منح الري بالمجان للعالم القروي وللفلاح، مع تزويدهم بالتقنيات العصرية للتنقيط، قصد ترشيد استعمال المياه، وكذا إحياء سياسة السدود، نظرا لما خلقته من حسنات هامة بالخير على القطاع و من خلالها المغرب ككل.

أما فيما يخص برنامج محاربة آثار الجفاف، فيجب إعادة النظر في المقاربة العامة المؤطرة لها، لأنها لا تحقق أهدافها بفعل استثمار تلك الأموال في مشاريع وأشغال ثانوية لا تعود بالنفع الحقيقي على العالم القروي، ومن هنا يجب التفكير مستقبلا في مشاريع وخطط هيكلية للنهوض بهذا القطاع في شموليته، وأبعاده المختلفة حتى تصبح البوادي المغربية مكملة للحواضر والمدن، وليست عبئا ومصدرا للمشاكل والانحرافات.

سيدي الرئيس،

إن كنا نتفهم أن المغرب أصبح وأكثر من أي وقت مضى مطالبا بتحرير اقتصاده والانخراط في العولمة الاقتصادية، فإن هذا لا يعني أن تتم محاباة ومجاملة شركات ومقاولات على حساب مقاولات أخرى، ذلك أن تخفيض الضريبة على الشركات من 35% إلى 30%، لن تستفيد منه إلى قلة قليلة من الشركات الكبرى، في حين أن النسيج الاقصادي المغربي، مكون في مجمله من شركات صغرى ومتوسطة هي أحق بالتخفيض من الضريبة، خاصة وأنها تشغل أعدادا لا يستهان بها من اليد العاملة والأطر، ومن ثم فإننا نقترح إعادة النظر في هذا الإجراء مستقبلا، حتى يتم تعميم الاستفادة للجميع.

وفي نفس الاتجاه، فإننا لم نفهم كيف أقدمت الحكومة على تخفيض الضريبة على الشركات دون أن ترافق ذلك بإجراء مماثل بالنسبة للضريبة على الدخل، ذلك أن نسبة الضريبة على الدخل في المغرب تعتبر من أعلى النسب العالمية ولا تساعد على تحريك العجلة الاقتصادية والتنموية، كما لا تفرز طبقة متوسطة تلعب دور القاطرة والمحرك للاقتصاد الوطني، كما هو الأمر في الدول المتقدمة، سواء في أوربا أو في أمريكا أو حتى في بعض الدول الآسوية.

سيدي الرئيس،

إننا في فريق التحالف الوطني، لازلنا لم نستوعب كيف أقدمت الحكومة على تخفيض الضريبة على مؤسسات الإئتمان من 39.6% إلى 37% وعلى أي أساس؟ فالكل متفق على أن الأبناك لا تساهم لا من قريب ولا من بعيد في المشاريع التنموية، كما أنها لا تؤطر المقاولية ولا تساهم في تحمل المخاطر الناجمة عن عمليات الاستثمار،

ومن ثم فإننا نرى أن الأحق بهذا التخفيض تبقى هي الطبقة الشغيلة من موظفين وأجراء، خاصة بعد الضربات المتتالية التي عرفتها قدرتهم الشرائية، بفعل الارتفاع الصاروخي الذي عرفته مجموعة من المواد الأولية والخدمات الأساسية.

أما فيما يخص صندوق المقاصة، فإننا ندعو إلى فتح حوار وطني حقيقي وعاجل حول الغاية من هذا الصندوق، وهل مازال يؤدي الأدوار التي أنشيء من أجلها، خاصة بعد أن وصلت الاعتمادات المرصدة إلى 20 مليار درهم، هذا مع العلم أن المستفيد الحقيقي ليس هو المواطن البسيط، ولكن بعض الكيانات الاقتصادية ومجموعة من الأثرياء والمضاربين.

كما نقترح في هذا الإطار، تشجيع الطاقات البديلة وترشيد النفقات، خاصة في القطاعات العمومية والشبه عمومية، وذلك لتخفيف التبعية الاقتصادية العالمية وتقلبات الأسعار التي أصبح يعرفها البترول بفعل المضاربات والحروب والتوترات التي تعيشها مجموعة من الدول المصدرة لهذه المادة.

السيد الرئيس،

يحظى قطاع الإسكان بأهمية بالغة في السنين الأخيرة، وذلك لانخراط الحكومة الجدي بفضل توجيهات صاحب الجلالة في حل معضلة السكن غير اللائق، وتوفير سكن اجتماعي مناسب وتنافسي للطبقات الضعيفة والمتوسطة.

في هذا الاتجاه، أصبحنا نلاحظ حركة دائبة ومجهودات متواصلة لفتح أوراش جديدة وخلق مدن كبرى نموذجية مع تسهيلات في الأداء، هذا فضلا عن برنامج "FOGARIM" بالنسبة لأصحاب المداخيل غير القارة، لكن ينبغي الإشارة إلى أن هذا القطاع وبالرغم من المجهودات التي يبذلها - كما أشرنا سابقا - فهو يعاني من صعوبات كثيرة، وأفرزت عدة مشاكل، أهمها ارتفاع سعر العقار والمضاربات واستفحال انتشار دور الصفيح وقدم وثائق التعمير، وكذا عدم احترام الخصوصيات المعمارية لمجموعة من المدن المغربية، وبهذه المناسبة، نطلب من الحكومة إعطاء نفس العناية والمجهودات للبادية.

أما فيما يخص قطاع السياحة، فيبقى هو القطاع الذي يعرف تحركا ونموا في العالم بأسره، ومن ثم فيجب التعامل معه بكثير من المهنية والحذر، لأنه قطاع تنافسي ويتأثر بكل الأحداث، سواء منها الداخلية والخارجية، وفي هذا الإطار فإننا ندعوها إلى تشجيع السياحة الداخلية لأنها هي القاطرة الفعلية والمحرك الحقيقي والدائم للسياحة.

كما ندعوها إلى المزيد من الاهتمام بالجالية المغربية بالخارج، نظرا لما تجمعها بالوطن من روابط عائلية وثقافية وأخلاقية، وفي هذا الإطار، يجب التسريع بوضع التصورات النهائية للمجلس الأعلى للجالية حتى يرى النور في أقرب وقت وتتمكن هذه الفئة العزيزة من أبناء المغرب في المهجر من الإسهام، عن قرب، في تنمية وطنها والمشاركة الفعلية في صنع القرار الاقتصادي والسياحي والاجتماعي للبلاد.

إن تشجيع الاستثمار وجلب رجال الأعمال، سواء المغاربة أو الأجانب، بقدر ما يتطلب تهييء بنية تحتية هامة من مطارات وموانئ وطرق، بقدر ما يتطلب بدرجة أكبر توفير إطار قانوني سليم ومناخ اجتماعي اقتصادي تنافسي، وعليه فإذا كانت الحكومة قد نجحت إلى حد كبير في إخراج مدونة الشغل بتوافق مع الهيئات النقابية، فإن المشكل لازال مطروحا في قطاع العدل والوظيفة العمومية والتعليم، ذلك أن قطاع العدل يستلزم إصلاحات جوهرية للنهوض بوضعية القضاة وإعادة تكوينهم في القطاعات المستحدثة، وإزالة ضغط الملفات والقضايا المتراكمة بفعل قلة القضاة والمحاكم المتخصصة، وبطء المساطر وتعقيدها، كما أن الوقت قد حان لمنح هذا القطاع ما يستحقه من عناية واستقلال لترسيخ دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات، خاصة بعد الخطب التوجيهية والتصريحات السامية الأخيرة لصاحب الجلالة، والتي دعا فيها إلى نهج إصلاحات حقيقية وعميقة في هذا القطاع الحيوي.

الواقع أيها السادة أن منطق الإصلاحات هو ورش يجب أن لا ينقطع بالنسبة لكل دولة ترغب في التطور والتقدم واللحاق بركب الأمم التي سبقتنا في هذا الاتجاه، وعلى هذا الأساس، فإننا في فريق التحالف الوطني ندعو إلى إعادة النظر كذلك في نظامنا التعليمي حتى يستجيب أكثر للعولمة الثقافية ومتطلبات سوق الشغل، وفي نفس الاتجاه فإننا نطالب بتفعيل نظام التغطية الصحية الإجبارية ليشمل كافة فئات الشعب المغربي، وهو ما يتطلب إشراك الفاعلين المهنيين والاقتصاديين حول تصور واضح وعاجل لأجرأة هذا المطمح الهام الذي يمس في العمق صحة المواطنين وحقهم في حياة كريمة، ولعل هذا المطلب يشكل أهم ركائز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي وضع لبناتها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

وفي الختام، فقد سبق لي أن أشرت إلى أن دراسة مشروع قانون المالية تكون بمثابة بوابة لمناقشة السياسة الحكومية ككل، وبالتالي فمن هذا المنبر فإننا ندعو الحكومة إلى المزيد من تفعيل جهازها الدبلوماسي خدمة لقضيتنا الوطنية التي أضحت تسجل تنويها دوليا يوما بعد يوم، خاصة بعد إشراك أبناء المنطقة في جولات الحوار والمناقشات المصيرية فيما يخص ملف الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب، وعليه فالوقت قد حان كذلك لتعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية والتعاطي الإيجابي معها، لما فيه خير الوطن ووحدة أراضيه وعزة أبنائه سواء داخليا أو خارجيا.

إن إثارتنا لمجموعة من النقائص والخصائص التي تعرفها وتعيشها مجموعة من القطاعات، لا يحجب عن أعيننا في فريق التحالف الوطني، المجهودات الهامة والجبارة التي قامت وتقوم بها الحكومة الحالية من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، وكذا تثبيت دعائم دولة الحق والقانون والمؤسسات، تحت القيادة الرشيدة لسيدنا المنصور بالله محمد السادس أعزه الله.

وعليه، فقناعة منا بصدق توجهاتنا ومخططاتنا، فإننا قررنا في فريقنا التصويت الإيجابي على مشروع القانون المالي لسنة 2008، مع العمل على مساندة الحكومة مساندة نقدية بهدف الدفع بمخططاتها إلى الأمام وتقويم كل اعوجاج أو انحراف في التوجهات العامة من منطق وطني سابق يغلب المصالح العليا للبلاد والمواطنين، وينخرط فعليا في التوجهات السامية لصاحب الجلالة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، والآن الكلمة لفريق العهد، تفضل...

**المستشار السيد الحو المربوح:**

السيد الرئيس،

هاذي عينة حية، على مثال على التوقيت المستمر.

إذن باسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق العهد في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2008، وهي مناسبة للإطلاع على أولويات البلاد، وعلى الظرفية الاقتصادية الدولية والوطنية التي جاء فيها هذا المشروع.

فعلى المستوى الدولي، إن مشروع القانون المالي الحالي جاء في ظل وضعية اقتصادية عالمية لا بأس بها، بحيث سجل النمو الاقتصادي العالمي أداء جيدا، ولذلك يبقى المحيط الدولي ملائما بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وإذا كان المغرب قد حقق بعض المكاسب في تحدي مسلسل الاندماج العالمي، فإننا ندعو الحكومة إلى مواصلة الإصلاحات بوثيرة أسرع بهدف تحسين تنافسية بلادنا واستقطابها للاستثمارات الداخلية و الخارجية.

وفي نفس الإطار، نلاحظ ومع كامل الأسف أن المجال الاقتصادي المغاربي لم يحرز أي تقدم نظرا لعوامل سياسية بالأساس، كما أن مستوى التبادل التجاري مع الدول الإفريقية لازال دون المستوى المنشود، ولذلك، نعتقد بأن على الحكومة استثمار هذين المحورين بشكل جيد، وتقوية التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية والعربية بشكل عام، التي تشكل مجالا خصبا للتكامل الاقتصادي.

أما على المستوى الداخلي، فقد جاء هذا المشروع في ظرفية سياسية خاصة، تميزت بالأساس بإجراء انتخابات 7 شتنبر 2007، والتي شكلت محطة أخرى ومرحلة جديدة على درب بناء الديمقراطية المغربية.

كما جاء كذلك في ظرفية عرفت خلالها بلادنا العديد من المنجزات التي شكلت خطوات مهمة على درب التحديث والعصرنة، وفق المنظور الذي أسس له جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. وتتجلى هذه الإنجازات في إحراز تقدم ملموس في مجال احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان من خلال تعديل القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، وتجريم التعذيب وحماية حقوق المرأة والطفل وإصلاح النظام القضائي والسجني، ثم تخليق الحياة العامة من خلال مصادقة البرلمان على مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، وانضمام المغرب إلى معاهدة الأمم المتحدة لمحاربة الرشوة، وكذا تفعيل إلزامية تعليل القرارات الإدارية وتوسيع تطبيق الإدارة الالكترونية.

كما تم العمل على تعزيز الهوية الوطنية من خلال تنظيم الحقل الديني، الذي أبى جلالة الملك نصره الله إلا أن يجعل منه منبعا لقيم التسامح والاعتدال ونبذ التطرف والغلو في الدين، وأكد جلالته كذلك على ضرورة النهوض باللغة والثقافة الأمازيغية في الفضاء السوسيوثقافي

والتعليمي والإعلامي في إطار المجلس الملكي للثقافة الأمازيغية، وبمساهمة المجتمع المدني والفاعلين الجمعويين في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إن التطورات الأخيرة التي عرفتها قضية وحدتنا الترابية، تدفعنا إلى التأكيد مرة أخرى على أن هذه القضية تعتبر دائما أولى الأولويات.

وفي هذا السياق، نعتبر بأن الاقتراح المغربي للحكم الذاتي الموسع في إطار السيادة الوطنية، يعتبر الحل الأمثل لهذا المشكل المفتعل.

وبهذه المناسبة، فنحن في حزب العهد وفريق العهد نجدد العهد وراء النهج الملكي السديد في معالجة هذا الملف، فالمبادرة المغربية قد لقيت الترحيب والدعم والتجاوب الدولي من أجل التوصل إلى حل نهائي لهذه القضية المصطنعة، وفي هذا الإطار، نسجل ونحيي الموقف الواضح للرئيس الفرنسي خلال زيارته الأخيرة لبلادنا، والذي من هذا المنبر بالذات أعلن عن دعمه وتشجيعه للمبادرة المغربية.

السيد الرئيس،

لقد جاء مشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا مرتكزا على إطار مرجعي وتوجيهات رئيسية، تمثلت بالأساس في التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطب صاحب الجلالة نصره الله، وعلى الخصوص منها خطاب العرش والخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، والتي ركزت بالخصوص على قطاعات العدل والفلاحة والتربية والتكوين والاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي، كما جاء هذا المشروع كذلك من أجل ترجمة وتفعيل التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام البرلمان.

أما بالنسبة للفرضيات التي بني على أساسها هذا المشروع والمتمثلة في توقع نسبة نمو 6.8%، فإننا نعتقد بأنها نسبة عادية ومعقولة، نظرا لتطورها خلال السنوات الأخيرة، وكذا نسبة التطور الإيجابي والتصاعدي لنمو القطاعات غير الفلاحية.

ومن جهة أخرى، لا يمكن توقع نسبة أقل لأن ذلك من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على مجموعة من التوقعات الأخرى، وعلى رأسها مناصب الشغل التي التزمت الحكومة بتحقيقها.

بالنسبة لتوقع 75 دولارا كسعر لبرميل النفط، فهو في نظرنا كذلك توقع مقبول نظرا للمعطيات العالمية، وهو ما تبنته العديد من الدول الأخرى.

أما نسبة التضخم والتي تم تحديدها في 2%، فلدينا نوع من التحفظ حولها، بحيث يجب على الحكومة أخذ الحيطة والحذر بهذا الخصوص، لأن هناك نوع من التهديد بعودة التضخم عند شركائنا الأساسيين، خصوصا في أوروبا، كما بدأت تطفو داخليا-بعض المؤشرات المقلقة خلال الفترة الأخيرة، خصوصا فيما يخص الأسعار.

وبهذه المناسبة ندعو الحكومة إلى الحذر بخصوص هذا العامل الأساسي وبالتالي تكثيف مراقبة الأسعار وبذل المجهودات اللازمة للتحكم في ميكانيزماتها.

وفيما يخص عجز الميزانية 3% من الناتج الداخلي الخام يمكن القول كذلك بـــأن الحكومة يمكن لها التحكم في هذه النسبة بفضل الارتفاع المتواصل للمداخيل الجبائية بنسبة مرتفعة، وندعو الحكومة إلى توظيف مبالغ هذا العجز قدر ما أمكن تمويله من أجل إنجاز البرامج المسطرة لصالح الاستثمار والأوراش الاجتماعية، وليس ولا لصالح التسيير والاستهلاك.

أما بالنسبة للميزان التجاري، فنعتقد بأن العجز المسجل على هذا الصعيد، و الذي يتفاقم سنة بعد أخرى، لا يرجع فقط لارتفاع سعر البترول، أو للارتفاع الأخير لأسعار القمح في الأسواق الدولية، وإنما يرجع أيضا بالأساس إلى عوامل متعددة مرتبطة بضعف وثيرة تأهيل المقاولة والاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار أكدنا دائما ولازلنا نؤكد على ضرورة دعم الصادرات الوطنية وتنويعها، ونهج سياسة هجومية من أجل فتح أسواق جديدة، ودعم الجبهة الاقتصادية الداخلية في منافسة الواردات.

السيد الرئيس،

إذا كانت الحكومة قد عبرت عن إرادتها في تأهيل النظام الجبائي لكي يصبح أكثر عدالة وأكثر مردودية، فإننا نعتقد أنه لابد من مراجعة بعض جوانب هذا النظام من أجل تخفيف العبء الضريبي على بعض الفئات خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، من أجل دعم قدرتها التنافسية، إلا أننا ومع كامل الأسف نلاحظ من خلال هذا المشروع أن الحكومة قد تراجعت عن عدد مهم من التحفيزات، تارة بتقليصها وتارة بحذفها، والسؤال العريض الذي نطرحه هنا: هل الأهداف التي أقرت من أجلها هاته التحفيزات قد تم تحقيقها بالكامل وحان وقت حذفها؟ أم هناك اعتبارات أخرى؟

في اعتقادنا إذا ارتأت الحكومة التراجع عن هذه التحفيزات، فيجب أن يكون ذلك بشكل تدريجي وطبقا أهداف مسطرة وواضحة، ضمانا لتوازن مناخ الاستثمار وحفاظا على مصداقية بلدنا في إطار المجهودات التي تبذلها لجلب وتشجيع الاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي.

فعلى سبيل المثال موضوع التحفيزات الجبائية حسب الأقاليم، والذي تم من قبل نزعه من يد المشرع وترك الأمر للحكومة لتنظمه بالمراسيم، فهل بلغت الراشيدية وخنيفرة و ورزازات وسيدي إيفني على سبيل المثال، نفس مستوى نمو عمالات الدار البيضاء وبرشيد وسطات لكي تستثنى هاته الأقاليم من هاته التحفيزات؟

أهاته هي المساواة الضريبية؟ فهل من المعقول والإنصاف أن يؤدي المستثمر والفاعل الاقتصادي في الأقاليم الجنوبية الشرقية نفس الضريبة مثل المستثمر والفاعل الاقتصادي في الدار البيضاء في ظل عدم تكافؤ عوامل المنافسة؟

إذا كنا نتحدث عن المساواة والعدالة الضريبية، فذلك لا يمنع من دعم وتحفيز الاستثمار في المناطق الأقل نماء، بل نعتقد بان ذلك هو قمة المساواة والعدل الجبائي.

مسألة أخرى، السيد الرئيس، هل من المنطقي ومن المعقول أن يبقى التملص الضريبي على نفس المستوى منذ سنين بل ربما يتفاقم؟

لقد أكدنا دائما ولازلنا نشدد على ضرورة تحقيق العدالة الضريبية من خلال محاربة التملص الضريبي وتأهيل القطاع غير المهيكل اللذين يؤثران بشكل سلبي على المداخيل الجبائية وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، ويسببان الضغط على القطاع المهيكل والمقاولات المواطنة.

وفي هذا الإطار، لقد استبشرنا خيرا بإحداث وزارة الاقتصاد والمالية بدل وزارة المالية، وهو ما يعني إضفاء الطابع الاقتصادي على هذه الوزارة، وقد بدأنا نلمس هذا التوقيع الاقتصادي خلال عرض و مناقشة مشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا، ونتمنى أن يتم تكريس ذلك في مشاريع قوانين المالية المقبلة.

وفي نفس السياق، نؤكد على ضرورة دعم الاستثمار الخاص وتشجيعه لأنه يشكل محركا أساسيا لإنتاج الثروات وفرص الشغل، ولذلك يجب دعم المجهود الذاتي للمقاولات والقضاء على العوائق الإدارية والبيروقراطية التي تعترض الاستثمار، ودعم اللاتركيز الإداري والتفعيل التام للرسالة الملكية الموجهة إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002، حول التدبير اللامتمركز للاستثمار.

كما يجب الاهتمام كذلك بتكوين العنصر البشري المؤهل والقادر على الدفع بهذه المقاولات والرفع من مردوديتها، وكذلك حل مشاكل التمويل لأن المقاولات وخصوصا الصغرى والمتوسطة منها، لازالت تعاني كثيرا من مشاكل عديدة بهذا الخصوص.

السيد الرئيس،

نحن مع الأوراش الكبرى والهيكلية، ومع أوراش القرن لصاحب الجلالة نصره الله، أينما استوطنت، لأنها تندرج في إطار استراتيجية شاملة تبني مغرب الغد على المدى القريب والبعيد، وفي هذا السياق ومن أجل ضمان نوع من التوازن، أطلق صاحب الجلالة موازاة مع هذه الأوراش، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي سرعان ما حققت نتائج مهمة وملموسة.

وفي هذا الإطار، كم كان أملنا كبيرا في مشروع القانون المالي هذا في توزيع المجهود الاستثماري للدولة بشكل عادل على المستوى المجالي يراعي مستوى نمو كل الجهات ويراعي احتياجاتها وعدد سكانها ومساحتها، ويأخذ بعين الاعتبار الفوارق الصارخة بين الجهات والأقاليم .

لكن كم كانت خيبة أملنا كبيرة عندما اطلعنا على أن جهات على سبيل المثال مثل مكناس تافلالت لم يخصص لها إلا 3% من ميزانية الاستثمار على امتداد عدة سنوات، وهي تمثل للتذكير 12% من مساحة المغرب و حوالي 10% من ساكنته.

في حين أن جهات مثل الدار البيضاء والرباط وسلا زمور زعير، تحصل ولسنوات متتالية على نصيب الأسد من الاستثمارات العمومية (حوالي ثلث الميزانية) رغم أنها في مستوى نمو أكبر بكثير من المناطق التي ذكرناها، وبهذا يصبح المحور الساحلي المعلوم، يستحوذ لوحده على حوالي 60% من ميزانية الاستثمار ولسنوات متتالية كذلك، وبالتالي فنحن نتساءل: متى ستعطى الأولوية للأقاليم الأكثر احتياجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل هدف واحد هو عدم تفاقم الفوارق الجهوية والإقليمية؟

القانون المالي مناسبة للحديث عن بعض القطاعات التي تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة لاقتصادنا الوطني.

وفي هذا الإطار، يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الحيوية، ولهذا يجب توفير كافة الشروط الضرورية من أجل ضمان الارتباط

الدائم للإنسان القروي بأرضه وتمكينه من وسائل العيش الكريم، مما يؤكد على ضرورة الربط بين التنمية القروية وتنمية فلاحية قوية.

وفي هذا السياق، لابد من وضع البرامج والإصلاحات الضرورية من أجل الوصول إلى تحقيق هدف فلاحة فعالة تنافسية ومستدامة، في أفق أن يلعب هذا القطاع دوره الكامل كمحرك ومنشط للتنمية القروية، هذه الأخيرة تكتسي طابعا معقدا تقتضي معالجته أن يتم ذلك في إطار مقاربة تنسيقية بين كافة القطاعات، لخدمة سياسة عمومية مندمجة وفعالة للتنمية القروية، تأخذ بعين الاعتبار كافة الرهانات المرتبطة بالعالم القروي، وهو ما يفرض تضافر جهود جميع القطاعات الوزارية.

وفي نفس السياق، نؤكد على ضرورة تبني سياسة فلاحية تأخذ بعين الاعتبار الواقع المغربي، والاهتمام والحفاظ على الزراعات المعيشية التي تشكل ضمانة أساسية للأمن الغذائي لساكنة العالم القروي التي لازالت محرومة في مناطق كثيرة من البنيات التحتية الأساسية رغم المجهودات التي تم بذلها في هذا المجال.

ففي الوقت الذي نقوم فيه بمشاريع لبناء خط للقطارات المكوكية السريعة (TGV) في أفق 2013، والذي لا يسعنا إلا أن نثمنه، لن نتمكن في نفس الأفق من إتمام برنامج فك العزلة عن العالم القروي، وهو ما يعني أننا نسير بسرعتين متفاوتتين ونكرس الفوارق الجهوية، لذلك نطالب بتسريع أكثر لكل البرامج.

ومن جهة أخرى لازلنا نؤكد ونلح في التأكيد على ضرورة الرفع من وتيرة بناء السدود الكبرى منها والصغيرة والمتوسطة والسدود التلية من أجل ضمان الأمن المائي أولا، ثم من أجل توفير مياه السقي الضرورية لمواجهة الجفاف الذي أصبح ذو طابع بنيوي في بلادنا.

أما بالنسبة لقطاع الطاقة والمعادن الذي يشكل رافعة أساسية للصادرات، ويكتسي أهمية خاصة سواء على مستوى الدور الاجتماعي الذي يضطلع به أو على مستوى أهميته الجهوية والمحلية، فإننا نعتقد بأن حذف مؤونة إعادة تكوين المناجم بصفة مفاجئة وغير مقنعة، يعد ضربة لهذا القطاع ولقطاع الهيدروكاربورات كذلك، ونؤكد تخوفنا العميق أن يكون لهذا الإجراء الذي أقدمت عليه الحكومة انعكاسات سلبية وخيمة على هذين القطاعين إذا لم يتم استدراكه ومعالجته.

وفي هذا الإطار، لابد من إعادة التأكيد على ضرورة تحيين القوانين المنظمة للقطاع المعدني، والتي يعود بعضها إلى منتصف القرن الماضي، من أجل ملاءمتها مع التطورات الحديثة، والأمر يتعلق بالقانون المنظم لقطاع المعادن والقوانين الأخرى المرتبطة به كقانون المتفجرات ذات الاستعمال المدني.

كما نطالب بضرورة إعادة النظر في التدبير اللامتمركز لهذا القطاع، لأنه غير ملائم لخصوصيته وأعطى نتائج عكسية تماما، نظرا لتوفر قطاع المعادن ومنذ زمن بعيد على شباك وحيد اشتغل بصفة جيدة، فلماذا استبداله وتشتيته؟ ثم هناك إشكالية أخرى تتعلق بالمنجميين التقليديين الذين يجب الاعتناء بهم من خلال تحيين القانون السالف الذكر والقانون المتعلق بهم لأنهما مرتبطان.

ومن جهة أخرى نطالب الحكومة بإيلاء عناية خاصة لقطاع الكهرباء وتوفير الطاقات الإنتاجية الكافية والاهتمام بالطاقات المتجددة والبديلة وإعطاء الطاقة النووية في هذا الإطار الأهمية اللازمة كطاقة استراتيجية بديلة للمستقبل.

السيد الرئيس،

يعتبر إصلاح المنظومة التربوية من بين الأولويات التي يجب الاهتمام بها من أجل تحسين جودة التحصيل والتكوين لملاءمتها مع المتطلبات الاقتصادية لبلادنا.

فإن تحديث نظامنا التعليمي يتطلب حلا جذريا وشموليا في أفق الوصول إلى التعليم النافع الذي يراعي متطلبات المقاولة المغربية وسوق الشغل بصفة عامة.

أما بالنسبة لقطاع الصحة، فنشير من جديد إلى الوضعية التي توجد عليها أغلب المؤسسات الاستشفائية ببلادنا، وما تعانيه من نقص في التجهيزات والموارد البشرية خاصة بالعالم القروي الذي يعيش وضعية تتنافى مع التوجهات الحكومية في مجال سياسة القرب، بحيث نلاحظ أنه ورغم المجهودات المبذولة لازال العالم القروي لا يستفيد بشكل جيد من الخدمات الصحية، ويفتقر إلى أبسط شروطها في ظل انعدام البنية التحتية التي تتيح توفير التجهيزات الصحية الملائمة والتأطير الطبي المنشود.

ونطالب أيضا الحكومة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة الفوارق الموجودة حاليا بين المؤسسات الصحية التي تتمركز في المدن الكبيرة على حساب المدن الصغرى والبوادي عن طريق سن سياسة جهوية كفيلة بامتصاص وتجاوز هاته الفوارق.

وعلى العموم فنحن في فريق العهد، نعتبر أنه لحسن تدبير الموارد البشرية المتوفرة سواء بالنسبة للقطاع الصحي أو التعليمي، لابد العمل بجدية على إعادة انتشار الموظفين من أجل التخفيف من حدة الفوارق الجهوية والإقليمية، والفوارق بين المدينة والبادية.

السيد الرئيس،

في الختام، نعي تمام الوعي حجم الإكراهات والتحديات التي تواجهها بلادنا، سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، ونعتبر أن مشروع القانون المالي رغم بعض النقائص التي تعتريه، هو مشروع يواكب ما تعرفه بلادنا من تطورات على درب الرقي والتقدم، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، ولذلك لا يسعنا إلا أن نسانده ونصوت عليه بالإيجاب و السلام عليكم.

**السيد أحمد الشرقاوي، رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم باسم فريق العهد، وأعطي الكلمة للأستاذ جامع معتصم باسم الاتحاد الوطني للشغل، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد جامع معتصم:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

الأختين والإخوة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لأساهم في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008.

طبعا نحن نناقش هذا المشروع في ظل إكراه زمني ألزمتنا به الحكومة التي تأخرت في عرض هذا القانون، هذا المشروع على مجلس المستشارين، مما لم يسمح لنا بالوقت الكافي للمناقشة المستفيضة، سواء بالنسبة للمشروع في حد ذاته، أو بالنسبة للقطاعات الوزارية في مختلف اللجان.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

نناقش هذا المشروع في ظل مستجد المناورات الهادفة إلى المس بالسيادة الوطنية من خلال ما حدث في هذه الأيام الأخيرة، وهذه مناسبة لكي نجدد تأكيدنا باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، على الإجماع الوطني من أجل دعم وتقوية دور المغرب في مجال الحوار والعمل الدبلوماسي من أجل تقوية موقف المغرب دوليا، هذا المغرب الذي دائما كان ملتزما بالشرعية الدولية ودائما ملتزما بالقرارات الدولية، لكنه في نفس الوقت نؤكد أنه ليس مستعدا لكي يتنازل عن أي حبة من رمال أقاليمنا الجنوبية، وبالتالي نجدد الدعوة إلى الحكومة لكي تقوم بواجبها في تنزيل مقتضيات الحكم الذاتي – كما قلت – وأن نفتح حوارا وطنيا مع أبناء أقاليمنا الجنوبية من أجل أن نقوم بالتنزيل الفعلي والعملي لهذا المشروع.

ونحن ننتظر إذن أن يفتح هذا الحوار الوطني مع أبناء هذه الأقاليم وبعد ذلك من أراد أن يلتحق فمرحبا به وطبعا الوطن غفور رحيم، التي أعلنها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، ما تزال مستمرة إلى اليوم في إطار السيادة الوطنية.

السيد الرئيس،

طبعا هذا أول مشروع قانون مالي تقدمه الحكومة الحالية وهو في نهاية الأمر استمرار للحكومة السابقة، وطبعا ماذا كنا ننتظر من هذا المشروع؟ أولا – كعموم المواطنين بالبلد وكشغيلة بالدرجة الأولى – كنا ننتظر من هذا المشروع أن يكون إيذانا بالقطع مع اقتصاد الريع الذي تحدث عنه جلالة الملك في هذه المنصة، حينما تحدث على أنه ينبغي أن نقطع مع هذا الأسلوب ديال اقتصاد الريع، لكن مع كامل الأسف هذا القانون المالي الذي عرض علينا اليوم أو الذي ناقشناه خلال هذه الأيام، مايزال فيه استمرار لاقتصاد الريع في مستويات متعددة، سواء من خلال استمرار نظام الإعفاءات الجبائية للشركات الكبرى ولبعض القطاعات الاستثمارية بالشكل الذي كنا نقول دائما بأن نظام الإعفاءات ليس نظاما تحفيزيا بما يكفي، لأنه في نهاية الأمر كما تبين ذلك دراسات الحكومة في ذاتها، مثل ما وقع في الإعفاءات في مجال السكن الاجتماعي أن 58% من المجهود العام للدولة تستفيد منه المقاولات و27% فقط تستفيد منه الأسر، وبالتالي فهذا الدعم الذي كنا نتوخى أن يكون دعما اجتماعيا، أي دعما للفئات المستضعفة من أجل أن تتملك السكن، فهذا الدعم تستفيد منه المقاولات بدل أن تستفيد منه الأسر.

أيضا استمرار العمل بصندوق المقاصة والذي تؤكد الحكومة مرة أخرى، ونتحدث عن إحصائيات الحكومة، أن الذين يستفيدون منه النسبة العالية هم الذين لا يستحقونه، أي أن غالبية المغاربة لا

يستفيدون من الدعم الحقيقي الذي يشكله هذا الصندوق على الرغم من ارتفاع مخصصاته اليوم 20 مليار درهم.

نحن نقول - باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب - هذا حق وإن كانت اليوم مبررة فهي خسارة حقيقية ناتجة عن سوء التدبير والسياسات التي نهجتها الحكومات السابقة والتي لم تمكن المغرب من أن يوفر الحد الأدنى من قوت أبنائه، وبالتالي صرنا مضطرين إلى اقتناء هذا القوت من الخارج وبالعملة الصعبة وبالتالي ملزمين بأن ندعمه بشكل من المالية العمومية، وهذا الدعم مع كامل الأسف جزء كبير منه يستفيد منه المتنفذون والمنتفعون منه.

أيضا استمرار نظام الامتيازات، لازال عندنا نظام امتيازات الذي يوفر الثروة للقلة القليلة داخل هذا المجتمع، على حساب جهد وعناء عموم المواطنين والأجراء بالدرجة الأولى، وبالتالي لا حاجة عن أشكال للامتيازات التي يعرفها الجميع، ولذلك نطالب الحكومة فعلا أن تقطع مع هذا الأسلوب ديال اقتصاد الريع لدعم امتيازات، إصلاح نظام المقاصة في اتجاه إلى أن يوجه الدعم الحقيقي إلى مستحقيه إلى غيره من الأمور التي ينبغي أن تأخذها الحكومة.

طبعا الحكومة تحدثت في هذا المشروع عن أنها تعطي الأولوية للمجال الاجتماعي وتتحدث عن رقم 50% من مخصصات هذه الميزانية موجهة للقطاعات الاجتماعية. نحن نقول أولا هناك تراجع بالنسبة للسنة الماضية، حيث السنة الماضية جاءتنا الحكومة وتحدثت عن 55% مخصصة للقطاعات الاجتماعية، والأكثر من هذا، وهذا نقوله باستمرار: هذه المخصصات للقطاعات الاجتماعية لا تتوجه إلى التنمية الاجتماعية الحقيقية، بل بالدرجة الأولى هي تسيير لمجموعة من القطاعات، هي أجور لمجموعة من الموظفين لعدد كبير من الموظفين، وبالتالي فما يخصص للعمل الاجتماعي، ما يخصص لتحسين المؤشرات الاجتماعية لا يعتبر إلا ندرا قليلا من مخصصات هذه الميزانية، ولذلك أعتقد أنه لابد من إعادة النظر في الطريقة التي نتحدث بها المجالات الاجتماعية وأن الحكومة تدعم المجال الاجتماعي ينبغي أن يكون واضحا، أن تكون هناك مؤشرات مدققة التي نريد أن نحسنها، نريد أن نحسن مستوى التعليم ديال الأبناءْ ديالنا، فهذه مؤشرات واضحة وينبغي أن يقدم الجهد الضروري مادمنا نتحدث عن أولوية التعليم، هذه الأولوية ينبغي أن تتجسد في تمويلات حقيقية للاستثمار في مجال التعليم وأيضا لبناء المؤسسات وتوفير الأطر والموارد البشرية اللازمة لتحقيق تعميم التعليم ولتحقيق أيضا رفع جودة هذا التعليم.

أيضا ما يتعلق بالجانب الصحي، هناك مؤشرات ينبغي أن نتحدث على أنه عندنا مؤشر اليوم نريد أن نحسنه، عندنا مؤشر وفيات الأمهات، وفيات الأطفال، هذه المؤشرات ينبغي أن نسجلها ونقول سنساهم في التنمية الاجتماعية من خلال رفع هذه المؤشرات وتحسينها وألا يتم الخلط بين أمور تسيير المجالات الاجتماعية وبين التنمية الاجتماعية الحقيقية.

مستوى آخر، المستوى الثالث، وهو أنه جاء هذا القانون المالي واعتمد عددا من المؤشرات وبنى على مجموعة من الفرضيات، وأقول باسم الطبقة الشغيلة أننا نحن لا نطمئن إلى الأرقام والمؤشرات المطمئنة بالنسبة لكم، نحن لا نطمئن كشغيلة، نحن نتحدث عن 6.8% كمعدل للنمو فقد حققنا من قبل حسب تعبير الحكومة 8% ولكن أحسسنا بأن الذين دفعوا ثمن هذا والذين مولوا هذه التنمية هم الأجراء بالدرجة الأولى، لأنهم هم الذين مولوا بالضرائب التي تقتطع من أموالهم وبالمقابل لم يستفيدوا لا من زيادة في الأجور بل أجورهم تناقصت بفعل ازدياد ارتفاع التضخم، ولم يستفيدوا من تخفيضات على مستوى الضريبة، ولذلك فأعتقد أنه هذه الأرقام بالنسبة لنا نحن كمأجورين لا تطمئننا لأننا نحس كأنه سنؤدي ضريبة إضافية لكن نمول هذا النمو.

فنحن نريد مؤشرات النمو التي تعطي فعلا زيادة في الثروة وهذه الثروة ينبغي أن يكون لها اقتسام، أن يحس كل مواطن بأنّ له جزء من هذه الثروة، جزء طبعا نحن لا نطالب أن يكون جزء مبني على فراغ ولكن مبني على الجهد الذي يبذله أبناء هذا الوطن وخصوصا المأجورين الذين يساهمون في بناء وإنتاج هذه الثروة، ولذلك فنحن ننتظر أن يتم اقتسام ثمار هذا النمو وأن تتحقق تلك الأمور في الزيادة في الأجور للتخفيف من العبء الضريبي على عموم المواطنين.

لذلك فباسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أقول اليوم إننا كممثلين للشغيلة نسجل السيد الوزير تجاوبكم مع تعديلات الأغلبية الحكومية الرامية إلى توسيع الإعفاءات والتخفيضات، وهذا وقع معنا في لجنة المالية فعلا تجاوبتم السيد الوزير مع مجموعة من التعديلات داخل المستشارين، ولكن مع كامل الأسف هذه تعديلات ترمي إلى توسيع الإعفاءات والتخفيضات الضريبية على الشركات الكبرى وعلى اللوبيات المالية الضاغطة، ولكن بالمقابل لم تتعاملوا بنفس الطريقة مع

مقترحاتنا ومع تعديلاتنا الرامية إلى تخفيف هذا العبء الجبائي على عموم المواطنين، خاصة فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة والتي يؤديها عموم المواطنين.

ولذلك ندعوكم إلى أن ... وقد وعدتم بذلك لمجموعة من القضايا والتي ستكون قيد الدرس وكنا نتمنى أن تكون كل القضايا التي طرحت كتعديلات أن تكون موضوع درس، مادام ليس هناك استعداد للتجاوب معها كاملة، فنتوقع أن تنطلق هذه المدارسة وأن يفتح حوار اجتماعي حقيقي يهدف إلى ترسيخ سلم اجتماعي حقيقي يساهم الجميع في بناء هذا السلم الاجتماعي، بكل طرف يساهم بما ينبغي أن يساهم به، وأعتقد أن الحكومة ينبغي أن تجتهد بشكل كبير جدا حتى تتجاوب مع المطالب ديال المأجورين بصفة عامة وبهذا نكون بالنسبة لنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سنكون مضطرين لكي نصوت ضد هذا القانون والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا الأستاذ معتصم، الكلمة للسي مبارك السباعي عن فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل أسيدي.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمين،

لي كامل الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، لمناقشة مشروع القانون المالي برسم سنة 2008، وهي مناسبة سانحة لنعرض مواقفنا وإبداء أفكارنا وتصوراتنا وبدائلنا للوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، اعتبارا منا بأن هذا المشروع يعد مدخلا أساسيا لهذه الحكومة لترجمة منظوراتها وبرامجها، وبلورة خياراتها ومقاربتها لمختلف القضايا الوطنية المتعددة بتعدد انشغالات وانتظارات الشرائح الشعبية.

ومن هذا المنطلق، فإن السؤال المطروح بإلحاح يتعلق بمدى قدرة هذا المشروع المعبر عن أول خطوة إجرائية تشريعية في العمل الحكومي، مدى قدرته على تحويل النوايا التي تضمنها التصريح الحكومي الأخير، إلى إجراءات فعلية مرقمة، ومدى حرصه على تضمين، ولو الحد الأدنى من الوعود التي حملتها البرامج الانتخابية للأحزاب المشكلة للأغلبية الحالية.

السيد الرئيس،

إن مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2008، لن تكون مناقشة مستقيمة دون التذكير بالسياق العام الذي يندرج فيه هذا المشروع، وكذا المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يؤطر توجهاته وانشغالاته ويكيف أهدافه ومراميه، فهو يأتي في سياق يتسم:

أولا: بوضع سياسي وصعب عقب انتخابات السابع من شتنبر وما أبرزته من عنصر اللامبالاة، الذي طبع رد فعل الشعب المغربي إزاءها وما عقب ذلك أيضا من التداعيات والالتباسات التي رافقت تشكيل هذه الحكومة، الأمر الذي انعكس على بنيتها وعلى تكوينها فجاءت الحكومة ضعيفة فاقدة للتجانس والانسجام، الأمر الذي سينعكس على نشاطها وقراراتها.

ثانيا: اتسم هذا السياق بمناخ اجتماعي مشحون جراء التوترات وتنامي الصيحات الاحتجاجية ضد ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة والمطالبة بحق الشغل من طرف حاملي الشهادات والمطالبة بالأمن الذي أصبح هو الآخر مطلبا شعبيا، كل ذلك أثر بشكل ملموس على أولويات وأهداف هذا المشروع.

هذا، ودون أن ننسى الوضعية الاقتصادية التي لا تبعث على الارتياح في ظل مخلفات الجفاف والظرفية الدولية التي تلتهب فيها الأسعار بالنسبة للموارد الأولية الضرورية كالبترول والقمح وغيرها من المواد الغذائية التي غدت مواد استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي.

ولذلك وفي ظل الإكراهات الخارجية والداخلية، وفي ظل حكومة تحمل في ذاتها عناصر ضعفها لم يكن من الممكن أن ننتظر من هذا المشروع لينخرط بجدية في فرص إصلاحات بنيوية حقيقية، تؤهله للتأثير في الظرفية الاقتصادية الوطنية بشكل حاسم، وإحداث التحويل المنشود في بنية الاقتصاد وفي بنية الميزانية العامة.

لذلك نجد أنفسنا أمام مشروع قانون مالي خالي من التدابير التي من شأنها إحداث الرجة الضرورية لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني وحل المشاكل الاجتماعية، وبالتالي فهو قانون لتدبير الأزمة لا يستجيب لشروط المرحلة ومشاكلها وامتداداتها على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فالتصريح الحكومي لم ينعكس رقميا على مستوى مشروع القانون المالي، وقد كنا نأمل من الحكومة أن تلتقط المبادرات

والإشارات الملكية لترجمها في مشروعها هذا وفي مختلف أعمالها ومشاريعها مستقبلا، لكن الصورة تبين أن الحكومة هي أبعد مما تكون عنه عن ذلك.

السيد الرئيس،

لقد عبرتم، السيد الوزير، في خطابكم على ضرورة إرساء قواعد النمو القوي والمستدام عبر تكثيف الاستثمار العمومي والتحفيز على الاستثمار الخاص وتحديد الاستراتيجيات القطاعية وانفتاح الاقتصاد المغربي، وهي في نظرنا أيضا تدابير تجد إطارها الحقيقي في إنعاش التنمية الجهوية وتعميق الإصلاحات الهيكلية لقطاعات المال والإدارة والعدل وتكريس التوازنات المالية، وفي نفس الشيء نقوله بخصوص ما جاء في خطابكم بالنسبة للشق الاجتماعي من حيث الإصلاح الحقيقي لمنظومتنا التربوية وتوسيع مجال التغطية الصحية وضمان التغطية الاجتماعية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وإنعاش التشغيل والحفاظ على القدرة الشرائية وتوفير السكن الاجتماعي.

إلا أنه على مستوى بلورة وترجمة هذه الأهداف، فننا نتساءل عن المصادر التمويلية التي تعول عليها الحكومة لبلوغ العديد من المؤشرات والتوقعات، بحيث أن مشروع القانون المالي الأول لهذه الحكومة جاء خاليا مما يفيد سعي الحكومة للبحث عن موارد من شأنها تحقيق، ولو نسبيا ما جاء في تصريح السيد الوزير الأول، بل على العكس من ذلك، نلاحظ بأنه حتى الموارد المالية التقليدية المغذية للميزانية، بدأت في التناقص والاضمحلال كما هو الشأن بالنسبة لمداخيل الخوصصة أو الرسوم الجمركية والضريبة على الشركات، وما يعزز صحة ملاحظاتنا، لا سيما في ظل محيط دولي وجهوي ومحلي يتسم بالتأرجح والتقلب وعدم الاستقرار.

قد تتسم المبادرة التي أقدمتم عليها، السيد الوزير، بخصوص إدخال ما تبقى من أسهم شركة "اتصالات المغرب" أي 34% من ملك الدولة إلى بورصة القيم بنوع من الخطورة، سيما وأن قطاع الاتصال قطاع استراتيجي لا يجب تفويته كليا، بل لا بد في نظرنا من الاحتفاظ بثلث الأسهم على الأقل، حتى تحافظ بلادنا على كلمتها في مجلس الإدارة لهذه الشركة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

لقد اتسم هذا المشروع بغيابات كثيرة، فالمنظور الجهوي غائب تماما في هذا المشروع رغم الوعي به، فليس هناك توطين مالي يكرس التدبير المجالي والجهوي، وليس هناك تفويض جهوي يخلخل مركزة القرار المالي، والأدهى من ذلك، تم تغييب الفلاحة والوسط القروي بالرغم أيضا من كوننا على وعي أنه لا تنمية اقتصادية خارج التنمية القروية والفلاحية، وتم تغييب دور الغرف المهنية في تأطير المهن وتنظيمها وإسهامها في مجالات التنمية.

السيد الرئيس،

إن الدور المنوط بهذه الحكومة بالذات والذي أخفقت فيه الحكومات السابقة، هو التغلب على المشاكل البنيوية كتلك التي أفرزتها التقلبات المناخية التي أكدت بأن تساقط الامطرية بشكل اعتيادي ومنظم ببلادنا أصبح أمرا غير مأمول، لذلك فإن الحكومة عليها ألا تجعل الأمطار إحدى مرجعياتها، بل يجب أن تتجه إلى بدائل أخرى كالبحث والتنقيب عن المياه الجوفية وبناء السدود التلية من أجل إرساء دعائم زراعة سقوية، وتكثيف البحث الزراعي لإيجاد زراعات بديلة عن تلك التي تعتمد على الأمطار وتشجيع الكسب والرعي، هذا إضافة إلى تشجيع قطاعات إنتاجية وصناعية أخرى بالعالم القروي، من شأنها إنعاش الأرياف من جهة، وإيجاد فرص الشغل لأبناء القرية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار لابد من تذكير الحكومة بأن مطالبنا الدائمة لتنمية العالم القروي والاهتمام به ليس من قبيل المزايدات السياسية، لأننا نعي تمام الوعي بأن أحد المفاتيح الأساسية للرفع من مستوى اقتصادنا، وبالتالي حل جزء كبير من مشاكلنا الاجتماعية يكمن في إنعاش العالم القروي، فالعالم القروي كما تعلمون، يتوفر على ساكنة جد هامة ويتوفر على خيرات لم يتم استغلالها بعد، والعالم القروي كذلك، هو منطلق الهجرة بالنسبة للمدن سواء على مستوى البطالة أوالتشرد والانحراف أو على مستوى تفريخ مدن القصدير.

ولهذا فإنه لا يمكن القول بأن برامج الكهربة القروية والربط بشبكة الماء الصالح للشرب متواصلة لكي يعمنا الارتياح، بل لكي يكون أي حديث في سياسة القرب حديثا مقبولا، يتعين علينا التفكير في دعم عوامل الاستقرار عن طريق توفير شروط التمدين بالعالم القروي وخلق برامج لأنشطة اقتصادية مندمجة، فلاحية تنافسية من أجل تحقيق ظروف عيش أفضل بالبادية والتقليص من وطأة الفقر في العالم القروي.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع لم يراع البعد الاجتماعي الذي يستهدف رفع مستوى وتيرة الأجور حتى تواكب وتساير مستوى المعيشة خاصة أن حل مشكل الأجور طالما استقطب اهتمام الرأي العام الوطني، ليس فقط لأن الأجور لا تتفق مع ارتفاع مستوى المعيشة وتكاليفها المتزايدة وتزايد وثيرة الأسعار، ولكن لأن حيفا خطيرا يتمثل في الفوارق الشاسعة بين الحد الأدنى والحدود القصوى التي لا نهاية لها لتصاعدها، الأمر الذي أدى اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية، لنجد أن الملايين يعيشون على الكفاف والمئات يعيشون بأجور خيالية وبتعويضات ومكافآت وعطاءات غير دستورية.

السيد الرئيس، الإخوان كلهم فاتوا 35 دقيقة.

**السيد رئيس الجلسة:**

نطلب من الله انت ما تدوزهاش ذيك 15 دقيقة.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

...وعدم معالجة هذه الإشكالية لابد أن يؤدي حتما إلى إفراز مجتمع غير عادل تشوبه الاضطرابات الاجتماعية والنفسية بين المواطنين وإذكاء روح الحقد والكراهية في مختلف المرافق العمومية، وهذه الظاهرة تشكل إحدى العوامل الرئيسية لتفشي مظاهر الرشوة والفساد والإهمال واللامبالاة داخل الإدارة العمومية.

فمجالات تكريس الفوارق الاجتماعية، حضرات السيدات والسادة في مشروع القانون المالي الحالي، تتجلى كذلك في منهجية وطريقة إحداث ضرائب جديدة وتضريب القطاعات مَن طرف الحكومة، فمن جهة تخفيض الحكومة الضريبة على المؤسسات البنكية والائتمانية التي تريح الملايين، وفي مقابل ذلك ترفع الضريبة على التمويل الإيجاري الذي تستفيد منه الطبقات المتوسطة عموما، ناهيك عن عدم التراجع عن تضريب القطاع التعاوني الذي يعاني جراء الموسم الفلاحي الصعب وعدم تخفيض نسبة الضريبة على الدخل لصالح الفئات المجتمعية الدنيا والمتوسطة.

لقد كنا نأمل أن يكون لهذا المشروع بعدا اجتماعيا كفيلا بتحقيق التغطية الصحية والرفع من مستوى المستشفيات والمراكز الصحية وتعميم المستوصفات، خاصة بالعالم القروي، وتجهيزها بالأطر الطبية اللازمة والأدوية بشكل يضمن للمواطن حقه في العلاج والتطبيب، في ظروف أحسن وشروط أفضل لما هي عليه الوضعية الآن، التي تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق مبدأ الصحة للجميع، كما أقرته منظمة الصحة العالمية.

كما كنا نتمنى كذلك أن يكون للمشروع بعدا اجتماعيا من حيث تفعيل ميثاق التربية والتكوين للرفع من مستوى التمدرس وتحقيق تعميم التعليم، لكن ونحن نعيش النصف الثاني من العشرية لتطبيق ميثاق التربية والتعليم، يتبين أن الحصيلة لا تعكس تماما حجم الإنفاقات التي يحظى بها هذا القطاع الذي يلتهم قرابة 26% من الميزانية العامة، ناهيك عن الهذر المدرسي والاكتظاظ الذي تعرفه العديد من المؤسسات، الأمر الذي يدل بوضوح على فشل السياسات الحكومية السابقة في تدبيرها لهذا القطاع الحيوي الهام، وهو الأمر الذي يضع هذه الحكومة أمام امتحان عسير في إطار استكمال مقتضيات القوانين التطبيقية المنبثقة عن "ميثاق التربية والتكوين".

السيد الرئيس،

لقد حاولنا جاهدين أن نجد في هذا المشروع بعض معالم التغيير والإصلاح، لكننا مع كامل الأسف، صدمنا بنسخة مطابقة للقوانين المالية السابقة، خالية من أي إبداع، والدليل على ذلك عدم وجود أي ملامح أو مؤشرات للإقلاع الاقتصادي ولا يفي بترجمة الوعود التي تضمنها تصريح السيد الوزير الأول إلى واقع ملموس، فلقد جعلت الحكومة في تصريحها محاربة البطالة وإنعاش تشغيل الشباب إحدى أولوياتها، فهل التزمت بذلك؟ وهل المناصب المقترحة المحددة في ستة عشر ألف منصب شغل كافية لحل مشكلة البطالة؟ وحتى الاستثمار الذي من شأنه خلق مناصب شغل لازال ضعيفا كما أسلف الذكر رغم التطمينات الحكومية.

إنه ليحز في نفسنا أن تعيش قرابة 25% من المغاربة تحت عتبة الفقر، حسب بعض الإحصائيات، وأن يبقى المغرب مراوحا لمرتبته العالمية ضمن الدول الفقيرة.

السيد الرئيس،

إن عدة قطاعات أساسية لم تنل نصيبها من الاهتمام في هذا المشروع، رغم أنها متضمنة في أدبيات الحكومة، وهكذا وعلى الرغم من رفع الحكومة لعدة شعارات من قبيل شعارات الإصلاح وتطوير خدمات القرب الاجتماعي، لم نلمس في مشروع القانون المالي ما يؤكد الاستعداد التام للقضاء على مظاهر العجز والتقصير المتحلية في مجال إصلاح القضاء والإدارة، الذي يبقى سرابا بعيد المنال، على الرغم

من أن الحكومة التزمت في برنامجها بأن ورش إصلاح العدل والإدارة سيشغل مكانة متميزة في العمل الحكومي من أجل تكريس الأخلاق المهنية وتحديد قواعد المسؤولية، حتى لا يحوم أي شك حول قدرة العدالة على تحقيق الشفافية والإنصاف، في الوقت الذي يؤكد فيه الجميع أن تشجيع القطاع الخاص والرفع من مستوى الاستثمار، لا يمكن أن يتحقق إلا باستقلالية القضاء ونزاهته، حتى يشعر المتقاضي بأن الجميع سواسية أمام القانون، فأين نحن من هذا المبتغى على أرض الواقع؟ ونفس الشيء يقال عن الإدارة التي تظل في حاجة إلى إصلاح شامل يخلصها من حالات الفساد ومختلف مظاهر الانحراف والارتشاء التي أضرت كثيرا بمصداقية مؤسستنا وإدارتنا.

وبخصوص قضايا عمالنا بالخارج، فالجميع يعرف بأن التحويلات التي يقوم بها إخواننا العمال والتجار والأطر العاملة بمختلف ديار المهجر، مازالت في مستوى ملحوظ، وهي تحويلات لا تهم فقط الإعالة والإسعاف العائلي، بل يخص جزء متنامي منها توظيفات مهمة للرأسمال، ونحن لا يسعنا من هذا المنبر إلا أن نتوجه بتحية تقدير وإكبار لإخواننا المغاربة بالخارج الذين أثبتوا دائما حبهم لوطنهم ولملكهم وتشبثهم بهويتهم الوطنية، لكننا في المقابل يجب أن ننبه الحكومة إلى عدم التعامل معهم بمنطق الأرقام والتحويلات البنكية فقط، بل على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار مشاكلهم المتعددة، سواء في ديار الغربة أو داخل وطنهم، بحيث أنهم يعانون من جراء ضياع هوية أبنائهم وانغراس هؤلاء في الهوية الأجنبية.

لذا وجب على الحكومة أن ترسل إليهم من يلقن أبناءهم قواعد اللغة والدين. أما في وطنهم وعلى الرغم من الحملات التي تقام بداية كل صيف من أجل تسهيل عودتهم، فإن الواقع المر هو الذي يلاحقهم داخل وطنهم، سواء في الإدارات أو المؤسسات العمومية والخصوصية، التي لازالت على نمطها القديم الذي لا يستوعب لا حملات ولا نداءات ولا أي وجه من أوجه التحسيس.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

قبل الختام، لابد من التأكيد بأننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية، نساند وننوه بكل الخطوات المتعلقة بملف وحدتنا الترابية، وعلى رأسها مبادرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتخويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا في إطار السيادة الوطنية لبلدنا، بهذه المقاربة الملكية السديدة، التي لقيت الترحيب والتجاوب الواسع داخل المنتظم الدولي ولدى الأقطار الشقيقة والصديقة، نظرا لمصداقيتها وجديتها في ترجيح الحل السياسي التفاوضي والتعجيل بالحسم النهائي لهذا النزاع المفتعل.

ونعتبر بأن ملف سبتة ومليلية يجب أن يبقى مفتوحا على الدوام إلى النصر، منتهزين هذه المناسبة للتوجه بالتحية والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، على ما يبذلونه في سبيل الذود عن حوزة الوطن.

السيد الرئيس،

لقد حاولنا من خلال هذه المداخلة أن نساهم من موقعنا كقوة اقتراحية في ملامسة مضامين هذا المشروع، هدفنا الأساسي هو خدمة الصالح العام، ودمتم بخير والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

يحضر معنا الآن في الجلسة السيد دياه ولد الشيخ سعد بوه، عضو بمكتب الشيوخ الموريتاني، وبهذه المناسبة نتوجه لأخوته بعبارات الترحيب مشيدين بالمناسبة بالعلاقات الأخوية الممتازة بين الشعبين الشقيقين، فمرحبا بكم في بلدكم الثاني.

الكلمة للسي أحمد أخميس باسم الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، فليتفضل مشكورا.

**المستشار السيد أحمد أخميس:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

الأخت الإخوة المستشارين،

أتشرف باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وباسم مجموعتنا النيابية في هذا المجلس، بأن أتناول الكلمة، في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 38.07 للسنة المالية 2008، مبديا رأي منظمتنا النقابية ومحددا مواقفها، ومبرزا ملاحظاتها ومؤاخذاتها، وأيضا مقترحاتها تجاه هذا المشروع المعروض على أنظار هذا المجلس.

إن هذه اللحظة، لتعد بحق، أقوى مناسبة وطنية دستورية وسياسية، وهي مناسبة سنوية، تتاح للبرلمان لممارسة دوره ووظيفته التشريعية والرقابية لتوجهات وأداء الحكومة، ومدى نجاعة وفعالية برامجها

ومقترحاتها في تدبير الشأن الوطني، الذي تظهر ملامحه وتتجسد مفاصله من خلال الميزانية السنوية العامة، وسبل تصريفها وتدبيرها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بداية يشرفني كثيرا أن أتوجه باسم مركزيتنا النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وباسم الطبقة العاملة المغربية، أن أتوجه بالتحية والإكبار والتقدير إلى قواتنا المسلحة الملكية المرابضة في أقاليمنا الصحراوية وعلى رأسها جلالة الملك محمد السادس قائدها الأعلى حفظه الله، تلك القوات التي ظلت أبدا سدا منيعا يحول والمساس بالوطن: أرضا، وإنسانا، ووجودا حضاريا وتاريخيا وثقافيا، مضحية بالغالي والنفيس لأجل أن يبقى المغرب، حرا، كريما، متنعما، بالأمن والاستقرار المستديمين.

إننا بهذه المناسبة، لنحدد موقفنا المبدئي فيما يتعلق بوحدتنا الترابية، معتبرين أن المقترح المغربي في شأن الحكم الذاتي، ليعد أقصر طريق لمعالجة المشكل من أساسه في إطار السيادة الوطنية الكاملة.

إن معالجة المشكل المفتعل في المنطقة، عبر الصيغة المقترحة من طرف بلادنا، لمن شأنه أن يزيل العديد من العقبات التي بقيت حاجزا كبيرا دون توظيف كل الإمكانيات البشرية والمادية لبلدان المغرب العربي، لما فيه مصلحة شعوبها، ولما يوفر كل الشروط لصنع تكتل حماسي، سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وأمني، قادر على ربح رهان التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان شمال إفريقيا، التي ظلت ضحية حسابات ضيقة تغرد خارج المسار التاريخي لهذه البلدان، بفعل تنطع الجارة الجزائرية، وعدم استحضارها لمعطيات التاريخ، وأيضا لعدم استيعابها لما تتطلبه المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة من ضرورة تظافر جهود الجميع، لأجل النهوض بها، عبر إزالة كل أسباب التفكك والتفرقة، وفي مقدمة هذه الأسباب: قضية وحدتنا الترابية.

السيد الرئيس،

انشغالاتنا الوطنية كثيرة، ونعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن الانشغال الوطني الأول كان وسيظل العمل المتواتر لاستكمال تحرير الأرض في الشمال والجنوب، لأن التحرير يشكل عمق وجودنا التاريخي والحضاري والثقافي، إنها لمفارقة كبرى أن نجد في القرن 21، حيث الحديث عن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، أن نجد دولا قطعت أشواطا في الديمقراطية، مازالت متمسكة بالمنطق الاستعماري عبر إصرارها على الحفاظ على أجزاء كبيرة من مستعمراتها القديمة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

قبل الخوض في نقاش مقتضيات هذا المشروع، لابد لنا من تسجيل ملاحظات عامة نعتقدها ذات الصلة بموضوعنا.

الملاحظة الأولى:

إن غياب المعلومة، واحتكار المعطيات والأرقام والإحصائيات، يحول دوما دون تمكين البرلمان بغرفتيه من آليات وأدوات هامة، تجعله يقوم بدوره التشريعي والرقابي على الوجه الأتم والأكمل، عبر تزويد البرلمانيين بكل المعطيات والأرقام، قبل هذه اللحظة التي نحن فيها الآن، والتي لم تكن كافية إطلاقا، لدراسة ومناقشة الميزانية العامة، التي ترهن البلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، لسنة كاملة، بل أحيانا لولاية تشريعية كاملة، فحرمان المؤسسة التشريعية من كل المعطيات الضرورية، يجعل دراسة ومراقبة الميزانية -في ظرف وجيز- عملية شكلية غير مجدية تماما.

الملاحظة الثانية:

مشروع القانون المالي شأنه في ذلك شأن القوانين السابقة، غارق نظريا، في الحديث عن الاستثمار والتنمية، في ظل معطى ثابت يحول، دوما وتحقيق التنمية المنشودة، والمعطى هو الفقر، واتساع رقعه ومجالاته، والفقر كما تعلمون يغتال أصلا من أصول التنمية الذي هو العيش الكريم، والكرامة الإنسانية، والحرية بمفهومها الواسع، فضلا عن: الأمية، التهميش، الإقصاء، وما يعيشه العالم القروي من بؤس متجدد كلها متاريس تحول وتحقيق التنمية المنشودة.

الملاحظة الثالثة:

منذ مدة، ونحن نعيش على خطابات الإصلاح، دون أن نراه أو نعاينه في واقعنا المعيش، فما نلاحظه ونعاينه ونعايشه، هو بعض الإصلاحات الجزئية والمحدودة، والتي لم تعد كافية، بل لم تعد ممكنة من الأساس، نتيجة الاختلالات العميقة في حياتنا الوطنية، مما يستوجب إلزاما، الإصلاح الشامل: السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي،

والثقافي، فالإصلاحات الجنينية الجزئية لا ترقى أبدا إلى متطلبات المجتمع، في ظل ظروف وشروط تاريخية شديدة التعقيد والالتباس والمفارقات.

الملاحظة الرابعة:

إن مشروع القانون المالي المعروض على هذا المجلس، ليعبر بالملموس، على تكريس النهج التفقيري، والتمييزي الذي درجت عليه كل الحكومات التفقيرية السابقة، التي أنتم امتداد لها، والتي اعتمدت في تعاطيها مع الشأن العام، على ركوب قاطرة الليبرالية المتوحشة الجديدة، التي تطلق حرية رأس مال دونما ضوابط اجتماعية، مما ينتج آثارا اجتماعية، تهدد النسيج الاجتماعي الوطني بالتفكك، والانحلال، والتفسخ، علما بأن الليبرالية الحقة، يشكل عمقها العقلانية، والعدالة، والحرية بأبعادها الإنسانية الشاملة.

السيد الرئيس،

يبدو من خلال هذا المشروع، أن الحكومة عاجزة عن التقاط الإشارات، والاستفادة من الدروس والعبر، فهي ناسية أو متناسية أن الشعب المغربي بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية رفع نقطة نظام كبرى، في وجه الدولة والحكومة، على حد سواء، بمناسبة استحقاقات 7 شتنبر 2007، بإضرابه على المشاركة في تلك الاستحقاقات المفبركة.

إن إضراب المواطنين عن المشاركة، ليعد بمثابة مساءلة عميقة الدلالة عن مدى جدوى ونجاعة العمل السياسي والانتخابي ببلادنا، في ظل استمرار العبث الانتخابي، عبر استعمال الأموال وشراء الذمم، واستغلال فقر الفقراء الذي صنعته الحكومات السابقة، التي انتم امتداد لها كما سلف الذكر، لأجل توظيفه لتحقيق مصالحها ومصالح طبقاتها الميسورة، عبر فبركة مؤسسات معزولة وعاجزة عن أداء وظائفها التشريعية والرقابية.

السيد الرئيس،

لو أن الحكومة استوعبت أبعاد ودلالات نقطة نظام الشعب المغربي بمناسبة الاستحقاق التشريعي الأخير، لغيرت طريقة تعاطيها مع الشأن العام، ولبدلت توجهاتها التي ما فتئت تسير والاتجاه المعاكس لطموحات الشعب المغربي، في التقدم والتطور والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة...

يحار المرء، وهو يدرس ويحلل معطيات هذا القانون، مما يجعله يتساءل:

- ما هي المرجعية التي يستمد منها هذا المشروع روحه ومحاوره الكبرى؟

- ما مدى ارتباط هذا المشروع بالتوجيهات الملكية الواردة في خطاب افتتاح البرلمان هذه السنة؟

- وما علاقته بالنوايا وبالوعود وبالتعبيرات المطمئنة الواردة في التصريح الحكومي؟

فالتصريح الحكومي المستمد في مجمله من الخطاب الملكي الافتتاحي للولاية التشريعية الجديدة، ينص على أنه يهدف في عموميته وروحه إلى "الاستجابة لانتظارات وتطلعات المواطنين والمواطنات، إلى التنمية المستدامة، والمجتمع العادل، والمتوازن، والديمقراطية المواطنة اللازمة لكل تغيير ينشد الإصلاح والتقدم والعيش الكريم الذي قوامه كما قال جلالة الملك: وطن موحد، أمن واستقرار، تعليم جيد، تربية صالحة، شغل منتج، اقتصاد تنافسي، سكن لائق، تغطية صحية، إدارة فعالة ونزيهة، قضاء عادل ومستقل، كرامة موفورة، ومواطنة كاملة حقوقا وواجبات".

- إلى أي مدى عمل هذا المشروع على تحقيق الاستجابة لانتظارات المواطنات والمواطنين في كل المجالات والحقول التي حددها جلالة الملك بصراحة؟

- وما هي التدابير الإجرائية والتمويلات المرصودة وبالتدقيق، لتحقيق العيش الكريم للمواطنات والمواطنين الذي قوامه ما ذكر جلالته؟

بتنا نبحث على ما يؤشر على أن هناك خيوطا تربط بين التصريح الحكومي المتفائل جدا، وهذا المشروع الذي يدعي هو أيضا على أنه مشروع قانون اجتماعي، فلم نجد شيئا، مما يعبر بالملموس على الارتباك الحكومي: الارتباك في التصور، والرؤية، والارتباك فيما يجب القيام به لإخراج البلاد من المآزق الاقتصادية والاجتماعية التي مافتئت تئن تحت وطأتها ردحا من الزمن ومازالت.

السيد الرئيس،

ما لا يفهم أن يكون هناك حديث مكرور على الاهتمام والعناية والرعاية للمحال الاجتماعي، في الوقت الذي تشن فيه حرب طاحنة على الحقوق الاجتماعية للطبقة العاملة، وعموم المأجورين، وعلى الحقوق الاجتماعية للمواطنين عامة، مما خلق مناخا وطنيا مشحونا، متسما بفورة من الاحتجاجات الاجتماعية المتواترة بفعل اتساع مجالات الهجوم على القدرة الشرائية للمواطنين، مما أفقدها كثيرا من

مقومات الحياة، مما ينذر بأوخم العواقب، إن لم يتدارك الأمر قبل فوات الأوان.

إننا ننبهكم إلى خطورة الوضع الاجتماعي في المغرب، فالجمر مازال متقدا تحت الرماد، مما يقتضي اعتماد مقاربة وطنية جريئة وشجاعة لمعالجة أوضاعنا الاجتماعية، مما يبعد بلادنا من فوهة البركان، ويقوي التماسك الاجتماعي، لمواجهة كل التحديات المطروحة على بلادنا، خصوصا في شأن وحدتنا الترابية في الشمال والجنوب.

إنكم، السادة الوزراء، تتحدثون عن اهتمامكم بالمجال الاجتماعي، في حين أن مشروع الميزانية، ينم بالفعل، عن انحيازكم نحو الفئات القليلة الأكثر غنى: مؤسسات خاصة، أبناكا، مقاولات كبرى، أفرادا وعائلات، مما يدل على أن السياسة الحكومية هي سياسة إغناء الغني، وإفقار الفقير، وهي سياسة ظلت قائمة مدة ليست باليسيرة، إلا أنها تعمقت اليوم، لدرجة جعلت معها الهرم الاجتماعي يتقلص إلى طبقتين فقط: طبقة صغيرة تحتل قمة الهرم، فاحشة الثراء، وطبقة عريضة تشكل قاعدة الهرم، وهي أكثر فقرا وخصاصا في كل المجالات، ذلك أن سياستكم وسياسة الذين سبقوكم، عملت على انمحاء الطبقة الوسطى من الهرم الاجتماعي، مما يخل بالتوازن المجتمعي، لكون هذه الطبقة في كل المجتمعات، تلعب الدور الأبرز في إحداث توازنات اجتماعية تشكل الدرع الواقي ضد كل الاهتزازات.

السيد الرئيس،

إذا كان هناك من سمة بارزة، وعلامة مميزة لمشروع ميزانية 2008، هو كونه أبى إلا أن يفصح وبجرأة ناذرة، عن التوجهات الطبقية للحكومة التي أبت إلا أن تزيل عن وجهها القناع الاجتماعي، لتبدو على حقيقتها كاملة.

فقد اختارت، وعن قناعة، الانحياز الكلي للطبقات الميسورة ببلادنا، فكرمتها أيما إكرام، وذلك بتقليص الضريبة على الشركات، والأبناك، والمقاولات الكبرى، التي تراكم أرباحا طائلة، تقدر بالملايير الدراهم سنويا، مما يحرم الخزينة العامة للدولة من موارد مالية باهضة هي في أمس الحاجة إليها، للانطلاقة المأمولة في المجالات الاجتماعية التي تعاني من خصاص بنيوي، يزداد تفاقما يوما عن يوم، ففي الوقت الذي ننتظر التقليص من الضريبة على الدخل، تخفيفا لمعانات المواطنين، أبت الحكومة إلا أن تبعث لهم برسالة واضحة وصريحة، مفادها أن الحرب الطبقية المشنونة على الفئات الضعيفة لن تتوقف إلا بعد الإتيان الكلي على ما تبقى مما يحفظ كرامتهم، ويبقي على ما تبقى من إنسانيتهم!

إن الضرورة الاجتماعية والاقتصادية تستوجب تقليص الحكومة للضريبة على الدخل وإبقائها على الشركات الكبرى والأبناك لتمكن الخزينة العامة للدولة من موارد مالية كبرى، تمكنها من إتمام أوراشها وخلق أوراش اجتمتعية جديدة، لمواجهة الخصاص الذي راكمه المغرب ومازال واقعا معاشا تزداد مجالاته وتتعدد أوجهه رغم بعض المجهودات المبذولة في إطار التنمية البشرية.

ما يؤسف له، أن مشروع الميزانية المعروض على المجلس اليوم، خال من أي إجراء يتعلق بالإرادة الحكومية لأجل التقليص من الضريبة على الدخل، أو الضريبة على القيمة المضافة مستقبلا، كل ما فيه امتيازات وإعفاءات لن يكون لها أي تأثير اقتصادي أو اجتماعي، في حين يمس، وبعمق، بمبادئ الحياد والمساواة والعدالة الضريبية.

يدعي مشروع الميزانية على أن عمقه اجتماعي، في حين أنه لم يسلم من الاختفاء وراء الإكراهات العالمية التي تشكل دوما المشجب الذي تعلق عليه كل إخفاقاتنا، وانكساراتنا في المجال الاجتماعي، إنه مشجب الوضع الاقتصادي العالمي المضطرب، واستمرار الجفاف، وضرورة الالتزام بتعليمات صندوق النقد الدولي من قبيل: الحفاظ على التوازنات الكبرى، وتقوية الإطار الماكرواقتصادي، والتحكم في النفقات العمومية، وخاصة النفقات الاجتماعية، والحد من خلق مناصب شغل جديدة، وتفعيل التقاعد المبكر والتشجيع عليه... إنها مشاجب أريد لها أن تكون بمثابة تلك الشجرة التي يراد لها أن تخفي الغابة، ذلك أن القضية برمتها لا تتعلق بالإكراهات، بقدر ما هي متعلقة بالإرادة وبالخيارات والتوجهات السياسية للحكومة.

بالتأكيد فالإكراهات قائمة، بيد أنه لا ينبغي أن تظل ذلك المشجب الذي لا ينكسر، نعلق عليه إخفاقاتنا وفشلنا الاجتماعي. لاشك بأن التقيد بهذه التعليمات المملاة علينا من قبل المؤسسات المالية الدولية، ستخلق بعض التوازن في الميزانية، بيد أنها ستؤدي حتما، إلى مزيد من تدهور الخدمات الاجتماعية، وإلى تفاقم البطالة التي أضحت ورما اجتماعيا خطيرا يهدد الكيان الوطني آنيا ومستقبلا.

سأقفز على الأرقام سواء تعلق الأمر بأرقام النفقات أو التشغيل أو التوظيف أو بالمديونية الخارجية. ها هوما 3 أوراق.

إن قراءتنا المتأنية لمشروع الميزانية جعلتنا نقف على العديد من النقائص والفجوات والثغرات الكبرى، وتبقى أبرز النواقص، السيد الوزير، أبرز النواقص والهفوات في قانون الميزانية كونه خاليا، وبالمرة، مما يمكن تسميته بآليات وأدوات إجرائية وعملية للتصدي للاختلالات التي تمس المال العام، ومراقبة النفقات العمومية، وحسن التدبير والتصدي للتملص الضريبي وتقليص النفقات الكمالية، وتخفيض أجور وتعويضات الموظفين السامين، مقابل الزيادة منها بالنسبة للموظفين والمستخدمين والأجراء والعمال في السلاليم المتوسطة والدنيا.

السيد الرئيس،

في بداية هذه الكلمة، قلنا لكم وبصراحة: إنكم لا تتعظون، ولا تستفيدون من الدروس، ولا تلتقطون الإشارات، ولا تستوعبون أبعاد ودلالات الرسائل الصريحة والمشفرة التي تبعث إليكم من هنا وهناك.

فهل تدركون مثلا، السيد الرئيس، السادة الوزراء، لماذا خسر المغرب رهان استضافة تظاهرة كأس العالم 2010؟ ولماذا أضاع فرصة استضافة المعرض الدولي بطنجة 2012؟ خسر الرهانين معا، رغم الأموال العمومية الطائلة التي رصدت وبذرت في الحملة لهذين الرهانين، لكون المغرب الرسمي أدار ظهره لمواطنيه، تركهم يتجرعون، وعلى الدوام، مرارة الحاجة والفقر والهوان.

فالحكومة لم تدرك بعد أن تحسين صورة بلادنا لدى الرأي العام العالمي مرهون بالانكباب على النهوض بالأحوال المادية والاجتماعية للمواطنين، وإرساء قواعد الديمقراطية الحقة، ولن تتحسن هذه الصورة إطلاقا مادام هناك كل هذه المساحات العريضة والطويلة من البؤس والفقر الذي تعيشه الطبقة العاملة وعموم المواطنين، خاصة في القرى والمدن الهامشية، وهوامش المدن الكبرى، المطوقة بأحزمة الفقر، من مدن قصديرية، تمتهن فيها كرامة الإنسان، وتمرغ فيها إنسانية الإنسان في الوحل، لانعدام أدنى شروط الحياة الإنسانية الكريمة، مما جعل ويجعل هذه الهوامش مراتع خصبة لكل أنواع الانحراف وانتشار الجريمة وكل مظاهر التفسخ والانحلال والتطرف.

فلنتسلح بنوع من الجرأة والشجاعة لنقول:

"إن هزيمتنا تعود إلينا، تعود إلى البؤس الذي يعيشه شعبنا، وتعود إلى التخلف والتأخر والخصاص المهول في البنيات التحتية من طرق، وفنادق، ومطاعم، وآليات التواصل والاتصال الحديثة والمتطورة... وتعود أيضا إلى تفشي الفساد العام الشامل والطائل كل مجالات حياتنا الوطنية، وتعود كذلك إلى الإدارة الفاسدة والقضاء غير المستقل وغير النزيه وتفشي المحسوبية والزبونية وغيرها، وتعود أيضا إلى عدم إدراكنا للبعد التاريخي لموقعنا، مما يفرض إعادة النظر في طريقة تفكيرنا وتعاملنا مع الآخر".

إننا باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وباسم الطبقة العاملة نخاطبكم قائلين لكم كما قلت: إن الجمر ما زال متقدا تحت الرماد فلتعملوا على إزالته وإخماده، عبر سن سياسة اجتماعية منصفة، تتوخى توزيع الثروة الوطنية توزيعا عادلا، مما يخفف من حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية الفاحشة، التي حولت المغرب إلى مغربين: مغرب الأسياد، مغرب الأثرياء، مغرب الاستجابة لكل الأحلام والتطلعات والطموحات والآمال التي لا تنكسر، مغرب الفئة القليلة المستحوذة على كل الخيرات والمهيمنة على كل الثروات، تلك الفئة الثرية التي تموت في الأخير بالتخمة، ومغرب الفقراء، مغرب المقهورين المضطهدين والمستغلين ومهضومي الحقوق، مغرب الفقر، والإقصاء، والهشاشة، مغرب الذين يموتون بالجوع وبشدة الصقيع في جبال الأطلس كما وقع في السنة الماضية وفي هوامش المدن حيث أحزمة الفقر.

ولتدارك الموقف قبل فوات الأوان، ولأجل خلق بصيص من الأمل عند القواعد العريضة من شعبنا التي اكتوت ومازالت تكتوى بنار سياستكم، نقترح و نطالب ب:

- أولا، العمل جديا على تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للطبقة العاملة وعموم الأجراء وكافة المواطنين، وذلك بالزيادة في الأجور والتعويضات وخلق مزيد من الحوافز، والزيادة أيضا في الحد الأدنى للأجر، لأنه في مغرب اليوم يشكل الحد الأدنى للأجر وصمة عار في جبين الحكومة: 1800 درهم، عيب. وكل الحكومات السابقة، لأنه ينم عن مدى الحيف الاجتماعي الذي تعاني منه الطبقات المقهورة ببلادنا، خاصة إذا قورن بأجور علية القوم بهذا البلد الذي يسعى البعض إلى وقفه (من الأوقاف) على فئة قليلة من "المغاربة المحظوظين": مغاربة المغربة، ومغاربة الخوصصة!!

– ثانيا، العمل وباستعجال على تفعيل وتنفيذ مقتضيات قانون السلم المتحرك للأجور، خاصة أن الأسعار تتصاعد بوثيرة مخيفة وتمس كل المواد الأساسية، وتتم بدون سابق إنذار، وبدون أن يعرف من قرر تلك الزيادات كما وقع في الأسابيع القليلة الماضية، مما يطرح سؤال: المسؤولية، سؤال القرار، سؤال المصداقية، من يقرر؟

– ثالثا، ضرورة إصلاح الوظيفة العمومية بما يكفل التوازن بين الموظفين في مختلف القطاعات والجهات، وذلك بإعادة النظر في شبكة الأجور والأرقام الاستدلالية؛

– ضرورة التقليص من الضريبة على الدخل، بما يحقق تقوية القدرة الشرائية للمواطنين، وبما يحدث نوعا من العدل في الفلسفة العامة التي تحكم النظام الضريبي ببلادنا، وهو نظام تمييزي غير عادل، وقد بدا ذلك واضحا من خلال الإجراء الحكومي الوارد في هذه الميزانية والمتعلق بتقليص الضريبة على الشركات والأبناك والمقاولات الكبرى.

– خامسا، الحفاظ على تقديم الدولة للخدمات العمومية للمواطنين وتوسيع مجالات هذه الخدمات وضرورة الكف من محاولة التملص من تقديم الخدمات للمواطنين، كحق من حقوق المواطنة، خصوصا في الصحة والتعليم والنقل والسكن والنقل وغيرها؛

– سادسا، ضرورة القيام بإصلاح منظومتنا التربوية والتعليمية ذلك إن إصلاح التعليم، رغم كل ما قيل ويقال، لم ينطلق بعد، مما يستوجب بالضرورة، الركون إلى حوار وطني حقيقي، يتوخى رصد أسباب التعثرات، ويحدد نقط الضعف في نظامنا التعليمي والتربوي، محددا غاياته وأهدافه الكبرى، وواضعا كل الإمكانات المادية والبشرية للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي بعيدا عن الهواجس المالية، وهواجس التوافقات التي كان الميثاق الوطني للتربية والتكوين ضحية لها. من نافلة القول التذكير بأن التعليم حق من حقوق المواطنة

ولابد في هذه المناسبة، والمناسبة شرط كما يقال، أن نندد بمحاولة بيع مدارس عمومية بالدار البيضاء، الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة في حياتنا الوطنية، فمجرد التفكير في بيع المؤسسات التعليمية، وحتى ولو كانت شاغرة يعد جريمة في حق المغرب والمغاربة.

السيد الرئيس،

تلكم هي بعض المطالب التي تتطلب حلولا مستعجلة، خلقا لبعض الأمل في نفوس الطبقة العاملة. وعموم الأجراء، وتخفيفا للاختناقات الاجتماعية التي تعرفها الساحة جراء الحيف الاجتماعي الذي تكتوى بناره كل الفئات المقهورة.

إننا إذ ننبهكم إلى مخاطر المستقبل، فإننا نعلن أننا لن نقف مكتوفي الأيد في حالة استمرار هذه الحرب الطبقية العشواء المشنونة على الكادحين في هذا البلد من قبل فئة قليلة مستحوذة على الثروات والخيرات، دون أن تستعد للمساهمة في التخفيف من وطأة الوضع الاجتماعي المزري، الذي يشكل قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أي وقت.

إن المغرب في حاجة إلى إحداث توازنات اجتماعية، عبر العمل جديا على توزيع الثروة الوطنية توزيعا عادلا، لأن من شأن ذلك تمنيع بلادنا من اهتزازات لن يستفيد منها غير خصوم بلادنا وأعدائها التاريخيين، فبلسان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نقول لكم:

«ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد »

« إن أريد إلا إصلاحا ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»

وبما أن هذا القانون هو قانون تفقيري يغني الغني ويفقر الفقير، فإننا سنصوت ضده، لأنه لا يستحق أن يحظى بثقة الطبقة العاملة وعموم الأجراء والمواطنين المتضررين من سياستكم وسياسة الذين سبقوكم.

شكرا والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

بإذنكم، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، نرفع الجلسة المخصصة للمناقشة العامة للقانون المالي، على أن نعود لها بعد استنفاذ الجلسة الدستورية للأسئلة الشفوية، وأعلن عن رفع الجلسة.